

# " !



جامعة الخليل  
كلية الدراسات العليا  
قسم القضاء الشرعي

# مخالفات ابن حزم للمذاهب الأربعة في وسائل الإثبات

إعداد الطالب:

أحمد عبد المجيد صالح

إشراف

الدكتور هارون كامل الشرباتي

رسالة ماجستير

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القضاء الشرعي بكلية  
الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

رجب 1431 / حزيران 2010

# مخالفات ابن حزم للمذاهب الأربعة في وسائل الإثبات

إعداد:

أحمد عبد المجيد محمد حسين صالح

نوقشت هذه الرسالة يوم الأحد بتاريخ ٢٥ / ٧ / ٢٠١٠ الموافق  
١٣ رجب لسنة ١٤٣١هـ وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة

١. د. هارون الشرباتي

٢. د. إسماعيل الشندي

٣. أ.د. حسين الترتوري

مشرفاً

عضواً خارجياً

عضواً داخلياً

  
أحمد عبد المجيد محمد حسين صالح

## الإهداء

إلى أرواح علمائنا المجاهدين الذين نافحوا عن الدين بأخلاقهم وألسنتهم، وقدموا

للدين ثمرة عقولهم، وأعمارهم، أخصّ بالذكر منهم من شغل من قلبي حيزًا

كبيرًا:

- الشيخ المجاهد: الدكتور مصطفى السباعي، رحمه الله...
- الشيخ الداعية: أبو الحسن الندوي، رحمه الله...
- الشيخ القاضي: علي الطنطاوي، أديب الفقهاء، وفقه الأدباء،  
رحمه الله...

عليهم جميعا سحائب الرحمة المغشاة..

سائلًا المولى جلّ وعلا، أن يجزيهم عن الإسلام خير الجزاء، وأن يجعلني من  
السائرين في ركب العلماء، وأن أهل من معينهم الرواء....

## (شكر وتقدير)

انطلاقاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"<sup>1</sup>، فإن واجب الخلق والذوق يقتضي مني أن أعبر لهم عن جزيل شكري، ووافر تقديري إلى كل من:

- جامعة الخليل بشكل عام، وكلية الشريعة بشكل خاص، على أن أوردوني مورد العلم، أنهل منه أتى أشاء، ولا أنسى أساتذة الدراسات العليا الأفاضل في كلية الشريعة الذين ما ألوا جهداً في سبيل إفادتنا.
- صاحب الفضيلة: الأستاذ الدكتور: حسين مطاوع الترتوري - عميد كلية الشريعة - أمتعنا الله به، على أستاذيته الفذة وتفانيه العجيب التي منحت العلم عندي مذاقاً خاصاً وطعماً متميّزاً.
- صاحب الفضيلة: الدكتور: هارون الشرباتي، حفظه الله: الذي تفضل عليّ بإشرافه على رسالتي، فكان له الفضل من خلال ملاحظاته وتوجيهاته في إثراء هذه الرسالة وتقويمها.

---

<sup>1</sup>: مسند أحمد، (2:295)، وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح على شرط مسلم.

● إلى كليّة الدعوة والعلوم الإسلامية في أم الفحم، محضني الأول، بإدارتها، وهيئتها  
التدريسية، ومشايخها الأجلاء.

● إلى فضيلة الدكتور: مشهور فواز، المدرّس في كلية الدعوة والعلوم الإسلامية،  
وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الذي كان له دور عظيم في تحديد وجهتي  
واختيار الموضوع المناسب...

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد النبي الأمي

وعلى آله وصحابه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

فهذه دراسة عنوانها : مخالفات ابن حزم الظاهري للمذاهب الأربعة في وسائل الإثبات.

بحث عنها فوجدت أنها محصورة في تسع مسائل، أسأل الله تبارك وتعالى أن تخلصَ فيها النية لله

وحده ، وأن يتقبلها بقبول حسن ، وأن ينفع بها المسلمين .

أهمية الدراسة:

تبع أهمية هذه الدراسة ، من عدة نقاط:

أولها: أهمية وسائل الإثبات ، إذ بها تثبت الحقوق، وتُحفظ لأهلها ، وحفظ الحقوق لأهلها من

القسط الذي جاءت الشريعة ليقوم الناس به، قال الله تعالى: M ! " # \$ %

4 3 2 1 0 / . - , + \* ) ( ' &

.1 L > = < ; : 9 8 7 6 5

ثانيها: إظهار عبقرية ابن حزم الظاهري ، إذ لا يستطيع أحد مخالفة واقع فقهي سائد - وهو المذاهب

الأربعة - إلا أن يكون عبقريا، من أصحاب الرأي ، والفكر.

**ثالثها :** أن المذاهب الأربعة تكاد تكون قُتِلت دراسة ، وبحثا ، وتمحيصا ، بخلاف مذهب ابن حزم ، فإنه غالبا ما يذكر نقلا ، دون دراسة وتمحيص ، فضلا عن أن كثيرا من العلماء لا يعبأون بخلاف ابن حزم.

**رابعها :** تقييم مخالقات ابن حزم الظاهري، وهل تقوى على مناهضة المذاهب الأربعة.

**خامسها:** التّعرف على فوائد أصولية ، منها أسباب خلاف ابن حزم الظاهري للمذاهب الأربعة ، في المسائل الخلافية.

هذا والله تعالى ولي التوفيق.

#### أهداف الدراسة:

- جمع شتات مخالقات ابن حزم الظاهري للمذاهب الأربعة في طرق ووسائل الإثبات وإخراجها في مصنف واحد، مع بيان منشأ الاختلاف وتحرير محل النزاع.
- مقارنة آراء ابن حزم الظاهري لمخالفيه من المذاهب الأربعة وبيان الراجح منها بالدليل.
- بيان مدى إمكانية الاستفادة من فقه ابن حزم في مجال القضاء في أيامنا المعاصرة.
- مناقشة دعوى: عدم جواز تقليد ابن حزم الظاهري.
- تأصيل المسائل التي انفرد بها ابن حزم الظاهري وعزوها إلى مظانها الأصلية.

#### أسباب اختيار الموضوع:

1. حاجة القضاء الإسلامي إلى التوسعة الفقهية في أيامنا المعاصرة. في ظل الحياة المتسارعة

والمتجددة يوما بعد يوم .

2. اتصال الموضوع بالواقع : من خلال ملامسة المسائل المطروحة لحياة الناس ، وبخاصة أن

وسائل الإثبات تمس جميع الحقوق التي تعني الناس، سواء أكانت حقوقا مالية ، أم عينية ، أم

بدنية.

3. كثرة المناقشات والاستفسارات حول مخالفات ابن حزم الظاهري، واختلاف العلماء في

جواز تقليده.

4. أهمية الموضوع وأثره في بناء الشخصية الفقهية، إذ أنه يبيّن عقلية مفتوحة ، لا تنظر إلى

صاحب الدليل ، وإنما تنظر إلى قوة الدليل.

5. عدم وجود مصنّف أو مؤلّف أُفرد لمخالفات ابن حزم للمذاهب الأربعة في باب القضاء،

بينما وجدت بعض الدراسات في أبواب أخرى من الفقه ، والعقيدة .

#### دراسات سابقة :

لم أجد في حدود إطلاعي مؤلّفا ، أو مصنّفا ، أو رسالة علمية تختص بمناقشة مخالفات ابن حزم

للمذاهب الأربعة في وسائل الإثبات ، وتحريرها تحريراً علمياً وافياً في مجال هذه الدراسة ، وإنما غاية

ما وجدت أن من تناول مخالفات ابن حزم تناولها عرضاً ، في ثنايا مؤلفات لم تعقد أصالة لهذا

الموضوع الذي سأكتب فيه. وهناك دراسات تتعلق بمخالفات ابن حزم للمذاهب الأربعة في أبواب

أخرى من الفقه ، والعقيدة ، والأصول، منها :

1. مخالفات الإمام ابن حزم الظاهري للائمة الأربعة في فقه الأحوال الشخصية والمعاملات

اسم الطالب : خالد علي سليمان بني احمد اسم المشرف : الأستاذ الدكتور ياسين أحمد

إبراهيم درادكة، وهي رسالة دكتوراة في الجامعة الأردنية.

2. مخالفات الإمام ابن حزم الظاهري للثلاثة الأربعة في فقه العبادات.  
اسم الطالب : زكريا عوض محمود بني ياسين اسم المشرف : الأستاذ الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكة، وهي رسالة دكتوراة في الجامعة الأردنية.

3. بحث منشور في الشبكة الإلكترونية بعنوان : من مخالفات ابن حزم لمذهب أهل السنة ، عبد الرحمن بن صالح السديس: وهذا البحث يتناول بعض مخالفات ابن حزم للمذاهب الأربعة في العقيدة.<sup>1</sup>

4. (ابن حزم والمسائل التي خالف فيها الجمهور في العقائد والأصول والعبادات) لمحمد صالح موسى حسين من منشورات جامعة (سبها) بليبيا سنة 1995م .

### منهجي في البحث:

سوف أسير في بحثي هذا وفق المنهج الوصفي ، مستفيدا من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، مراعيًا ما يلي:

1. حرّجت أقوال كل مذهب من الكتب المعتمدة والمعتمدة في المذهب، واجتهدت في الرجوع إلى أكثر من مصدر، في المذهب الواحد، زيادة في التوثيق.

2. عرضت أدلة كل فريق في كل مسألة من المسائل المطروحة، مع مناقشة كل دليل ، مع بيان اعتراضات المخالفين، والإجابة على هذه الاعتراضات ما أمكن.
  3. اعتمدت في الترجيح قوة الدليل ، لا كثرة المرجحين.
  4. عزوت الآيات إلى مواضعها من السور.
  5. عزوت الأحاديث النبوية إلى مظانها، مع الحكم عليها إن كانت في غير البخاري أو مسلم.
  6. ترجمت للأعلام الذين وردت أسماءهم في متن الدراسة، غير الصحابة والأئمة المشهورين.
  7. ذكرت في العزو اسم الكتاب، والمؤلف، وسنة الوفاة، واسم المحقق إن كان للكتاب تحقيق، ودار النشر وسنته وطبعته إذا وجدت.
  8. فهرست ، للآيات ، والأحاديث ، والآثار، والمراجع والمواضيع.
  9. ختمت الدراسة بخاتمة تضمنت نتائج الدراسة.
- هذا وقد اشتملت الدراسة على مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة، وفهرس : على الترتيب التالي:
- المقدمة :** وتضمنت أهمية الموضوع، وأهداف الدراسة ، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة ، ومنهجي في الدراسة ، وتقسيم الدراسة.
- التمهيد:** التعريف بابن حزم ومذهبه ، وفيه المباحث التالية:
- المبحث الأول :** اسمه ، ونسبه.
- المبحث الثاني :** مولد ابن حزم، ووفاته.
- المبحث الثالث:** حياة ابن حزم ، وعصره .

المبحث الرابع : مشايخ ابن حزم، وتلاميذه .

المبحث الخامس: رحلات ابن حزم العلمية .

المبحث السادس: منهج ابن حزم ومذهبه.

المبحث السابع : آثار ابن حزم العلمية.

**الفصل الأول : التقليد ورأي ابن حزم فيه ، ورأي العلماء في تقليد ابن حزم، وفيه**

المباحث التالية:

المبحث الأول : التقليد لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : أقسام التقليد.

المبحث الثالث: مشروعية التقليد.

المبحث الرابع : دعوى عدم تقليد ابن حزم الظاهري .

المطلب الأول : القائلون بالمنع من تقليد ابن حزم ووجهة نظرهم.

المطلب الثاني : القائلون بتقليد ابن حزم ووجهة نظرهم.

المطلب الثالث : مناقشة وترجيح.

**الفصل الثاني : المسائل التي خالف فيها ابن حزم الأئمة الأربعة في وسائل الإثبات ، وفيه**

المباحث التالية:

المبحث الأول: الإشهاد بين الوجوب والاستحباب:

المطلب الأول : مذهب الجمهور في حكم الإشهاد.

المطلب الثاني : مذهب ابن حزم في حكم الإشهاد.

المطلب الثالث: سبب الخلاف.

المطلب الرابع: مناقشة وترجيح.

المبحث الثاني: شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده:

المطلب الأول : مذهب الجمهور في شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده.

المطلب الثاني : مذهب ابن حزم في شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده.

المطلب الثالث: سبب الخلاف.

المطلب الرابع: مناقشة وترجيح.

المبحث الثالث: الشهادة لمن بينهم عداوة وخصومة:

المطلب الأول : مذهب الجمهور في شهادة من بينهم عداوة ، وخصومة.

المطلب الثاني : مذهب ابن حزم في شهادة من بينهم عداوة ، وخصومة.

المطلب الثالث: سبب الخلاف.

المطلب الرابع: مناقشة وترجيح.

المبحث الرابع : الشهادة للغريم، أو للشريك المفلس، أو شهادة الوكيل فيما هو وكيل فيه:

المطلب الأول : مذهب الجمهور.

المطلب الثاني : مذهب ابن حزم.

المطلب الثالث: سبب الخلاف.

المطلب الرابع: مناقشة وترجيح.

المبحث الخامس: شهادة النساء في الحدود، والقصاص:

المطلب الأول : مذهب الجمهور ، في شهادة النساء .

المطلب الثاني : مذهب ابن حزم ، في شهادة النساء.

المطلب الثالث: سبب الخلاف.

المطلب الرابع: مناقشة وترجيح.

المبحث السادس : الحكم بالشاهد واليمين في الأموال :

المطلب الأول : مذهب الجمهور، في الحكم بالشاهد واليمين في الأموال.

المطلب الثاني : مذهب ابن حزم، في الحكم بالشاهد واليمين في الأموال.

المطلب الثالث: سبب الخلاف.

المطلب الرابع: مناقشة وترجيح.

المبحث السابع : الإقرار المركب، بين حواز التجزئة ، على المقر ، وعدمها :

المطلب الأول : مذهب الجمهور في تجزئة الإقرار المركب.

المطلب الثاني : مذهب ابن حزم في تجزئة الإقرار المركب.

المطلب الثالث: سبب الخلاف.

المطلب الرابع: مناقشة وترجيح.

المبحث الثامن : تغليظ اليمين بين الجواز وعدمه.

المطلب الأول : مذهب الجمهور في تغليظ اليمين .

المطلب الثاني : مذهب ابن حزم في تغليظ اليمين.

المطلب الثالث: سبب الخلاف.

المطلب الرابع : مناقشة وترجيح.

المبحث التاسع : سماع الدعوى بعد اليمين ، بين الجواز وعدمه:

المطلب الأول : مذهب الحنفية، والشافعية ، والحنابلة في سماع الدعوى

بعد اليمين .

المطلب الثاني : مذهب المالكية في سماع الدعوى بعد اليمين.

المطلب الثالث : مذهب ابن حزم في سماع الدعوى بعد اليمين.

المطلب الرابع : سبب الخلاف.

المطلب الخامس : مناقشة وترجيح.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج.

## الفهارس:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث.

فهرس الأخبار والآثار.

فهرس الأعلام.

فهرس الكتب.

فهرس الموضوعات.

## النميد:

التعريف باين حزم ومذهبه ، وفيه المباحث التالية:

### المبحث الأول:

اسمه ، ونسبه.

### المبحث الثاني:

مولد ابن حزم، ووفاته.

### المبحث الثالث:

حياة ابن حزم ، وعصره .

### المبحث الرابع:

مشايخ ابن حزم، وتلاميذه .

### المبحث الخامس:

رحلات ابن حزم العلمية .

### المبحث السادس:

منهج ابن حزم ومذهبه.

### المبحث السابع:

آثار ابن حزم العلمية.

## المبحث الأول:

### اسمه ونسبه

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي أبو محمد<sup>1</sup>.

يتضح من خلال نسب ابن حزم ، أنه لم يكن نسيباً ، فهو من أصل فارسي ، غير أن هذا لا يعيبه ، قال النبي ﷺ : "من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه"<sup>2</sup>، وقال الشيخ أبو زهرة<sup>3</sup> : "علا ابن حزم بعلمه ، ولم يعل بنسبه"<sup>4</sup>.

ويتضح كذلك أنه قرشي بالولاء ، فارسي بالجنس ، وأنه لذلك الولاء كان يتعصب لبني أمية ، وأن هذا التعصب ألب عليه كثيراً من الساسة ومن أهل العلم ، كما ستري ، في المباحث الآتية.

---

1: لسان الميزان ، أحمد بن علي ابن حجر ( 852هـ ) ، تحقيق: علي محمد عمر، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م - ( ج 4 / ص 229). طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ) ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1393هـ/1973م - (436).

2 : مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني ( 241هـ، 855م)، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث مذبذبة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها - ( 2 / 252). الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري(261هـ) ، دار الجيل بيروت ، دار الآفاق الجديدة - بيروت - ( 8 / 71).

3 : محمد بن أحمد أبو زهرة (1394 هـ = 1974 م): أكبر علماء الشريعة الإسلامية في عصره، مولده بمدينة المحلة الكبرى وتربى بالجامع الأحمدي وتعلم بمدرسة القضاء الشرعي ، اتجه إلى البحث العلمي ، والتدريس، فدرس في جامعة القاهرة، وكان وكيلاً لكلية الحقوق، وأصدر من تأليفه أكثر من 40 كتاباً: الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي ( 1396هـ )، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة - 2002 م - ( 6 / 25).

4 : الإمام ابن حزم حياته وعصره آراؤه وفقهه ، محمد احمد أبو زهرة (1394 هـ ) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1425 هـ/2004م ، 20.

ولقد تجنى ابن حيان<sup>1</sup> على ابن حزم عندما قال: " كان في غرائبہ انتماؤه في فارس، واتّباع أهل بيته له في ذلك بعد حقبة من الدهر تولى فيها أبوه الوزير، المعقل في زمانه، الراجح في ميزانه، أحمد بن سعيد بن حزم لبني أمية أولياء نعمته، لا عن صحة ولاية لهم عليه، فقد عهدہ الناس حامل الأبوة، مؤلّد<sup>2</sup> الأرومة<sup>3</sup> من عجم كبلّة<sup>4</sup>، جده الأدنى حديث عهد بالإسلام، لم يتقدم لسلفه نباهة، فأبوه أحمد على الحقيقة هو الذي بنى بيت نفسه في آخر الدهر برأس رابية، وعمده بالخلال الفاضلة من الرجاحة والمعرفة والدهاء والرجولة والرأي، فاغتندى جرثومة<sup>5</sup> شرف لمن نماهم، أغنتهم عن الرسوخ في أولي

---

1 : ابن حيان: (469 هـ = 1076 م) : حيان بن خلف بن حسين بن حيان ، مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان؛ هو من أهل قرطبة، وله كتاب "المقتبس في تاريخ الأندلس" ، وكتاب " المتين " في تاريخها أيضاً : وفيات الأعيان ، أحمد بن محمد بن خلكان (681 هـ )، المحقق : إحسان عباس، دار صادر - بيروت، 1900 م - (2 / 218). العبر في خبر من غير، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ) ، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1984م - (3 / 272).

2 : جارية مولدة: ولدت بين العرب ونشأت مع أولادهم، ويغذونها غذاء الولد ويعلمونها من الأدب مثل ما يعلمون أولادهم، وكذلك المولد من العبيد: كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ( 175 هـ )، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي + الدكتور إبراهيم السامري، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، إيران، 1409 هـ - (8 / 71).

3 : قال ابن الأثير: الأرومة بوزن الأكلة: الأصل: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (711 هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى - (12 / 13).

4 : كبلّة: قصبة كورة بالأندلس كبيرة يتصل عملها بعمل أكشونية ، وهي شرق من أكشونية وغرب من قرطبة، بينها وبين قرطبة على طريق إشبيلية أربعة وأربعون فرسخاً، وبين إشبيلية اثنان وأربعون ميلاً، وهي برية بحرية غزيرة الفضائل والشم، والزرع، والشجر، ولأدمها فضل على غيره، ولها مدن وتعرف لبله بالحمراء: معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر ، بيروت، (5 / 10).

5 : قد تكون [ الجرثومة ] أصل الشئ: غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (المتوفى: 224 هـ )، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند، 1384 هـ / 1964 م - (1 / 64).

السابقة، ولم يكن إلا كلا ولا<sup>1</sup>، حتى تخطى علي هذا رابية لبلّة، فارتقى قلعة إصطخر<sup>2</sup> من أرض فارس، فالله أعلم كيف ترقاها...<sup>3</sup>.

فابن حيان من خلال هذا النص يشكك في نسبته إلى فارس، وولائه لبني أمية، وأن جده الأدنى هو الذي انتقل من النصرانية إلى الإسلام، وهذا الكلام يدحضه ما سبق وقدمت به من نسب ابن حزم<sup>4</sup> ونقله علماء السير والتاريخ عن صاعد<sup>5</sup> وهو من معاصري ابن حزم، بل هو من تلاميذه<sup>6</sup>.

---

1 : فلم يَكُنْ إِلَّا كَلَا وَلَا : إشارة إلى تَقْلِيلِ المَدَّةِ: تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد الرزّاق الزبيدي (1205هـ)، دار الهداية - (40 / 470).

2 : إصطخر: بلدة بفارس من الإقليم الثالث طولها تسع وسبعون درجة وعرضها اثنتان وثلاثون درجة وهي من أعيان حصون فارس ومُدُنْهَا، كان أول من أنشأها إصطخر بن طهمورث ملك الفرس : معجم البلدان، الحموي - (1 / 211). الروض المعطار في خبر الأقطار ، محمد بن عبد المنعم الحميري ، المحقق : إحسان عباس ، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج الطبعة : 2 - 1980 م - (1 / 211).

3 : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، علي بن بسام الشنتري (542هـ) ، دار الثقافة ، 1417هـ/1997م ، بيروت ، تحقيق: د. إحسان عباس - (1 / 170) .

4 : صفحة: 12 من هذه الرسالة.

5 : يأتي التعريف بصاعد في تلاميذ ابن حزم: صفحة:30.

6 : انظر : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن احمد بن عثمان الذهبي (748هـ) ، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م - (30 / 403) . البداية والنهاية ،إسماعيل بن كثير الدمشقي ( 774 هـ)، تحقيق: علي شيري ، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1408هـ / 1988 م - (12 / 113). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي ( 874 هـ ) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف - (5 / 75). معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(626هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م - (3/546).

## المبحث الثاني :

### مولد ابن حزم، ووفاته

كان مولد ابن حزم بقرطبة<sup>1</sup> من بلاد الأندلس يوم الأربعاء قبل طلوع الشمس سلخ شهر رمضان<sup>2</sup> سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في الجانب الشرقي منها<sup>3</sup>.

قال الشيخ أبو زهرة : " لا يكاد الباحث الدارس يجد عالما عظيما قد عرف وقت ميلاده بطريق التعيين ، لأنه ولد مغمورا ومات مشهورا ، فكان ابن حزم على غير ذلك فقد عرف وقت ولادته وعينه لا بالسنة فقط ، بل الشهر واليوم ، وجزء اليوم الذي ولد فيه ... " <sup>4</sup>

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أنه من بيت عز وجاه يهتم بأفراده، ويؤرخ لهم حتى تاريخ الميلاد ، بتفاصيله الدقيقة، ويدل على أن أسرته في ذلك الوقت كانت تعيش حياة آمنة مستقرة، ولعله يدل على تلك المدنية المتقدمة التي تحاكي مدنيات العصر الحاضر ، في ترتيبها ونظامها.

---

1 : قُرْطُبة : قاعدة الأندلس وأم مدائنها ومستقر خلافة الأمويين بها ، وهي في ذاتها مدن خمس، وبين المدينة والمدينة سور حاجز، وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمامات وسائر الصناعات، وهي في سفح جبل مظل عليها يسمى جبل العروس : الروض المعطار في خبر الأقطار ، محمد بن عبد المنعم الحميري(900هـ)، تحقيق : إحسان عباس ، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - ، الطبعة الثانية ، 1980 م - (1 / 456).

2 : جاء في جمهرة اللغة: وجئتك في سلخ شهر رمضان وغيره من الشهور، أي في آخر ليلة منه : جمهرة اللغة ، محمد بن الحسن الأزدي ابن دريد، (321هـ) ، دار صادر ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، 1345هـ - (1 / 220).

3 : وفيات الأعيان ، ابن خلكان - (3 / 325) . تذكرة الحفاظ ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(748هـ) ، دار إحياء التراث العربي - (3 / 1146).

4 : ابن حزم ، أبو زهرة - 19.

وتوفي آخر نهار الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة<sup>1</sup>.

## المبحث الثالث:

### حياة ابن حزم

## المطلب الأول:

### نشأته

نشأ ابن حزم في بيت عز وجاه ، ومال ورفاه ، في عيش رغيد هنيء ، وحياة هادئة ناعمة، فقد كان أبوه أحمد بن سعيد بن حزم<sup>2</sup> من كبراء قرطبة ، وقد وزر للمنصور أبي عامر<sup>3</sup>، فقد عاش ابن حزم في بلاط الوزارة ، في خير أزمنة الأندلس ، وأكثرها أمنا وهدوءا واطمئنانا ( في بداية نشأته)، محفوظا

---

1 : وفيات الأعيان، ابن خلكان ( 3 / 328 ) .

2 : أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب: وزر للمنصور أبي عامر محمد بن أبي عامر مدبر دولة المؤيد هشام بن المستنصر الحكم الأموي، كاتب شاعر، 402هـ : الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، علي بن هبة الله بن ماكولا ( 475 هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ( 2 / 450).

3 : عبد الرحمن بن محمد (أبو عامر) المنصور ويلقب بشنجول: حاجب الخليفة هشام بن المستنصر الحكم بقرطبة، وآخر العامرين ، ولي الحجابة بعد وفاة أخيه المظفر (عبد الملك) سنة 399 هـ وتلقب بالناصر ثم بالمأمون، وصار يدعى (الحاجب الأعلى، المأمون ناصر الدولة) وطلب من الخليفة هشام أن يوليه العهد من بعده، فولاه هشام ذلك، لضعفه، توفي : سنة: 400 هـ / 1010م : العبر ، الذهبي - ( 3 / 58). الإعلام ، الزركلي ( 3 / 325).

بالجواري والقيان ، وحياء مثل هذه داعية إلى الانحراف والفساد ، ولكن ابن حزم على العكس من ذلك ، حفظ القرآن صغيراً ، وسار في طريق العلم كبيراً .

هذه الحياة الناعمة الرغيدة لم تدم له طويلاً ، فقد كانت وزارة أبيه في آخر عهد الأمويين ، أي وقت انحلال حكمهم ، فتبدل أمنهم إلى خوف ، وسكونهم إلى اضطراب ، ونهبت دورهم ، وخربت منازلهم ، حتى انتهى بهم الأمر إلى الجلاء عنها قسراً ، لا طوعاً ، فخرجوا من قرطبة بعد دخول البربر إليها وتخريبها ، ثم حط بهم الترحال في المرة<sup>1</sup> .<sup>2</sup>

عاش ابن حزم ، تلك المحنة مع أسرته ، وناله شواظ نارها ، فلحقه شيء من السجن والتغريب والإغرام الفادح والاستتار ، جراء الوزارة ، لكن ذلك لم يمنعه من تولي الوزارة بعد ذلك ، فقد تولاهما لعبد الرحمن المستظهر بالله<sup>3</sup> .<sup>4</sup>

---

1 : المرية: مدينة كبيرة من أعمال الأندلس، وكانت هي وبخانة بابي الشرق منها يركب التجار، وفيها نحل مراكب التجار، وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب يضرب ماء البحر سورها ويعمل بها الوشي والديباج فيجداد عمله ، ودخلها الإفرنج من البر والبحر في سنة 542 هـ، ثم استرجعها المسلمون سنة 552 هـ ، وفيها يكون ترتيب أسطول المسلمين ومنها يخرج إلى غزو الإفرنج: معجم البلدان ، ياقوت - (ج 5 / ص 119).

2 : طوق الحمامة في الألفة والألاف ، علي بن احمد بن حزم ، 163، تحقيق : محمد عبد الرحيم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، 1420 هـ/2000م.

3 : عبد الرحمن بن هشام بن عبد الجبار ، أبو المطرف، المستظهر بالله: أحد من ولي إمارة قرطبة في أيام ضعف الدولة الأموية بالأندلس ، بويغ بالخلافة سنة 414 هـ، وثار عليه محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الرحمن الناصر، مع طائفة من الغوغاء، فقتلوه بعد 47 يوماً من ولايته لم ينتظم له فيها أمر ولا تجاوزت دعوته قرطبة ، قال مؤرخوه: كان عفيفاً، رقيق النفس، حسن الفهم والعلم، أديباً يجيد الشعر، ختم به فضلاء أهل بيته، توفي سنة: 414 هـ : الأعلام للزركلي - (3 / 341).

4 : طوق الحمامة ، ابن حزم ، 133.

ثم ترك السياسة بعد ذلك ، واشتغل بالعلم بحياته كلها ، وكان شديدا في رأيه ، يصك مخالفيه صك الجنادل<sup>1</sup> ، كما وصفه معاصره ابن حيان<sup>2</sup>. مما أدى إلى تمالي علماء عصره ( المالكيين ) عليه ، لجرأته عليهم ، ووشوا به إلى سلاطينهم ، فاجتمعت عليه خصومة العلماء ، مع الخصومة السياسية ، إذ كان شديد التعصب لبني أمية ، مبغضا لمناوئتهم ، فأحرقت كتب ابن حزم ، وانتهى أمره إلى أن نفي إلى جزيرة لبلّة ، هي مُلْكُهُ ، ومُلْكُ آبائه من قبل ، وفيها مات آخر نهار الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> : الجنادل : الجَلْمَدُ والجُلْمُود الصخر: لسان العرب ، ابن منظور - ( 3 / 129 ).

<sup>2</sup> : لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(852هـ)، دار الفكر ، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م - ( 4 / 229 ).

<sup>3</sup> : وفيات الأعيان، ابن خلكان ( 3 / 328 ) .

## المطلب الثاني :

### عصر ابن حزم

شهد عصر ابن حزم كثيراً من الاضطرابات السياسية ، مع ذلك كان عصر نهضة علمية في الأندلس ،  
من عدة نواحٍ :

1. أنه شهد علماء عظاماً مثل ابن عبد البر، حافظ المغرب<sup>1</sup>، وأبو الوليد الباجي<sup>2</sup> - خصم ابن حزم  
العلمي - شارح الموطأ .

2. أنه كان عصر الترجمة ، التي اتسعت في ذلك الوقت ، فاستوعبت الكثير من العلوم ، وبخاصة  
الطب ، والفلسفة والمنطق ، لذلك تجد ابن حزم قد نهل من معين الترجمة ،  
فكتب في المنطق<sup>3</sup>، وكتب في الطب عدة رسائل<sup>4</sup>.

---

1 : يأتي التعريف بابن عبد البر، في مبحث شيوخ ابن حزم انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء- ( 18 / 153 ) .  
2 : سليمان بن خلف الباجي: أصلهم من بطليوس ثم انتقلوا إلى باجة، طلب العلم على شيوخ الأندلس، ثم رحل  
إلى المشرق، ثم إلى الحجاز ، ثم رحل إلى بغداد ، ثم دخل الشام ، ودخل الموصل وسمع بمصر من علمائها ، ثم رجع  
إلى الأندلس ، وأخذ عنه ابن عبد البر وبينه وبين ابن حزم مناظرات وفصول ذكر بعضها في كتاب له يسمى الفرق:  
لسان الميزان ، ابن حجر ( 4 / 230 ) . الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن نور الدين(ابن  
فرحون-799هـ)، تحقيق مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، 1417هـ/1996م -  
(197) . التعديل والتجريح ، سليمان بن خلف الباجي (474 هـ)، تحقيق أحمد الزار، ( 1 / 136).

3 : هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي ، ( ج 2 / ص 690 ) ، دار الفكر ،  
بيروت ، 1410هـ/1990م. انظر : التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ، علي بن  
أحمد بن حزم ، تحقيق : إحسان عباس ، الطبعة : 1، 1900 م، دار مكتبة الحياة، بيروت.

4 : انظر : البداية والنهاية، ابن كثير - ( ج 12 / ص 113 )، وفيات الأعيان، ابن خلكان - ( ج 3 / ص 326 ).  
معجم المؤلفين، كحالة - ( ج 7 / ص 16 )

3. أنه كان عصر الشعر والأدب: فتجد في مقدمة الذخيرة<sup>1</sup>: "من عجائب علمهم، وغرائب نثرهم ونظمهم، ما هو أحلى من مناجاة الأحياء، بين التمتع والرقبة<sup>2</sup>، وأشهى من معاطاة العقار<sup>3</sup>، على نغمات المثال<sup>4</sup>، والأزيار<sup>5</sup>؛ لأن أهل هذه الجزيرة - مذ كانوا - رؤساء خطابة، ورؤوس شعر وكتابة، تدفقوا فأنسوا البحور، وأشرقوا فباروا الشمس والبدور؛ وذهب كلامهم بين رقة الهواء، وجزالة الصخرة الصماء"<sup>6</sup>.

---

1 : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، يعني جزيرة الأندلس ، لأبي الحسن علي المعروف : بابن بسام (403 هـ) ، وقد اختصره : أبو الفضل جمال الدين : محمد بن مكرم الأنصاري اللغوي ، المتوفي : سنة 711 هـ ، وسماه : ( لطائف الذخيرة ) : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة- 1067هـ)، دار الفكر، 1402هـ/1076م - (1 / 825).

2 : أقول: لعلها : بين التمتع والرغبة ، جاء في كشف الخفاء - : عن علي < أنه قال أيها الناس: لا تطيعوا للنساء أمرا ، ..... يتظلمن وهن الظالمات ، ويحلفن وهن كاذبات ، ويتمنعن وهن راغبات...: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني ( 1162 هـ ) ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة ، 1988 م / 1408 هـ - ( 2 / 133).

3 : العقار: الخمر ، قيل إنَّ الخمر تسمى عُقاراً لأنَّها عاقرت الدنَّ، أي لازمتَه: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت : 395هـ) ، المحقق : عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، الطبعة : 1423 هـ = 2002 م. - ( 4 / 73).

4 :المثاني . ( من أوتار العودِ : الذي بعدَ الأولِ ، واحِدُها مثنى ) ؛ ومنه قولُهم : رناتُ المِثَالِ والمِثَانِي : تاج العروس من جواهر القاموس - ( 37 / 290).

5 : الزَّيْرُ : الدَّنُّ والجمعُ أزيارٌ ، والزَّيْرُ : الحُبُّ : الذي يُجعل فيه الماءُ : تاج العروس، الزبيدي - ( 11 / 467). لسان العرب ، ابن منظور - ( 4 / 339).

6 : الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، علي بن بسام الشنتريني (542هـ)، دار الثقافة، بيروت ، 1417هـ/1997م - ( 1 / 14) .

وكان ابن حزم شاعرا مجيدا ، ألف في شتى الموضوعات .

4. كان عصر المكتبات بلا منازع : ورد في ترجمة الحكم بن عبد الرحمن الناصر ، الخليفة الأموي الذي تولى من سنة 355هـ إلى سنة 366 هـ ، أنه كان جماعا للكتب، محبا للعلماء يستحضرهم من البلدان النائية فيستفيد منهم ويحسن إليهم، وأن مكتبته بلغت أربع مئة ألف مجلد<sup>1</sup>. ولا بد أن ابن حزم اطلع على تلك المكتبة بلا ريب لأنها ظلت محفوظة إلى أول أيام الفتن التي قامت بقرطبة إلى أن بيع أكثرها في حصار البربر<sup>2</sup>.

5. أنه كان عصر مناظرات علمية وجدل فقهي ، كانت تعقد له مجالس يحضرها العامة والخاصة، ولا بد من إطلالة على الحياة الاجتماعية في ذلك العصر، وطبيعة الناس في الأندلس ، فللحياة الاجتماعية أثرها البالغ على شخصية العالم ، وعقليته ، وأهل الأندلس مزيج من عناصر مختلفة ، لا يقدر على صهر هذا المزيج في بوتقة واحدة إلا الإسلام ، فهم مزيج من العرب الأقحاح، والبربر الذين جاءوا من المغرب العربي، والصقالبة<sup>3</sup> الذين اعتنقوا الإسلام من أهل تلك الديار ، فما كانت نتيجة ذلك المزيج ؟ قال المقرئ<sup>4</sup> : " وأهل الأندلس عرب في الأنساب والعزة والأنفة

---

1 : الأعلام ، الزركلي - ( 2 / 267).

2 : الإمام ابن حزم ، أبو زهرة: 89.

3 : الصقالبة : جيل حمر الألوان صهب الشعور يتاحمون الخزر وبعض جبال الروم وقيل للرجل الأحمر صقلاب تشبيها بهم : لسان العرب - ( ج 1 / ص 526).

4 : المقرئ: أحمد بن محمد المقرئ التلمساني: أبو العباس، 1041 هـ: المؤرخ الأديب الحافظ، ولد ونشأ في تلمسان (بالمغرب) وانتقل إلى فاس، فكان خطيبها والقاضي بها ، ومنها إلى القاهرة وتنقل في الديار المصرية والشامية والحجازية، وتوفي بمصر ودفن في مقبرة المجاورين. وقيل: توفي بالشام مسموما، عقب عودته من اسطنبول والمقرئ نسبة إلى مقرة ، من قرى تلمسان : الأعلام للزركلي - ( 1 / 237).

وعلو الهمم وفصاحة الألسن وطيب النفوس وإباء الضيم وقلة احتمال الذل والسماحة بما في أيديهم والتزاهة عن الخضوع وإتيان الدنية، هندیون في إفراط عنايتهم بالعلوم وحبهم فيها وضبطهم لها وروايتهم، بغداديون في ظرفهم ونظافتهم ورقة أخلاقهم ونباهتهم وذكائهم وحسن نظرهم وجودة قرائحهم ولطافة أذهانهم وحدة أفكارهم ونفوذ خواطرهم، يونانيون في استنباطهم للمياه ومعاناتهم لضروب الغراسات واختيارهم لأجناس الفواكه وتديبرهم لتركيب الشجر وتحسينهم للبساتين بأنواع الخضر وصنوف الزهر، وهم أصبر الناس على مطاولة التعب في تجويد الأعمال ومقاساة النصب في تحسين الصنائع أحذق الناس بالفروسية، وأبصرهم بالظعن والضرب...<sup>1</sup>.

فتخيل معي ذلك المجتمع الذي نشأ فيه ابن حزم ، فهو مجتمع وإن تقلبت فيه الحياة السياسية ، إلا أنه كان مجتمعاً ازدهرت فيه العلوم ، على اختلاف فنونها .

ومما ينبغي ذكره هنا ، دور المرأة في المجتمع الأندلسي ، إذ أنك تجد فيه المرأة المحدثه والشاعرة ، والأديبة ، والنحوية ، ومن عملت في السياسة، وغير ذلك<sup>2</sup> ، ولقد كان للمجتمع النسوي تأثير كبير في حياة ابن حزم ، فلقد تربى في قصر مليء بالنساء ، كما هي قصور أهل الأندلس ، وكان من الطبيعي لإنسان ربي في مثل هذه البيئة أن ينساق مع شهواته وأهوائه ، ولكن على العكس من ذلك ،

---

1 : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن المقرئ التلمساني ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر - بيروت - لبنان ، الطبعة : 1 ، 1997 م - (ج 3 / ص 151) .

2 : ذكر المقرئ في نفح الطيب أسماء الكثير من النساء اللاتي برزن ، وكان لهن قصب السبق في الأندلس ، منهن : أم السعد بنت عصام الحميري ، ومنهن حسانة التميمية ، ومنهن أم العلاء الحجازية ، والبخانية ، والعروضية ، وغيرهن الكثير : انظر نفح الطيب، المقرئ : (171/4).

حفظ القرآن، والأدب، والشعر على أيدي تلك النساء ، وأتركك مع ابن حزم ، يحدّثك عن نفسه " ولقد شاهدت النساء وعلمت من أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري، لأني ربّيت في حجوهرن، ونشأت بين أيديهن، ولم أعرف غيرهن، ولا جالست الرجال إلا وأنا في حد الشباب وحين تبقل<sup>1</sup> وجهي؛ وهن علمني القرآن ورويني كثيراً من الأشعار ودرّبني في الخط، ولم يكن وكدي وإعمال ذهني مذ أول فهمي وأنا في سن الطفولة جداً إلا تعرف أسباهن، والبحث عن أخبارهن، وتحصيل ذلك، وأنا لا أنسى شيئاً مما أراه منهن، وأصل ذلك غيرة شديدة طبعت عليها، وسوء ظن في جهتهن فُطرتُ به، فأشرفْتُ من أسباهن على غير قليل"<sup>2</sup>.

ورغم أنه خرج عن طور الفقهاء ، وانماح في طوق الحمامة<sup>3</sup> كما قال ابن القيم<sup>4</sup> ، إلا أنه ما انساق مع شهواته ، وركب مطية الأهواء ، قال في طوق الحمامة: " ومع هذا فيعلم الله - وكفى به عليماً

---

1 : يقال للأمر إذا خرج وجهه: قد بقل وجهه ، وبقل ، وأبقل ، وبقل : خرج شعره: كتاب العين، الفراهيدي - (5 / 170). المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده (458هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، 2000م ، بيروت - (8 / 123).

2 : طوق الحمامة ، ابن حزم : 81.

3 : يأتي التعريف بكتاب : طوق الحمامة في : آثار ابن حزم، صفحة: 45 .

4 : ابن قيم الجوزية (751هـ): محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، ولد في دمشق وتلمذ على يد ابن تيمية حيث تأثر به تأثراً كبيراً وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وسُجن ابن قيم الجوزية وعُذّب عدة مرات، وأطلق من سجنه بقلعة دمشق بعد وفاة ابن تيمية، له العديد من المؤلفات في الشريعة والتفسير والفقهاء أذكر منها: أعلام الموقعين؛ زاد المعاد؛ مدارج السالكين: الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيك الصفدي (764 هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، 1420هـ - 2000م، بيروت - (2 / 195). الأعلام للزركلي - (ج 6 / ص 56). انظر كلام ابن القيم في ابن حزم في : روضة المحبين ونزهة المشتاقين ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (751هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، - 1412هـ/1992م - (130) .

- أني بريء الساحة، سليم الأديم ، صحيح البشرة ، نقي الحجة<sup>1</sup> ، وإني أقسم بالله، أني ما حلت  
مئزري على فرج حرام قط ، ولا يحاسبني ربي على كبيرة الزنا مذ عقلت إلى يومي هذا"<sup>2</sup>.

---

1 : والحُجزة : مَعْقِدُ الإزارِ من الإنسان ، وقالوا : الحُجزةُ: حيث يُشنى طرفُ الإزارِ في لَوثِ الإزار ، وجمعه حُجراتٌ ، وهو طَيِّبُ الحُجزةِ : أي عفيفٌ: تاج العروس ، الزبيدي - (15 / 94).

2 : طوق الحمامة ، ابن حزم ، 171.

## المبحث الرابع :

### شيوخه وتلاميذه

#### المطلب الأول :

##### شيوخه

أهم الشيوخ ، الذين تتلمذ عليهم ابن حزم وروى عنهم :

1. عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي: فقيه مالكي ، ذو قوة في علم الاعتقاد ويحقق في علم النسب، له قطع من الشعر مطبوعة، وقع الإجماع أنه لم يصل إلى الأندلس من بلده مثله، ولم يكن بالراسخ في الفقه، كان مشاوراً فيه، وكان حافظاً للحديث حسن الشعر<sup>1</sup>، وقد ذكر ابن حزم في طوق الحمامة أنه كان يختلف إلى مجلسه بصحبة أحد مشايخه<sup>2</sup>، ومنه تعلم علم الكلام والجدل والشعر<sup>3</sup>.

2. أبو الحسين الفاسي: قال الحميدي : الحسين بن علي الفاسي أبو علي من أهل العلم والفضل، مع العقيدة الخالصة، والنية الجميلة، لم يزل يطلب ويختلف إلى العلماء، محتسباً حتى مات<sup>4</sup>.

---

1 : ترتيب المدارك وتقريب المسالك، عياض بن موسى السبتي (544هـ) ، تحقيق : د.أحمد بكير محمود ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1387هـ/1967م - (ج 1/ ص 614).

2 : طوق الحمامة ، ابن حزم ، 171.

3 : المصدر السابق: 161.

4 : جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي (488هـ)، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1425هـ/2004م ، بعناية د.صلاح الدين الهواري - ( ص 190).

وهذا من أعظم من كان له الأثر في حياة ابن حزم، قال في طوق الحمامة : " صحبت أبا علي الحسين بن علي الفاسي، في مجلس أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي، شيخنا وأستاذي - رضي الله عنه - وكان أبو علي المذكور عاقلا ، عاملا ، عالما ، ممن تقدم في الصلاح والنسك الصحيح ، وفي الزهد في الدنيا ، والاجتهاد للآخرة ، وأحسبه كان حضوراً<sup>1</sup> ، لأنه لم تكن له امرأة قط، وما رأيت مثله جملة، علما وعملا ودينا وورعا، فنفعني الله به كثيرا ، وعلمت موقع الإساءة ، وقبح المعاصي"<sup>2</sup>، وعنه أخذ الحديث والنحو واللغة.

3. قَاسِمِ بنِ أَصْبَغِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يُونُسِ بنِ نَاصِحِ بنِ عَطَاءِ، أبو محمد البياني، أندلسي، مولى الوليد بن عبد الملك، إمام من أئمة الحديث، مكثر حافظ مصنف، شافعي المذهب، ويعرف بصاحب الوثائق، توفي سنة ثمان وسبعين ومائتين ، صحب المزني<sup>3</sup> ، ولعل ابن حزم أخذ المذهب الشافعي ، الذي تمذهب به أول أمره منه ، لا سيما أنه صحب المزني صاحب الشافعي .

4. أبو عبد الله محمد بن سعيد بن نبات ، أندلسي يعرف بالنباتي، حدث عن عبد الله بن نصر الزاهد الأندلسي صاحب بقي بن مخلد<sup>4</sup> ،

---

1 :والْحَصُورُ : الذي لا إرْبَةَ له في النساء ، وفي التزويل: M B C L : آل عمران: ٣٩ ، قال ابن الأعرابي هو الذي لا يشتهي النساء ولا يقرهن: لسان العرب، ابن منظور - (4 / 193).

2 : ابن حزم، طوق الحمامة ، 172.

3 : الإكمال ، ابن ماكولا (ج 1 / ص 441). تذكرة الحفاظ - (3 / 853).

4 : بقي بن مخلد الأندلسي: أبو عبد الرحمن، إمام في الحديث، له رحلة في طلب العلم، سمع أبا عبد الله أحمد بن حنبل وأبا بكر بن أبي شيبة وخلقا كثيرا ، نشر علم الحديث بالأندلس، ولم يكن يتقلد مذهبا ، ينتقل مع الأخيار حيث انتقلت، ولي قضاء طليطلة ، توفي سنة 276هـ: المؤلف والمختلف للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، المحقق : د. موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - (1 / 43).

مات بعد سنة أربعمائة<sup>1</sup>، وبقي بن مخلد يشهد له أنه ملاً الأندلس حديثاً ورواية<sup>2</sup>، وهنا يتبين كيف حصل ابن حزم ثروته الحديثية، وكان ابن حزم معجباً أشد الإعجاب ببقي بن مخلد، قال ابن حزم: " كتاب أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد ؛ فهو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا أستثني فيه أنه لم يؤلف في الإسلام تفسير مثله"<sup>3</sup>.

5. عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفرضي أبو الوليد القرطبي<sup>4</sup>، كان فقيهاً عالماً بجميع فنون العلم، ولم ير مثله في سعة الرواية بقرطبة كان حافظاً للحديث متقناً لعلومه أديباً بارعاً ولي قضاء بلنسية<sup>5</sup> وكان حسن البلاغة والخط. وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة عن اثنتين وخمسين سنة، وله تاريخ في العلماء والرواة للعلم بالأندلس<sup>6</sup>، وكتاب كبير في المؤلف والمختلف<sup>7</sup>، وكان ابن حزم معجباً بشيخه هذا ومؤلفاته، وعنه أخذ الحديث والفقهاء<sup>1</sup>.

---

1 : الإكمال ، ابن ماكولا (ج 1 / ص 441).

2 : سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ( 748هـ ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة التاسعة ، 1413هـ/1993م ، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط - (13 / 287).

3 : رسائل ابن حزم الأندلسي ، علي بن أحمد ابن حزم ، تحقيق : إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت :رسالة مداواة النفوس ، الطبعة : 2 ، 1987م - (ج 2 / ص 178).

4 : هذا غير القرطبي المفسر والذي هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي ( 671هـ).

5 : بلنسية: مدينة مشهورة بالأندلس، وهي شرقي قرطبة، وهي برية بحرية ذات أشجار وأنهار، وتعرف بمدينة التراب، وتتصل بها مدُن تعد في جملتها، وكان الروم قد ملكوها سنة: 487هـ، واستردها المثلثون سنة: 95 هـ ، وأهلها خير أهل الأندلس يُسمون عرب الأندلس : معجم البلدان، ياقوت - (1 / 490).

6 : تاريخ علماء الأندلس، عبدُ اللهِ بنُ محمد بن يوسفَ ، دار الكتب العلمية ، سنة النشر : 1997م.

7 : جذوة المقتبس ، الحميدي- (ص: 244) . الديباج المذهب ، ابن فرحون- (ص 233).

6. وإذا ذكرت مشايخ ابن حزم فلا بد من ذكر مزاملته لحافظ المغرب : يوسف بن عبد الله بن

محمد بن عبد البر النمري: إمام حافظ مكثر، عالم بالقراءات وبالخلاف في الفقه، وبعلم الحديث والرجال، قديم السماع، كثير الشيوخ على أنه لم يخرج عن الأندلس، لكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها، ومن الغرباء القادمين إليها. وألف مما جمع تواريخ كثيرة نافعة<sup>2</sup>، وكان ابن عبد البر أعلم من بالأندلس في السنن والآثار واختلاف العلماء ، وكان في أول زمانه ظاهري المذهب لمدة طويلة، ثم رجع إلى القول بالقياس من غير تقليد أحد، ثم صار مالكيًا<sup>3</sup>، إلا أنه كان كثيرًا ما يميل إلى مذهب الشافعي<sup>4</sup>.

ولا بد أنه انتفع بهذه الزمالة ، وقيل: إن ابن عبد البر كان ينسب إلى ابن حزم، ويؤانسه، وعنه أخذ ابن حزم فن الحديث<sup>5</sup>، قال ابن حزم: ولصاحبنا أبي عمر ابن عبد البر المذكور كُتِبَ لا مثل لها، منها كتابه المسمى بالكافي في الفقه على مذهب مالك وأصحابه، خمسة عشر كتابًا، اقتصر فيه على ما بالمفتي الحاجة إليه، وبوبه وقربه فصار مغنيًا عن التصنيفات الطوال في معناه<sup>6</sup>.

---

1 : رسائل ابن حزم : رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها. - (ج 2 / ص 180).

2 : جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، الحميدي - (ص 356)

3 : تذكرة الحفاظ، الذهبي - (3 / 1130).

4 : سير أعلام النبلاء، الذهبي - (ج 18 / ص 160).

5 : سير أعلام النبلاء، الذهبي - (ج 18 / ص 160).

6 : رسائل ابن حزم - (ج 2 / ص 180).

## المطلب الثاني :

### تلاميذ ابن حزم

لابن حزم الكثير من التلاميذ، أهمهم:

1. صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد التغلبي: قاضي طُلَيْطَلَة<sup>1</sup>، يكنى: أبا القاسم وأصله من قرطبة، وكان: من أهل المعرفة والذكاء، والرواية، والدراية، ولد بالمرية في سنة : 420هـ ، وتوفي بطليطلة وهو قاضيها في شوال سنة: 462هـ ، وكان بينه وبين ابن حزم علاقة خاصة ، إذ خصه ابن حزم ببعض الكتب ، قال صاعد: وكتب إلي بخط يده: أنه ولد بعد صلاة الصبح من آخر يوم في شهر رمضان<sup>2</sup> ، وكان معجبا بابن حزم ، قال فيه : كان أبو محمد ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان، ووفور حظه من البلاغة، والشعر، والمعرفة بالسير والأخبار<sup>3</sup>.

---

1 : طُلَيْطَلَة: مدينة كبيرة ذات خصائص محمودة بالأندلس يتصل عملها بعمل وادي الحجاره من أعمال الأندلس وهي غربي ثغر الروم وبين الجوف والشرق من قرطبة وكانت قاعدة ملوك القرطبيين وموضع قرارهم وهي على شاطئ نهر تاجه : معجم البلدان، ياقوت - (ج 4 / ص 39) .

2 : معجم الأدباء ، ياقوت - (3 / 546). الصلة في تاريخ علماء الأندلس، خلف بن عبد الملك بن بشكوال (578هـ) ، بعناية : د.صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ/2003م - (ص 200).

3 : الصلة، ابن بشكوال - (ص 200).

2. الفضل بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو رافع، كان ذا أدب ونباهة، وروى عن أبيه وابن عبد البر، وكتب بخطه علماً كثيراً، وتوفي سنة: 479هـ، وقتل أبو رافع في نوبة الزلافة<sup>1</sup>، مع مخدومه المعتمد بن عباد<sup>2</sup>، وقد خدم أبو رافع علم أبيه أيما خدمة، فقد ذكر أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو أربع مائة مجلد تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة، كما أنه هو الذي نشر علم أبيه في المشرق الإسلامي.<sup>3</sup>

3. محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح الحميدي الأندلسي: سمع بالأندلس ومصر والشام والحجاز وبغداد واستوطنها وكان من كبار أصحاب ابن حزم، سمع ابن حزم وأخذ أكثر كتبه، وكان معجبا به، قال في ابن حزم: " ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين، وما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه"<sup>4</sup>، وقد روى عن جماعة من

---

1 : معركة الزلافة: وقعت في 479هـ / 1086 م بين جيوش دولة المرابطين الأمازيغ متحدة مع جيش المعتمد ابن عباد والتي انتصرت انتصارا ساحقا على قوات الملك القشتالي ألفونسو السادس، كان للمعركة تأثير كبير في تاريخ الأندلس الإسلامي، إذ ألما أوقفت زحف النصارى المضطرد في أراضي ملوك الطوائف الإسلامية وقد أخرجت سقوط الدولة الإسلامية في الأندلس لمدة تزيد عن قرنين ونصف: الكامل في التاريخ، محمد بن محمد الشيباني (ابن أثير الجزري-630هـ)، دار الفكر، بيروت، 1398هـ/1978م - (141/8). تاريخ الإسلام للذهبي - (291/7). البداية والنهاية، ابن كثير - (14 /13).

2 : المعتمد على الله أبو القاسم محمد بن الملك المعتضد بالله، قاضي إشبيلية، ثم ملكها، حكم المعتمد على المدينتين قرطبة وإشبيلية، كان فارسا شجاعا، عالما أدبيا، ذكيا شاعرا، محسنا جوادا، وكان أندى الملوك راحة، وأرحبهم ساحة، كان بابه محط الرحال، وكعبة الآمال، ومات في شوال سنة: 488هـ: سير أعلام النبلاء، الذهبي - (ج 19 / ص 58).

3 : انظر : السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي (703 هـ)، المحقق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، 1965م، دار الثقافة، بيروت - (2 / 540).

4 : وفيات الأعيان، ابن خلكان، (ج 3 / ص 326).

العلماء ، منهم ابن عبد البر، وكان من كبار الحفاظ ثقة متديناً بصيراً بالحديث عارفاً بفنونه حسن النعمة بالقراءة مليح النظم ظاهري المذهب له شعر في المواعظ ، توفي ودفن في بغداد، سنة: 488هـ، من مؤلفاته : (تجريد الصحيحين للبخاري ومسلم والجمع بينهما)، و (تاريخ الأندلس)، وكتاب (تسهيل السبيل إلى علم الترسيل)<sup>1</sup>.

4. أبو محمد عبد الله بن محمد بن العربي الإشبيلي، والد القاضي أبي بكر بن العربي<sup>2</sup>، صحب ابن حزم، وأكثر عنه ، ثم ارتحل بولده أبي بكر، فسمعا من طراد الزيني، وعدة، وكان ذا بلاغة ولسان وإنشاء، قال ابن العربي: صحبت ابن حزم سبعة أعوام وسمعت منه جميع مصنفاته سوى المجلد الأخير من كتاب الفصل، وتوفي في ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وأربعمائة.<sup>3</sup>

---

1 : تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها ، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (571 هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998 م ، دراسة وتحقيق علي شيري - ( 55 / 77). الاستفادة من ذيل تاريخ بغداد ، أبو الحسين أحمد بن أبيك بن الدمياطي ( 749 هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997 م، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا - ( ج 1 / ص 25). الأعلام للزركلي - ( 6 / 327) . معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى/دار إحياء التراث العربي، بيروت - (11/ 121).

2 : محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، أبوبكر ابن العربي. إمام من أئمة المالكية. وهو فقيه محدث مفسر أصولي أديب متكلم، ولد بأشبيلية وتلقى القراءات على قرائها، وأخذ العلم عن أبيه أبي محمد الفقيه وغيره من علماء الأندلس، ثم رحل إلى المشرق مع أبيه فأخذ العلم عن الخولاني، والمازري، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، وأخذ عنه العلم عدد لا يكاد يحصى ، له مؤلفات كثيرة منها: كتاب الخلافات؛ كتاب الإنصاف؛ المحصول في أصول الفقه. توفي بمراكش ودفن بفاس ، سنة (543هـ): تاريخ دمشق، ابن عساكر - ( 54 / 24).

3 : الوافي بالوفيات، الصفدي - ( 17 / 307). سير أعلام النبلاء، الذهبي - ( ج 19 / ص 130) . تذكرة الحفاظ، الذهبي ( ج 3 / ص 1151).

كل هذا العدد الفذ من الشيوخ الكبار والتلاميذ الأعلام يدل على علو منزلة ابن حزم ورسوخ كعبه في العلم.

### رحلات ابن حزم العلمية

تنقل ابن حزم في بلاد الأندلس ، ولكنه لم يتجاوزها ، إلا إلى القيروان ، ويبدو أن هذه الرحلات لم تكن رحلات اختيارية ، عن محض إرادته ، وإنما أُلجأته الظروف إليها ، رغما عنه ، وهذا يستتج من كلامه ، في طوق الحمامة<sup>1</sup>.

وأما أهم البلاد التي زارها :

1. **القيروان** : وهي مدينة عظيمة بإفريقية ، وليس بالغرب مدينة أجل منها إلى أن قدمت العرب إفريقية، هي مدينة مصرت في الإسلام ( أنشئت ) في أيام معاوية رضي الله عنه، في سنة: 55 للهجرة، وينسب إلى القيروان مجموعة من العلماء<sup>2</sup> . وقد قال ابن حزم : " ولقد سألتني يوماً أبو عبد الله محمد بن كليب من أهل القيروان أيام كوني بالمدينة، وكان طويل اللسان جداً ، مثقفاً للسؤال في كل فن .."<sup>3</sup>

2. **شاطبة** : وهي مدينة في شرقي الأندلس وشرقي قرطبة وهي مدينة كبيرة قديمة، قد خرج منها خلق من الفضلاء<sup>4</sup> ، ويبدو من كلام ابن حزم ، أنه كان له دار في شاطبة ، غير داره في قرطبة ، وأنه كان يتخذها مصطافا ، أو مكانا للاستحمام ، والهدوء النفسي ، وقد ذكرها في طوق الحمامة، فقال : ولعهدي بصديق لي داره المرية، فعنت له حوائج إلى شاطبة فقصدتها، وكان

---

1 : انظر طوق الحمامة ، ابن حزم ، 153.

2 : معجم البلدان، ياقوت - ( ج 4 / ص 420).

3 : رسائل ابن حزم - ( ج 4 / ص 420).

4 : معجم البلدان ، ياقوت، ( ج 3 / ص 309).

نازلاً بها في متزلي مدة إقامته بها<sup>1</sup> ، ويبدو أن هذا كان في أيام توليه الوزارة ، قبل دخول البربر على قرطبة ، وتخريبها .

3. **مَبُورَّة**: جزيرة في شرقي الأندلس بالقرب منها جزيرة يقال لها منورقة<sup>2</sup> ، وقد زارها ابن حزم ، وخلف فيها تلاميذ له ، من أشهرهم الحميدي ، الذي مر ذكره في تلاميذ ابن حزم ،<sup>3</sup> وفيها التقى بالباجي ، وهناك حصلت بينهما المناظرات المشهورة<sup>4</sup> ، والتي أفضت في نهاية المطاف ، إلى تألب العلماء مع السلاطين على ابن حزم ، فأخرج منها قسراً. قال القاضي عياض<sup>5</sup> : " فلما ورد أبو الوليد (الباجي) الأندلس وعنده من الإتقان والتحقيق والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة ما

---

1 : رسائل ابن حزم - ( ج 1 / ص 216 )

2 : معجم البلدان ، ياقوت ، ( ج 5 / ص 247 )

3 : الصلة ، ابن بشكوال - ( 438هـ ) .

4 : من هذه المناظرات : قال الباجي: أنا أعظم منك همّة في طلب العلم، لأنك طلبته وأنت معان عليه تسهر بمشكاة الذهب، وطلبته وأنا أسهر بقنديل بائت السوق (حارس السوق الليلي) ، فقال ابن حزم: هذا الكلام عليك لا لك، لأنك إنما طلبت العلم وأنت في تلك الحال رجاء تبديلها بمثل حالي، وأنا طلبته في حين ما تعلمه وما ذكرته، فلم أرج به إلاّ علوّ القدر العلمي في الدنيا والآخرة؛ فأفحمه: نفع الطيب، ابن المقري - ( 2 / ص 77 ) .

5 : عياض بن موسى اليحصبي المالكي، أبو الفضل ، من أهل سبتة ، وهو إمام بارع، متفنن، متمكن في أصناف من العلوم ، ولد نصف شعبان سنة: 496هـ، رحل إلى الأندلس طالباً للعلم، فأخذ عن ابن رشد ، وابن العربي وغيرهم، ولي قضاء سبتة، ثم نقل إلى قضاء غرناطة ، ولما ظهر أمر الموحدين دخل في طاعتهم فأكرموه إلى أن اضطربت أمور الموحدين فتلاشت حاله ولحق بمراكش مشرداً به عن وطنه فكانت بها وفاته سنة: 544هـ ، وله التصانيف المفيدة البديعة منها: إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم ومنها: كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى : تهذيب الأسماء، النووي - ( 1 / 553 ) . الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون - ( 270 ) .

حصله في رحلته، أمله الناس لذلك، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم وخروجه من ميورقة، وقد كان رأس أهلها، ثم لم يزل أمره في سفال، فيما بعد" <sup>1</sup>.

4. **إِشْبِيلِيَّة**: مدينة كبيرة عظيمة من أعظم مدن الأندلس تُسمى حمص أيضاً ، وبها قاعدة مُلك الأندلس وسريُّه، وبها كان بنو عباد ولقاهم بها خربت قرطبة ، وكانت قديماً قاعدة ملك الروم <sup>2</sup> ، وكان دخوله إشبيلية في زمان المعتضد بالله <sup>3</sup> ، وكان المعتضد يزعم أنه عهد له بالخلافة من هشام بن الحكم المؤيد، الخليفة الأموي ، وما كان ابن حزم ليوافق على هذا العهد ، وهو الذي كان وزيراً مشايخاً للأمويين ، لذلك قال : "أخلوقة لم يقع في الدهر مثلها: ظهر رجل حصري بعد اثنتين وعشرين سنة من موت هشام بن الحكم المؤيد، وأدعى أنه هو، فبويع له، وخطب له على جميع منابر الأندلس في أوقات شتى وسفكت الدماء، وتصادمت الجيوش في أمره" <sup>4</sup>.

هذا الموقف من المعتضد ، أضف إلى ذلك تأليب علماء المالكية على ابن حزم ، جر عليه أكبر مصيبة نفسية تنزل بالعالم، إذ أحرق المعتضد كتبه ، ولكن ابن حزم حينها قد مرسته الأيام ، وصقلته الخطوب ، لذلك قال :

---

1 : ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض - (ج 1 / ص 614).

2 : معجم البلدان ، ياقوت، (ج 1 / ص 195).

3 : عبّاد بن محمد بن إسماعيل الأندلسي، حكم أبوه على إشبيلية مدة، وقام عبّاد بعد وفاته عليها، وتلقب بالمعتضد بالله، وكان شهماً، مهيباً، شجاعاً، صارماً، جرى على قاعدة أبيه مدة، ثم تعسف وظلم بعد ذلك، مات سنة: 464هـ: سير أعلام النبلاء، الذهبي - (18 / 256)، الوافي بالوفيات، الصفدي - (16 / 352).

4 : رسائل ابن حزم : نقط العروس - (ج 2 / ص 97).

فإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي  
تضمنه القرطاس بل هو في صدري  
يسير معي حيث استقلت ركائبي  
يتزل إن أنزل ويدفن في قبري  
دعوني من إحراق رق وكاغد  
وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري<sup>1</sup>.

---

1 : سير أعلام النبلاء، الذهبي - (18 / 205). نفع الطيب، ابن المقري - (2 / 77). معجم الأدباء، ياقوت  
- (2 / 31). الإمام ابن حزم، أبو زهرة : 44.

## المبحث السادس :

### منهج ابن حزم الفقهي وأصول مذهبه

## المطلب الأول :

### منهج ابن حزم ، ونشأة المذهب الظاهري

بينما يعتمد الأئمة الأربعة ، أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، على الكتاب والسنة والإجماع والرأي ، بين موسع ومضيق في الأخذ بالرأي، في استنباطهم ، والأخذ برأي الصحابي ، فإن ابن حزم اعتمد على الكتاب والسنة والإجماع فحسب<sup>1</sup>، ولم يبح التقليد. وقد حمل ابن حزم فقها سمي بالظاهري ، لأنه لم يعتمد إلا على ظواهر الكتاب، والسنة ، والإجماع ، مبتعدا ، بل نافيا ، التعليل ، ومن ثم القياس<sup>2</sup>.

### نشأة المذهب الظاهري ، وأهم أعلامه:

يرجع ابن القيم التمايز بين مدرسة الرأي ، ومدرسة الظواهر ، إلى زمن الصحابة ، فقال: وقد اجتهد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الأحكام ولم يعنفهم ، كما أمرهم يوم الأحزاب أن يصلوا العصر في بني قريظة ، فاجتهد بعضهم وصلوها في الطريق ، وقال : لم يرد منا التأخير ، وإنما أراد سرعة النهوض ، فنظروا إلى المعنى ، واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة

---

1 : الإحكام في أصول الأحكام ، علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم ، أشرف على طبعها أحمد شاکر ، مطبعة العاصمة بالقاهرة - (56/1) .

2 : الإمام ابن حزم، أبو زهرة ، 224 (بتصرف).

فصلوها ليلاً ، نظروا إلى اللفظ ، وهؤلاء سلف أهل الظاهر ، وهؤلاء سلف أصحاب المعاني والقياس<sup>1</sup> .

كان أول من قال في الأخذ بظاهر الكتاب والسنة<sup>2</sup> داود بن علي بن خلف الأصبهاني<sup>3</sup> ، المشهور بالظاهري ، كان في أخلاقه زاهداً متقللاً كثير الورع ، واتبع الشافعي ، وكان من أكثر الناس تعصباً له، وصنّف في فضائله والثناء عليه كتابين<sup>4</sup> . ثم صار بعد ذلك صاحب مذهب مستقل وتبعه جمع كثير من الظاهرية ، وانتهت إليه رئاسة العلم ببغداد، قيل إنه كان يحضر مجلسه أربعمئة صاحب طيلسان

---

1 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ( ابن قيم الجوزية -751هـ ) ، ترتيب : محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1417هـ/1996م - (1 / 156).

2 : كان داود أول من أنكر القياس من أهل السنة، أما من غير أهل السنة فقد سبق إبراهيم النظام(231هـ) إلى نفي القياس، انظر: الفصول في الأصول، أحمد بن علي الرازي الجصاص(305-370هـ)، المحقق : د.عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية ، 1414هـ=1994م - (4 / 23). أصول السرخسي، محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي (490 هـ) حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ. - 993 م - (2 / 118). الإحكام في أصول الأحكام ، علي بن محمد الآمدي ، المكتب الإسلامي، الرياض، الطبعة الثانية، 1402 هـ - (4 / 5).

3 : تاريخ بغداد، بغداد، البغدادي - (8 / 369). طبقات الفقهاء ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي(476 هـ)، هذبه: ابن منظور ، المحقق : إحسان عباس الطبعة : الأولى: 1970 م، دار الرائد العربي ، بيروت - (1 / 92). طبقات الفقهاء الشافعية ، أبو بكر بن احمد (ابن قاضي شهبة-851هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - (46/1). طبقات الحفاظ ، عبد الرحمن السيوطي(911هـ)، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1393هـ/1973م - (235) .

4 : أحدهما : كتاب الكافي في مقالة المطلب أي الإمام الشافعي سماه أيضاً كتاب السير : هدية العارفين، اسماعيل باشا - (ج 1 / ص 309) . أما الآخر فلم أجده.

أخضر، وتوفي في بغداد سنة: 270هـ،<sup>1</sup> واختلف العلماء في تقليد داود والاعتداد في خلافه وسأورد هذا الاختلاف في الفصل الأول ، حين أتكلم عن اختلاف العلماء في تقليد ابن حزم. وأهم ما قال به داود نفي القياس في الأصول<sup>2</sup> ، ويلاحظ أن ابن حزم وإن كان أخذ بمذهب داود - في نفي القياس - إلا أنه ما أخذ بمذهبه في العقائد<sup>3</sup>.

ثم جاء من بعد داود ابنه محمد ، الذي خلفه في حلقتة، ولكن بموته سنة 297 هـ<sup>4</sup>، خبا نجم المذهب الظاهري ، وأفل ظهوره في المشرق الإسلامي ، وكان له انتشار محدود في بلاد فارس<sup>5</sup> ، وظل محصورا في كتب أئمة المذهب ، حتى جاء ابن حزم ، ونظّر أصولا وقعد قواعد وفرّع فروعاً ، وألف وناظر وناصح، وكان له الفضل بانتشار المذهب الظاهري في المغرب الإسلامي ، لفترة من الزمان<sup>6</sup>.

- 
- 1 : وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، (ج 2 / ص 255).
  - 2 : سير أعلام النبلاء ، الذهبي (ج 13 / ص 102).
  - 3 : الإمام ابن حزم ، أبو زهرة ، 229.
  - 4 : الأعلام للزركلي - (ج 6 / ص 120).
  - 5 : ترتيب المدارك ، القاضي عياض ( 8/1 )
  - 6 : مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (808 هـ)، دار الجليل، بيروت - (495).

## المطلب الثاني :

### أصول المذهب الظاهري

حدد ابن حزم أصول المذهب الظاهري بأربعة ، فقال : "الأصول التي لا يعرف شيء من الشرائع إلا منها، وأنها أربعة وهي: نص القرآن، ونص كلام رسول الله ﷺ، الذي إنما هو عن الله تعالى مما صح عنه عليه السلام بنقل الثقات أو التواتر، وإجماع جميع علماء الأمة، أو دليل منها لا يحتمل إلا وجهها واحدا"<sup>1</sup>. وسأتعرض إلى كل واحد من هذه الأصول بشيء من التفصيل:

#### الأصل الأول: الكتاب :

1. يعتبر ابن حزم القرآن مصدر المصادر كلها للإسلام ، فما من أصل شرعي إلا كان اشتقاقه من القرآن ، فهو الأصل لكل أصل في الإسلام ، لأن كل أصل يستمد حجتيه من القرآن دون سواه<sup>2</sup>.

2. يعتبر ابن حزم أن القرآن يُبَيِّنُ لهذه الأمة، إما أن يكون مبينا بذاته ، أو بقرآن مثله ، أو بالسنة، وأن آيات القرآن محكمة ، وأنه ليس في القرآن متشابه لم يبين إلا الحروف التي ابتدأت بها بعض

---

1 : الإحكام لابن حزم - ( ج 1 / ص 64 ).

2 : الإحكام لابن حزم - ( ج 1 / ص 62 ). الإمام ابن حزم ، لأبي زهرة - ( 243 ).

السور، مثل : M ! L<sup>1</sup> ، و : M 4 L<sup>2</sup> وغيرها من الأقسام التي أقسم الله تعالى بها ، مثل :

M ba L<sup>3</sup>، و M ! " L<sup>4</sup> .<sup>5</sup>

3. إن ابن حزم وإن كان يأخذ بظاهر القرآن ، ولكن هذا لا يعني أنه لا يأخذ بالمجاز ، بل يأخذ به

إذا كان المجاز مشهورا ، أو كانت القرينة واضحة معلنةً عن المجاز كاشفةً له، ويتضح هذا من

خلال بعض التأويلات في العقائد بشكل خاص<sup>6</sup>.

4. نظرا لظاهرية ابن حزم ، فإن الأمر عنده يفيد الوجوب إلا إذا قام دليل من نص آخر على غير

ذلك<sup>7</sup>، وكما أنه يثبت الوجوب فإنه يثبت الفور كذلك ، أي أن العمل به يجب على الفور ،

بمجرد ورود النص والعلم به، من غير تراخ<sup>8</sup>.

---

1 : البقرة: ١ .

2 : غافر: ١ .

3 : الرسائل: ١ .

4 : الشمس : ١ .

5 : الإحكام لابن حزم - (ج 4 / ص 491).

6 : انظر : باب الكلام في الوجه واليد والعين والجنب والقدم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن

سعيد بن حزم (456هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة - (2 / 127).

7 : الإحكام لابن حزم - (ج 3 / ص 263).

8 : الإحكام لابن حزم - (ج 1 / ص 46).

## الأصل الثاني : السنة:

1. يقسم ابن حزم الوحي إلى قسمين ، وحي متلو مؤلف تأليفا معجز النظام وهو القرآن ، ووحى مروى منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو ، ولكنه مقروء وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ ، وكلا الوحيين واجب الطاعة والاتباع<sup>1</sup>.

2. يجعل ابن حزم السنة في منزلة القرآن ، من حيث قوة الدليل ، فالمصدر التشريعي الأول عند ابن حزم القرآن والسنة<sup>2</sup>.

3. السنة التي تفيد الوجوب عند ابن حزم هي السنة القولية ، أما السنة الفعلية فلا تفيد إلا الإباحة<sup>3</sup>.

4. المتواتر عند ابن حزم هو ما تحقق فيه شرطان :

الأول : عدم التواطؤ على الكذب في كل طبقة من طبقات الحديث حتى يصل السند إلى رسول الله ﷺ .

والثاني: التعدد وقد يحصل باثنين فأكثر، وهذا يفيد اليقين والقطع<sup>4</sup>.

5. أوجب ابن حزم العلم بصدق خبر الآحاد ، كما أوجب العمل والاعتقاد به<sup>1</sup>.

---

1 : الإحكام لابن حزم - ( ج 1 / ص 87).

2 : ابن حزم، الإمام أبو زهرة - 255.

3 : الإحكام لابن حزم : ( ج 2 / ص 138).

4 : الإحكام لابن حزم : ( ج 1 / ص 97) . المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي، طه بن علي بو سريح ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422هـ/2001م - ( 144 ) .

6. لا يقبل ابن حزم الحديث المرسل إلا إذا انعقد الإجماع على مضمونه<sup>2</sup>.

### الأصل الثالث : الإجماع:

يعتبر ابن حزم الإجماع حجة بالإجماع ، وهذا ما اجتمع عليه أهل السنة ، وخالف فيه الشيعة والخوارج والنظام من المعتزلة<sup>3</sup>، قال ابن حزم : "ثم اتفقنا نحن وأكثر المخالفين لنا على أن الإجماع من علماء أهل الإسلام حجة"<sup>4</sup> .

1. حقيقة الإجماع : هو ما نقله الصحابة ، ونقلته الأمة كلها عصرًا بعد عصر ، كالإيمان والصلوات والصيام<sup>5</sup>، فما الإجماع عند ابن حزم سوى اتفاق الصحابة بالإجماع على حديث نبوي ، وهو اتفاق يحرصون على إعلانه وشهرته<sup>6</sup>.

2. لا يكون الإجماع إلا في عصر الصحابة، أما إجماع من بعدهم فهو تبع لإجماعهم<sup>7</sup>.

3. ولا يكون الإجماع إلا بتقرير من النبي ﷺ ، بنص متواتر ، في أمر معلوم من الدين بالضرورة<sup>8</sup>.

### الأصل الرابع : الدليل :

---

1 : الإحكام لابن حزم - ( ج 1 / ص 100). المنهج الحديثي ، بوسريح ، 148.

2 : الإحكام لابن حزم - ( ج 2 / ص 180) . المنهج الحديثي ، بوسريح ، 166.

3 : أصول السرخسي - ( ج 1 / ص 295). الإحكام للآمدي - ( ج 1 / ص 200)

4 : الإحكام لابن حزم - ( ج 4 / ص 494).

5 : الإحكام لابن حزم - ( ج 4 / ص 505).

6 : مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباغي ، د.عبد المجيد تركي ، ترجمة وتحقيق وتعليق : د.عبد الصبور شاهين ، 167 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1414هـ/1994م.

7 : الإحكام لابن حزم - ( ج 4 / ص 509)

8 : المصدر السابق: ( ج 4 / ص 501).

والدليل كما يفهم من كلام ابن حزم هو ما يعبر عنه الفقهاء بدلالة النص ، وهو : إلحاق مسكوت عنه بمنطوق به يدركه كل عارف باللغة<sup>1</sup> وهذا يخالف القياس ، لأن القياس هو استخراج

العلة من النص ، ثم إعطاء حكم النص على كل ما تحقق فيه العلة<sup>2</sup> .

#### الأصل الخامس: الاستصحاب :

يلاحظ أن كل من ضيق باب الاستدلال الفقهي ، قد وسع في الاستصحاب ، والمقصود بالاستصحاب : إبقاء ما كان على ما كان<sup>3</sup>، فقد ضيق الشافعي وأحمد في الاستدلال الفقهي ووسعا في الاستصحاب ، على العكس من أبي حنيفة ومالك ، وعلى نحو الشافعي وأحمد نحى ابن حزم<sup>4</sup> ، وإن كان ابن حزم لم يذكر الاستصحاب من الأدلة الكلية ، إلا أنها عنده من الأدلة التبعية.

#### رأي ابن حزم في الاجتهاد:

ولا بد من الإشارة إلى رأي ابن حزم في الاجتهاد في الرأي إذ انه لا يأخذ به ، ويعتبر أن ما يصل إليه المجتهد من خلال رأيه هو حكم المجتهد نفسه لا حكم الله رب العالمين ، لذلك سد باب الاستنباط بالقياس ، والمصالح المرسلة ، وسد الذرائع ، وسد باب التعليل لأن التعليل هو أساس الرأي ،

---

<sup>1</sup> : تيسير التحرير، محمد أمين — المعروف بأمير بادشاه ( 972 هـ)، دار الفكر، بيروت - (3 / 400).

<sup>2</sup> : الإمام ابن حزم، أبو زهرة ، 312. وانظر الدليل وتقسيماته السبعة في: الإحكام لابن حزم - (5 / 676).

<sup>3</sup> : الحصول في علم أصول الفقه، محمد بن عمر بن الحسين الرازي(606 هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني ، الطبعة الثانية، 1412 هـ - 1992 م ، مؤسسة الرسالة، بيروت - (6 / 175).

<sup>4</sup> : ابن حنبل حياته وعصره وآراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 235، 335 . الإحكام لابن حزم - (5 / 592) .

فالنصوص عنده كلها تعبدية لا يخرج من ظواهرها ، حتى مفهوم المخالفة لا يأخذ به<sup>1</sup>، وقد ألف

كتاباً عنوانه: إبطال القياس والرأي والتقليد.<sup>2</sup>

---

1 : الإمام ابن حزم ، أبو زهرة ، 328.

2 : إبطال القياس والرأي والتقليد، علي بن سعيد بن حزم الظاهري، تحقيق محمد سعيد البدري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى.

## آثار ابن حزم

يعتبر ابن حزم من المكثرين في التأليف ، فقد روي عن ابنه الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو أربعمئة مجلد، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة<sup>1</sup>. وقال الحميدي : وهذا القدر لا يعرف لأحد من أهل الإسلام ، إلا لابن جرير الطبري<sup>2 3</sup>.

### أشهر مصنفاته :

1. كتاب المحلى بالآثار : يعتبر كتاب المحلى من أهم كتب الفقه الإسلامي تدقيقا وبحثا حتى بات بين أيدينا موسوعة فقهية عظيمة الأهمية غزيرة المادة العلمية ، وأهمية المحلى من بين كتب الفقه ترجع إلى كونها موسوعة فقه أشبه بما يسمى بالفقه المقارن لما استعرض فيه مصنفه من آراء الفقهاء ،

---

1 : الأعلام للزركلي ( ج 4 / ص 254 )

2 : الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير ، صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، كان إماما في فنون كثيرة منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، كان مجتهدا ولم يقلد أحدا، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، بآمل طبرستان، وتوفي يوم السبت آخر النهار، ودفن يوم الأحد في داره، في السادس والعشرين من شوال سنة عشر وثلاثمائة ببغداد، انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م - ( 4:191 )

3 : لسان الميزان ، ابن حجر ، ( ج 4 / ص 229 ). أقول: بل ذكر العلماء أن مؤلفا واحدا لأبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي(513هـ) وهو كتاب (الفنون) يزيد على ذلك ، فقد ذكر الذهبي وابن رجب أنه يزيد على الأربعمئة، ولكن ما بقي منه إلا بعض اجزاء : العبر في خبر من غير، الذهبي - ( 4 / 29 ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ) ، تحقيق علي محمد الجاوي ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت - ( 3 / 146 ). لسان الميزان، ابن حجر - ( 4 / 243 ). الأعلام للزركلي - ( 4 / 313 ).

قال العز بن عبد السلام : "ما رأيت في كتب الإسلام مثل المحلى لابن حزم والمغني للشيخ  
الموفق<sup>1</sup>2" ، وقال ناشر كتاب الإحكام لابن حزم : مما أحفظه عن السيد رشيد رضا<sup>3</sup> رحمه الله  
أنه كان يقول: لو وفق الله لطبع المغني في الفقه أو المحلى لابن حزم - على ما فيه من شدة على  
الأئمة - فإني أموت وأنا مطمئن على الفقه الإسلامي، ولأنه روى الأحاديث والآثار بأسانيدها  
رغم انه توفي سنة: 456هـ. <sup>4</sup>

2. كتاب " الإحكام في أصول الأحكام " : كتاب مهم في أصول الفقه عرض فيه ابن حزم آراءه  
الأصولية ، حيث ضبط الأحاديث ضبطاً كاملاً ، وخرجها ونص على صحتها أو ضعفها، كما

---

1 : ابن قدامة (620هـ ) : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، فقيه محدث ولد بجماعيل، وهي قرية بجبل  
نابلس بفلسطين، ثم رحل إلى دمشق، وقرأ القرآن، وسمع الحديث الكثير ، كان حجة في المذهب الحنبلي، برع  
وأفتى وناظر في فنون كثيرة، وكان زاهداً ورعاً متواضعاً، حسن الأخلاق، كثير التلاوة للقرآن، كثير الصيام والقيام  
: العبر في خبر من غير، الذهبي - (5 / 79). ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ، محمد بن أحمد بن علي  
الفاصي (832هـ) ، المحقق : كمال الحوت ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م.

2 : لسان الميزان ، ابن حجر ، ( 230/4).

3 : محمد رشيد بن علي رضا : أحد رجال الإصلاح الإسلامي، من العلماء بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير،  
ولد ونشأ في القلمون وتعلم فيها وفي طرابلس، ونظم الشعر في صباه، وكتب في بعض الصحف، ثم رحل إلى مصر  
، فلزم الشيخ محمد عبده وتلمذ له، ثم أصدر مجلة (المنار) ، ثم قصد سورية ، وانتخب رئيساً للمؤتمر السوري،  
وغادرها على أثر دخول الفرنسيين إليها ، فأقام في مصر ومات ودفن في القاهرة، من أهم آثاره مجلة (المنار) ، و :  
تفسير القرآن الكريم ، ولم يكمله، و (يسر الإسلام وأصول التشريع العام) : الأعلام للزركلي - (6 / 126).

4 : الإحكام لابن حزم - (ج 1 / ص 4). معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعه ورتبه يوسف سركيس ،  
منشورات مكتبة المرعشي النجفي - (ج 1 / ص 86). وهناك بحث للشيخ الكتاني في وصف المحلى : وصف المحلى  
، الشريف أبو محمد بن علي الكتاني الأثري ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ - 1997 م.

ضَمَّنَ الكتاب آراء الكثير من العلماء مقارنة مع رأيه مما أغنى الكتاب وجعله منارة لا يستغني عنها كل طالب علم ، وهو في غاية التقصي وإيراد الحجج<sup>1</sup> .

3. كتاب " الفصل في الملل و الأهواء والنحل " : وهو كتاب ضخيم. قدم فيه ابن حزم أطول دراسة نقدية لنصوص الكتاب المقدس، مرفقةً بسجل حافل لما كان يدور في أروقة الجدل الديني في عصره، نعتته المستشرق ألفريد جيوم بأنه أول دراسة على مستوى عال من النقد والترابط حول العهدين القديم والجديد، وضمنه ثلاث رسائل له هي: (كتاب تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل) و(النصائح المنجية من الفضائح المخزية) و(الإمامة والمفاضلة) ما جعل الترتيب المنطقي يكاد ينعدم في الكتاب ، والكتاب مطبوع غير مرة<sup>2</sup> .

4. إبطال القياس والرأي والتقليد، والكتاب مطبوع ، وله ملخص لخصه الذهبي وهو مطبوع لدار الفكر بتحقيق الشيخ سعيد الأفغاني.

5. " الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لحمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام والسنة والإجماع " ، وهو كتاب في فقه الحديث ، أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين، في مسائل الفقه، والحجة لكل طائفة وعليها. قال ابن حزم : " فأما النص الصحيح فقد أمنا وجوده بيقين هاهنا فكل ما روى في ذلك منذ أربعمئة عام ونيّف وأربعين عاما من شرق الأرض إلى غربها قد جمعناه في الكتاب الكبير المعروف بكتاب الإيصال"<sup>3</sup> ، وهو من الكتب المفقودة ، ولعله يكون من الكتب التي أحرقت لابن حزم .

---

1 : تاريخ الإسلام ، الذهبي : ج 30 / ص 403 . وفيات الأعيان، ابن خلكان - (ج 3 / ص 326).

2 : [http://www.alwaraq.net/Core/waraq/bibliography\\_search](http://www.alwaraq.net/Core/waraq/bibliography_search) :

3 المحلى بالآثار، علي بن احمد بن سعيد بن حزم (456 هـ)، دار الفكر - (ج 10 / ص 415) .

6. مراتب الإجماع : كتاب قصد فيه مصنفه ابن حزم الظاهري جمع المسائل التي صح فيها الإجماع

، وأفردتها عن المسائل التي وقع فيها الخلاف، في العبادات والمعاملات والاعتقادات.

7. مجموعة من رسائل بن حزم، تضم خمس مجموعات ، المجموعة الأولى تضم أربع رسائل: هي

طوق الحمامة في الألفة والألف، ورسالة في مداواة النفوس، ورسالة في الغناء الملهي أمباح هو أم

محظور؟، ورسالة في معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها.

والمجموعة الثانية ، وتشمل على :

1 - رسالة نقط العروس في تواريخ الخلفاء.

2 - رسالة في أمهات الخلفاء.

3 - رسالة في جمل فتوح الإسلام.

4 - رسالة في أسماء الخلفاء.

5 - رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها.

والمجموعة الثالثة ، وهي ثمان رسائل تتضمن " ردوداً " على مختلف المستويات، فبعضها رد على عدو

للدین، وبعضها رد على الخصوم، وبعضها ردود على الأصحاب والأصدقاء والمشايخين، وبعضها

صورة للفتاوى (أو النوازل) عن مسائل يطرحها بعض السائلين.

والمجموعة الخامسة ، وتشمل خمس رسائل ، هي :

(1) رسالة في مراتب العلوم.

(2) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه.

(3) فصل هل للموت ألم أم لا؟

(4) الرد على الكندي الفيلسوف.

(5) تفسير ألفاظ تجري بين المتكلمين في الأصول.<sup>1</sup>

8. كتاب جوامع السيرة : وهو كتاب في السيرة والتاريخ ، قال إحسان عباس في تقديمه للكتاب :

" الدقة البالغة في تحليل النص المنقول، واختيار الرواية الصائبة بعد الفحص والنظر والمقارنة، وتصحيح الأوهام التي تنجم عن سرعة أو قلة تدقيق ... هذه هي المميزات التي لا يستطيع أحد

أن ينكرها على ابن حزم المؤرخ"<sup>2</sup>.

---

1 : من مقدمة إحسان عباس للكتاب: رسائل ابن حزم - (ج 1 / ص 1).

2 : جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، المحقق : إحسان عباس  
الناشر : دار المعارف - مصر ، الطبعة : 1 ، 1900 م - (ج 1 / ص 6).

## الفصل الأول :

التقليد ورأي ابن حزم فيه ، ورأي العلماء في تقليده ، وفيه المباحث التالية :

### المبحث الأول :

التقليد لغة واصطلاحاً .

### المبحث الثاني :

أقسام التقليد .

### المبحث الثالث :

مشروعية التقليد .

### المبحث الرابع :

دعوى عدم تقليد ابن حزم الظاهري .

المطلب الأول : القائلون بالمنع من تقليد ابن حزم ووجهة نظرهم .

المطلب الثاني : القائلون بتقليد ابن حزم ووجهة نظرهم .

المطلب الثالث : مناقشة وترجيح .

## المبحث الأول:

### التقليد لغة واصطلاحاً

## المطلب الأول:

### التقليد لغة

أصل الكلمة: (قلد) ، وللقاف واللام والبدال إذا اجتمعت ثلاثة معانٍ رئيسة ، ذكر ابن فارس<sup>1</sup>

معنيين ، وأضاف ابن منظور<sup>2</sup> معنى ثالثاً :

قال ابن فارس : القاف واللام والبدال أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على :

1. تعليق شيءٍ على شيءٍ وليُّه به<sup>3</sup> ، من هذا المعنى :

• القَلْدُ : لِي الحَدِيدَةِ الدَّقِيقَةِ على مثلها ، وكل ما لُوِيَ على شيءٍ فقد قُلِدَ.<sup>4</sup>

---

1 : ابن فارس : (395 هـ = 1004 م) : أحمد بن فارس بن زكرياء ، كان إماماً في علوم شتى، وخصوصاً اللغة فإنه أتقنها، وألف كتابه المحمل في اللغة، وهو على اختصاره جمع شيئاً كثيراً، وله كتاب حلية الفقهاء ، ومقاييس اللغة ، توفي بالري، ودفن بها: وفيات الأعيان، ابن خلكان - (1 / 118).

2 : ابن منظور (711 هـ = 1311 م): محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الإفريقي، صاحب (لسان العرب): الإمام اللغوي الحجة ، ولد بمصر (وقيل: في طرابلس الغرب) ، ولي القضاء في طرابلس ، وعاد إلى مصر فتوفي فيها، وقد ترك بخطه نحو خمسمائة مجلد، وعمي في آخر عمره ، أشهر كتبه (لسان العرب) ، و (مختار الأغاني) ، و (نثار الأزهار في الليل والنهار) : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (852 هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، 1392 هـ / 1972 م ، حيدر آباد/ الهند (ج 6 / ص 15). الأعلام للزركلي - (ج 7 / ص 108).

3 : مقاييس اللغة ، ابن فارس - (5 / 15).

4 : لسان العرب، ابن منظور (3 / 365).

- وسوار مقلود: ذو قلوبين ملويين<sup>1</sup>.
  - والقلادة: ما جعل في العنق يكون للإنسان والفرس والكلب والبدنة<sup>2</sup>.
  - وتقليد البدنة: أن يعلق في عنقها شيء ليُعلم أنها هدي<sup>3</sup>.
  - والتقليد: تعليق القلادة في عنق الابل<sup>4</sup>.
  - قلده السيف: ألقيت حمالته في عنقه فتقلده<sup>5</sup>.
  - وتقليد العامل: توليته كأنه جعل قلادة في عنقه<sup>6</sup>.
2. والآخر على حظ ونصيب<sup>7</sup>، ومن هذا المعنى :

القلد: الحظ من الماء. يقال: سقينا أرضنا قلدها، أي حظها. وسقينا السماء قلداً كذلك، أراد حظاً<sup>8</sup>.

- 
- 1 : العين، الخليل بن أحمد - (ج 5 / ص 117).
- 2 : لسان العرب، ابن منظور (ج 3 / ص 365).
- 3 : تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة - 1990م (ج 3 / ص 89).
- 4 : طلبة الطلبة، عمر بن محمد النسفي (537 هـ)، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ، (82/1).
- 5 : أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، دار صادر، بيروت - (519).
- 6 : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (نحو 770 هـ)، المكتبة العلمية - بيروت (ج 2 / ص 512).
- 7 : مقاييس اللغة، ابن فارس - (5 / 15).
- 8 : مقاييس اللغة، ابن فارس - (5 / 15).

3. وأما المعنى الثالث ، فهو الجمع ، والضم ، ومن هذا المعنى :

• قَلَدَ المَاءَ فِي الحَوْضِ ، واللبن فِي السقَاءِ : جمعه فِيه .<sup>1</sup>

• وَأَقْلَدَ البَحْرُ عَلَى خَلْقِ كَثِيرٍ ضَمَّ عَلَيْهِمُ أَي غَرَّقَهُمْ كَأَنَّهُ أُغْلِقَ عَلَيْهِمْ وَجَعَلَهُمْ فِي حَوْفِهِ .<sup>2</sup>

وأرى أن ما يتعلق بموضوعي هنا هو المعنى الأول ، وهو تعليق الشيء على الشيء وليه به ، وهذا ما

ذهب إليه الشوكاني<sup>3</sup> ، فقال : أما التقليد: فأصله في اللغة مأخوذ من القلادة، التي يقلد غيره بها،

ومنه تقليد الهدى، فكأن المقلد جعل ذلك الحكم، الذي قلده فيه المجتهد كالقلادة في عنق من قلده<sup>4</sup>.

أو هو من تحمیل المجتهد إثم خطأ ما غشه به في دينه، وكتمه عنه من علمه<sup>5</sup>.

---

1 : لسان العرب، ابن منظور - (3 / 365) .

2 : لسان العرب، ابن منظور (ج 3 / ص 365) .

3 : الشوكاني : (1250 هـ = 1834 م) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني: فقيه من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء ، ولد بمهاجرة شوكان (من بلاد حولان ، باليمن) ونشأ بصنعاء ، وولي قضاءها سنة 1229 هـ ومات حاكماً بها ، وكان يرى تحريم التقليد، وهو زيدي المذهب ، له 114 مؤلفاً، منها (نيل الأوطار من أسرار منتقى الاخبار) ، و (البدور الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) ، و (فتح القدير) في التفسير، و (إرشاد الفحول) في أصول الفقه : الأعلام للزركلي - (ج 6 / ص 298).

4 : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ) ، المحقق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق ، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م (ج 2 / ص 239).

5 : المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ، عبد القادر بن أحمد بن محمد بدران (1346هـ)، المحقق : محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417هـ / 1996م (1 / 204) .

## المطلب الثاني :

### التقليد اصطلاحاً

اختلفت تعريفات الأصوليين للتقليد فبلغت نحواً من عشرة تعاريف ، ويمكن جمع هذه التعاريف في مجموعتين ، وإدراجهما تحت تعريفين :

**التعريف الأول:** قبول القول من غير دليل<sup>1</sup> ، وهو تعريف الشيرازي<sup>2</sup> وابن تيمية<sup>3</sup> ، وآخرين .

---

1 : اللمع ، إبراهيم بن علي الشيرازي ( 476 هـ). دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405هـ - 1985م - ( 1 / 347). المسودة- آل تيمية [ بدأ بتصنيفها الجدّ : مجد الدين عبد السلام بن تيمية ( 652هـ) ، وأضاف إليها الأب : عبد الحلیم بن تيمية ( 682هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد : أحمد بن تيمية ( 728هـ) ] المدني - القاهرة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ( 1 / 462) .

2 : أبو إسحاق الشيرازي ( 476 هـ = 1083 م ) : إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، أبو إسحاق. ولد سنة : 393هـ في فيروزآباد، وتفقه بفارس على أبي الفرج ابن البيضاوي، وبالبحر على الجوزي، ثم دخل بغداد، وتفقه على أبي الطيب الطبري ، وغيرهم ، وسمع الحديث من الإمام البرقاني، اشتهر بقوة الحجّة في الجدل والمناظرة : تهذيب الأسماء - ( 1 / 738). سير أعلام النبلاء، الذهبي - ( 18 / 453) . الأعلام للزركلي - ( 1 / 51) .

3 : أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، تقي الدين ( 728هـ / 1328م): شيخ الإسلام في زمانه وأبرز علمائه، فقيه أصولي، من الأعلام المجددين صاحب الفتاوى ، ولد بجرّان بتركيا، ورحل إلى دمشق مع أسرته هرباً من غزو التتار، وتلقى العلم على والده وعلى مشايخ دمشق وظهرت عليه علامات النجابة منذ نعومة أظفاره، فكان قوي الذاكرة سريع الحفظ، تحمل في سبيل علمه الكثير من العناء حيث سجن في سجن القلعة، ومات فيها: الدرر الكامنة، ابن حجر- ( 1 / 168) سير أعلام النبلاء، الذهبي - ( 22 / 288) . الأعلام للزركلي - ( 1 / 144) .

وقريب من هذه التعاريف مجموعة من التعاريف، منها:

تعريف ذكره الغزالي<sup>1</sup>، وهو: قبول قول بلا حجة<sup>2</sup>، وجمع آخرون بين التعريفين، فقالوا:

قبول قول الغير بلا حجة ولا دليل<sup>3</sup>.

- 
- 1 : محمد بن محمد بن محمد الغزالي، أبو حامد (505 هـ = 1111 م): مولده ووفاته في الطابران (قصة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلده، وفيها توفي: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ابن الدمياطي (ج 1 / ص 27). طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة - (1 / 293).
- 2 : المنحول من تعليقات الأصول، محمد بن محمد الغزالي (سنة 505 هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، الطبعة الثالثة 1419 هـ / 1998 م دار الفكر، بيروت، (1 / 582). المستصفي من علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413، تحقيق: محمد عبد الشافي، (1 / 370).
- 3 : روضة الناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة (620 هـ)، مؤسسة الريان للطباعة، الطبعة الثانية 1423 هـ - 2002 م - (1 / 382). المنشور في القواعد، محمد بن بهادر الزركشي (794 هـ) وزارة الأوقاف - الكويت، الطبعة الثانية، 1405 هـ، تحقيق: د. تيسير محمود - (1 / 398). البحر المحيط، الزركشي - (8 / 186).
- القواعد والفوائد الأصولية، علي بن محمد اللحام (803 هـ)، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، 1375 - 1956، تحقيق: محمد حامد الفقي، (1 / 380). التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (816 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري (1 / 21). إيقاظ همم أولي الأبصار للإقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، صالح بن محمد الفلاني (1218 هـ)، دار المعرفة، بيروت، 1398 هـ (1 / 74). القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، محمد بن علي الشوكاني (1250 هـ)، دار القلم، الكويت، الطبعة الأولى، 1396، تحقيق: عبد الرحمن عبد الخالق (ج 1 / ص 43). المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، عبد القادر بن أحمد بن بدران (1346 هـ)، تحقيق: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417 هـ / 1996 م، (1 / 204). القاموس الفقهي، د. سعدي أبو حبيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية 1408 هـ / 1988 م (1 / 308).

ومثلها : قبول قول القائل بلا حجة<sup>1</sup> .

وقبول قول الغير من غير حجة ملزمة<sup>2</sup> .

وقبول قول القائل، وأنت لا تعلم من أين قاله<sup>3</sup> .

وأخذ قول الغير من غير معرفة دليله<sup>4</sup> .

وَأَخَذَ قَوْلَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ مَعَ احْتِمَالِ شَكٍّ أَوْ وَهْمٍ<sup>5</sup> .

شرح حدود هذه التعاريف :

• القبول والأخذ بنفس المعنى : فقد فسر اللغويون القبول بالأخذ<sup>6</sup> .

---

1 : الإجماع، علي بن عبد الكافي السبكي(771هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1404هـ - ( 3 / 270). رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عبد الوهاب بن علي السبكي (771هـ)، عالم الكتب، بيروت، 1999م - 1419 هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود- ( 4 / 585).

2: صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، أحمد بن حمدان الحراني ( 695 هـ )، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1397هـ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، ( ج 1 / ص 68).

3 : نسب هذا التعريف للقفال: البحر المحيط ، الزركشي ( ج 8 / ص 186 ) .

4 : غاية الوصول في شرح لب الأصول، زين الدين أبو يحيى السنيني (926هـ)، مكتبة المسجد النبوي الشريف <http://www.mktaba.org> ( ج 1 / ص 169).

5 : حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ، حسن بن محمد العطار ( 1250هـ )، دار الكتب العلمية، بيروت - ( 2 / 443).

6 : المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده - ( 6 / 427). تاج العروس، الزبيدي، ( 9 / 364).

- ولكن الأخذ أضيّق من القبول فالأخذ : اعتقادُ صحّة القول واتباعه عليه<sup>1</sup> ، فيخرج منه أخذٌ غير القول من الفعل والتقرير عليه فليس بتقليد<sup>2</sup>.
- أما القبول : فيدخل فيه العمل ، قال الغزالي : المقبول : ما يجب العمل به<sup>3</sup> .
- القول : ليس المراد بالقول القول اللفظي بل هو أعم من ذلك فهو يشمل القول اللفظي والفعل والتقرير<sup>4</sup> ، قال الجويني<sup>5</sup> : " فيندرج تحت هذا الحد: الأفعال والأقوال ، وقد خصص معظم المحققين كلامهم بالقول ولا معنى للاختصاص به، فإن الإلتباع في الأفعال كالإلتباع في الأقوال"<sup>6</sup> ، أقول: لا معنى لتوسيع حدود القول طالما هناك ألفاظ أخرى قد تستوعب ، هذه المعاني .

---

1 : شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد الفتوحى (ابن النجار: 972 هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1418هـ/1997م - (3 / 75) .

2 : حاشية العطار ، (ج 2 / ص 443)

3 : المستصفي من علم الأصول ، الغزالي ، (ج 1 / ص 251) .

4 : انظر : التقرير والتحبير ، محمد بن محمد بن أمير الحاج (879 هـ) ، تحقيق: عبد الله محمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى: 1419هـ/1999م - (6 / 197). غاية الوصول، الأنصاري - (1 / 169).

5 : الجويني (478 هـ = 1085 م) : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرّس، جامعا طرق المذاهب ، ثم عاد إلى نيسابور، ودرس في المدرسة النظامية ، له مصنفات كثيرة، منها " غياث الأمم وإلتياث الظلم " و " البرهان " : سير أعلام النبلاء - (17 / 617). طبقات الشافعية — لابن قاضي شهبة - (1 / 255).

6 : الاجتهاد، عبد الملك بن عبد الله الجويني (478 هـ) ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1408 هـ ، تحقيق : د. عبد الحميد أبو زيد (1 / 96). البرهان في أصول الفقه ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، الوفاء - المنصورة - مصر ، الطبعة الرابعة ، 1418 ، تحقيق : د. عبد العظيم محمود الديب ، (2 / 888) .

- الغير : يدخل فيه تقليد العامي المجتهد ، وتقليد العامي عاميا مثله لذلك خرج بعض الأصوليين من ذلك بأن لم يدرج كلمة الغير في التعريف ، كما مر في أول تعريف. ويخرج من هذا الحد المعلوم من الدين بالضرورة لأنه لا يختص بالغير<sup>1</sup>.
- حجة : لغة : اسم من قول القائل: حج، أي غلب، ومنها حجته، أي ألزمته بالحجة فصار مغلوبا، ثم سميت الحجة في الشريعة، لأنه يلزمنا حق الله تعالى بما على وجه ينقطع بها العذر<sup>2</sup>.
- فالمراد بالحجة : الدليل الكلي : الكتاب والسنة والإجماع...
- أما الدليل : في الشريعة هو اسم لحجة منطوق يظهر به ما كان خفيا<sup>3</sup>. فالمراد بالدليل : الدليل الجزئي على فرع من الفروع<sup>4</sup>.
- (من غير معرفة دليله): خرج من هذا الحد : أخذ قول الغير مع معرفة دليله، فليس بتقليد بل هو اجتهاد وافق اجتهاد القائل، لأن معرفة الدليل من الوجه الذي باعتباره يفيد الحكم لا يكون إلا للمجتهد<sup>5</sup>.

---

1 : غاية الوصول ، زكريا الأنصاري (ج 1 / ص 169) .

2 : أصول السرخسي ، محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي (490 هـ) ، حقق أصوله أبو الوفاء الأفعاني، الطبعة الأولى: 1414 هـ / 1993 م ، ( 1 / 277 ) .

3 : أصول السرخسي - ( 1 / 277 ) .

4 : انظر الفرق بين الحجة والدليل في : الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري ، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ (ج 1 / ص 233).

5 : غاية الوصول ، زكريا الأنصاري (ج 1 / ص 169).

• (وأنت لا تعرف من أين قاله ) : أي لا تعرف أقالته من كتاب أو سنة أو إجماع<sup>1</sup>، والمعنى عدم معرفة الدليل الجزئي الذي اعتمد عليه المجتهد.

• مع احتمال شك أو وهم : حتى يخرج التقليد في العقائد ، ولا حاجة لهذا القيد ، لأنها غير داخلية في التقليد في أصول الديانات لأن أصول الديانات تثبت بالعلم القطعي<sup>2</sup>.

يخرج من هذه المجموعة :

1. العمل بكتاب الله لأن الحجة قائمة على العمل به .
2. العمل بسنة رسول الله لأن الحجة قائمة على العمل بها .
3. العمل بالإجماع لأن الحجة قائمة على العمل به.
4. العمل بشهادة الشهود ، لأنه ثبت العمل بها بالكتاب والسنة والإجماع.
5. عمل العامي بقول المفتي ، لأن هذا ثابت بالإجماع.
6. العمل برواية الراوي لأن ذلك ثبت بالسنة.
7. العمل بقول الصحابي ، عند من يعتبر أن قوله حجة.
8. أخذ المجتهد الذي عرف الدليل بقول مجتهد آخر مثله .
9. يخرج من التقليد في أصول الديانات(العقائد) لأنه ثبت بالحجة القاطعة.
10. يخرج المعلوم من الدين بالضرورة ، لأن دليله لا يخفى على أحد.

---

1 : البحر المحيط ، الزركشي ( ج 8 / ص 186).

2 : التبصرة في أصول الفقه ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ، 1403 هـ، تحقيق : د. محمد حسن هيتو، ( ج 1 / ص 401).

ويدخل في هذه المجموعة من التعاريف :

1. أخذ العامي بقول عامي مثله .

2. أخذ العامي بقول المجتهد.

3. أخذ المجتهد الذي لم يجتهد في المسألة بقول مجتهد آخر.

مؤاخذات على هذه المجموعة من التعريفات:

أما غير مانعة ، إذ أدخلت أخذ العامي بقول عامي مثله ، وأخذ المجتهد الذي لم يجتهد في المسألة

بقول مجتهد مثله ، وليس هذا من التقليد المشروع .

أما غير جامعة : لأنها لا تشمل العمل ، فهي الأخذ بقول ، وإن فسروا القول المقصود هنا بأنه

أعم من اللفظ ، ولكن كان الأولى أن يقال الأخذ برأي<sup>(1)</sup> .

الخلط بين الحجة والدليل وعدم وضوح المقصود ، أهو الدليل الكلي أم الجزئي.

ويلحق بهذه المجموعة بعض التعريفات ، مع اختلاف طفيف تلافى بعض المآخذ على هذه المجموعة من

التعاريف ، غير أنه لم يتم تلافيها كلها ، مثل تعريف الآمدي<sup>2</sup> ، وهو :

---

1 : قواطع الأدلة في الأصول ، منصور بن محمد السمعاني التميمي (الحنفي ثم الشافعي) (المتوفي : 489هـ) ، المحقق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، 1418هـ/1999م (ج 2 / ص 340 \_ 341).

2 : أبو الحسن الآمدي، (551-631هـ) : علي بن أبي علي بن محمد الثعلبي، كان حنبلياً، ثم تحول إلى المذهب الشافعي، قَدِمَ بغداد فتعلم القراءات، وبرع في الخلاف، وتفنن في أصول الدين وأصول الفقه والفلسفة، رحل إلى مصر وتصدّر للإقراء والفقه الشافعي، فتلمذ عليه خلق كثير، ثم خرج إلى الشام وتوفي فيها، من كتبه: الإحكام في

العمل بقول الغير من غير حجة ملزمة<sup>1</sup>.

و"العمل" في هذا التعريف هو ذاته "القبول" في التعاريف السابقة ، وأما وصفه للحجة بالملزمة حتى

يُميز بينها وبين الدليل.

ويلحق بهذه التعاريف من عرف التقليد على أنه إتباع الغير بلا حجة<sup>2</sup>، فكلمات الإتياع والقبول

والأخذ تتناول نفس المعاني .

ويلحق بهذه التعاريف من عرف التقليد على أنه :

(أَخَذُ مَذْهَبِ الْغَيْرِ بِلا معرفة دليله)<sup>3</sup>: وصاحب هذا التعريف وإن كان لم يحصر التقليد بالأقوال إلا

أنه لم يتلاف بقية المؤاخذات على التعاريف السابقة ، كما أن أخذ مذهب الغير قد يفهم منه : أخذ

مذهب كامل لمجتهد من المجتهدين ، وقد يكون التقليد في أقل من ذلك .

### التعريف الثاني :

---

أصول الأحكام، وأبكار الأفكار في علم الكلام : وفيات الأعيان، ابن خلكان ( 3 / 293). ميزان الاعتدال ،  
الذهبي - ( 2 / 259). الأعلام للزركلي - ( 4 / 328).

1 : الإحكام للآمدي، علي بن أبي علي محمد الآمدي (631هـ) ، تعليق: عبد الرزاق عفيفي ، الطبعة الثانية  
1402 هـ، بيروت المكتب الإسلامي دمشق ( 4 / 221). تيسير التحرير ، محمد أمين ( أمير بادشاه : 972  
هـ)، دار الفكر - ( 1 / 35).

2 : إجابة السائل شرح بغية الآمل ، محمد بن إسماعيل الصنّعي (1182هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة  
الأولى ، 1986م ، تحقيق : حسين بن أحمد السياغي ، و الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل ( 1 / 403).

3 : شرح الكوكب المنير، ابن النجار (ج 3 / ص 75 - 76). حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع  
الجوامع - حسن بن محمد العطار (المتوفي : 1250هـ) (ج 6 / ص 10).

التقليد : أخذ قول رجل ممن دون النبي ﷺ ، لم يأمرنا ربنا بإتباعه، بلا دليل يصحح قوله، وهو تعريف ابن حزم<sup>1</sup>.

وهو اتجاه الجويني ، والغزالي ، وابن أمير الحاج<sup>2</sup> ، وترجيح الشوكاني، فقد عرفوه بتعاريف متقاربة: عرفه الجويني ، فقال : اتباع من لم يقم بإتباعه حجة ولم يستند إلى علم<sup>3</sup>.

وعرفه الغزالي، فقال : قبول قول بلا حجة فحيث لم تقم حجة ولم يعلم الصدق بضرورة ولا بدليل<sup>4</sup>.

وعرفه ابن أمير الحاج ، فقال : التَّقليدُ : العَمَلُ بِقَوْلِ مَنْ لَيْسَ قَوْلُهُ إِحْدَى الْحُجَجِ بِلا حجة<sup>5</sup>. وعرفه الشوكاني ، قال : قبول رأي من لا تقوم به الحجة بلا حجة<sup>6</sup>.

وقد مر شرح حدود هذه التعاريف في المجموعة السابقة .

#### التعريف المختار:

---

1 : الإحكام لابن حزم ، ابن حزم ( ج 6 / ص 801).

2 : ابن أمير الحاج (879 هـ = 1474 م) : محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج ويقال له ابن الموقت، أبو عبد الله، شمس الدين: فقيه، من علماء الحنفية ، من أهل حلب : من كتبه (التقرير والتحبير) ثلاث مجلدات، في شرح التحرير لابن الهمام، في أصول الفقه، و (ذخيرة القصر في تفسير سورة والعصر): الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن الذهبي ( 748 هـ ) ، تحقيق : محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن جدة ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ/1992م - ( 1 / 114).

3 : الاجتهاد ، الجويني - ( ج 1 / ص 95 ) .

4 : المستصفي ، الغزالي - ( ج 1 / ص 371).

5 : التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج - ( 1 / 118). من أصول الفقه على منهج أهل الحديث ، زكريا بن غلام قادر الباكستاني ، دار الخراز ، الطبعة الأولى 1423 هـ-2002م - ( ج 1 / ص 173).

6 : إرشاد الفحول، الشوكاني - ( 2 / 239).

وأرى أن أمثل التعاريف في نظري هو:  
قبول رأي من لا تقوم به حجة بلا دليل .

## المبحث الثاني :

### أقسام التقليد

بعد أن وضح مفهوم التقليد ، من خلال تعريفه ، وخرجت بعض الصور من التقليد ، التي يمكن جمعها تحت مسمى واحد ، ألا وهو الإلتباع ، وهو العمل بقول الغير بحجة<sup>1</sup> ، وخرج من التعريف المختار للتقليد بعض صور التقليد المذموم ، وهي :

بقي أن نبين المقصود من التقليد :

ينقسم التقليد إلى نوعين:

**التقليد المطلق :** هو التزام المقلد بمذهب إمام من أئمة الفقه ، في جميع رخصه وعزائمه ، على الإطلاق ، وعدم الخروج لأي مذهب من المذاهب الأخرى في أي مسألة من المسائل، وهذا القسم ينقسم \_أيضا\_ إلى قسمين ، وهما :

تقليد المذاهب الأربعة المتبوعة.

وتقليد ما سوى الأربعة من المذاهب الاجتهادية الأخرى، كمذهب الثوري والأوزاعي وغيرهما.

---

1 : لمعرفة الفرق بين التقليد والإلتباع، انظر: جامع بيان العلم وفضله ، يوسف بن عبد البر النمري (463هـ)، الطبعة الثانية، 1402هـ / 1982م، المطبعة الفنية، القاهرة - (437هـ) . أعلام الموقعين عن رب العالمين - (225 / 2) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد - (1 / 61) إيقاظ همم أولي الأبصار ، الفلاني (ج 1 / ص 34). إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ، محمد بن إسماعيل الصنعاني (1182هـ)، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد ، الدار السلفية، 1405هـ، الكويت، (1 / 112) . أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي ، دار الفكر ، بيروت، 1415هـ = 1995م - (7 / 390) .

التقليد المقيّد ، بأن يقلد إماما معينا في قضية معينة ، دون الالتزام بمذهب ذلك الإمام الذي قلده ،

فقد يقلد إماما آخر في قضية أخرى.

وأما حكم هذه الأنواع المختلفة فهذا ما سأتناوله في المباحث القادمة .

## المبحث الثالث :

### حكم التقليد ومشروعيتها

#### المطلب الأول :

#### الحكم العام للتقليد

الأصل أن التقليد حرام وهذا مذهب من فرق بين التقليد والاتباع، وذلك لعموم النصوص التي حرمت التقليد، وهي كثيرة، أختار منها<sup>1</sup>:

1. 7 الله M8 ! " # \$ % & ' ) ( \* + , - . / 0 1  
2. 32 4 5 6 7 L 2.

وجه الدلالة في هذه الآية: نزلت في المشركين إذ أمروا أن يتبعوا ما أنزل الله من الحجج والآيات ، فجنحوا إلى تقليد آبائهم ، على زيغهم وضلالهم<sup>3</sup> ، فذمهم الله تعالى على هذا التقليد ، فدل على حرمة .

---

<sup>1</sup> : انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي - (7 / 304).

<sup>2</sup> : البقرة: ١٧٠.

<sup>3</sup> : جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري ( 310 هـ ) ، المحقق : أحمد محمد شاكر، الناشر : مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة : الأولى ، 1420 هـ / 2000 م ( 3 / 307). الكشف عن حقائق الترتيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (538 هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، ( 1 / 240). تفسير البيضاوي ، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (691 هـ)، دار الفكر ، بيروت، ( 1 / 447). تفسير النسفي ، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (710 هـ)، دار النشر : دار النفائس - بيروت 2005، تحقيق الشيخ : مروان محمد الشعار، (ج 1 / ص 99). تفسير ابن عرفة المالكي، =

وقال أهل التفسير في هذه الآية : "وكأنه يقال : هل رأيتم أسخف رأياً وأعمى بصيرة ممن دعي إلى إتباع القرآن المتزل من عند الله ، فرد ذلك وأضرب عنه ؟ وأثبت أنه يتبع ما وجد عليه أباه ؟ وفي هذا دلالة على ذم التقليد"<sup>1</sup>.

2. وتلحق بدلالة هذه الآيات آيات أخرى ، مثل : قول الله تعالى : M ! " # \$ %

.<sup>2</sup> L 5 4 3 2 1 0 / . - , + \* ) ( ' &

3. وقول الله M8 ! " # \$ % & ' ) \* + , - .

.<sup>3</sup> L 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 /

4. قول الله تعالى : M وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ

عَنْهُ مَسْغُولًا<sup>4</sup> .

وجه الدلالة في هذه الآية :

---

= محمد بن محمد بن عرفة الورغمي ( 803 هـ )، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس - 1986 م ، الطبعة الأولى ، تحقيق : د. حسن المناعي، ( 2 / 501). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر - بيروت ، ( ج 1 / ص 166).

1 : تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن حيان (أبو حيان: 745 هـ)، دار الفكر ، بيروت ( 1 / 419).

2 : الزخرف: ٢٣.

3 : المائدة: ١٠٤.

4 : الإسراء: ٣٦.

نهى الله تعالى أن نتبع ما ليس لنا به علم ، وليس التقليد من العلم<sup>1</sup> .

5. قول الله تعالى : SR QPM [ Z Y XWV UT \ ]

^ \_ `ba dc e f hg i j k l<sup>2</sup> .

وجه الدلالة في الآية:

أخذ بعض أهل العلم من هذه الآية الكريمة منع التقليد ، قالوا : لأنه اتباع غير العلم<sup>3</sup> ، وقد نصت الآية على حرمة.

وقال ابن القيم، معلقا على هذه الآية : " فرتب المحرمات أربع مراتب وبدأ بأسهلها وهو الفواحش ، ثم ثنى بما هو أشد تحريما منه وهو الإثم ، والظلم ، ثم ثلث بما هو أعظم تحريما منهما وهو الشرك به سبحانه ، ثم رابع بما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه"<sup>4</sup> .

6. قوله الله تعالى : مَفَاعَتَرُوا يَكْفُؤِي<sup>5</sup> .

---

1 : إعلام الموقعين ، ابن القيم (ج 2 / ص 211).

2 : الأعراف: ٣٣.

3 : الأحكام لابن حزم - (ج 1 / ص 68). أضواء البيان ، الشنقيطي، (ج 3 / ص 146).

4 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (ج 1 / ص 38).

5 : الحشر: ٢.

## وجه الدلالة في هذه الآية :

إن الله تعالى أمر بالاعتبار وحث على النظر وهذا مما ينافي جواز التقليد<sup>1</sup>، فالتقليد ليس من

الاعتبار .

من خلال الآيات السابقة يتبين أن الله سبحانه ذم من أعرض عما أنزله إلى تقليد الآباء ، وأوجب النظر والاعتبار على القادر على النظر ، وهذا القدر من التقليد المذموم هو مما اتفق السلف والأئمة الأربعة على ذمه وتحريمه ، ولم يخالف إلا الحشويّ<sup>2</sup> والتعليمية<sup>3</sup>، فقالوا : إن طريق معرفة الحق التقليد

---

1 : المحصول في علم أصول الفقه ، محمد بن عمر بن الحسين الرازي ( 606 هـ ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1412 هـ - 1992 م ( ج 6 / ص 129).

2 : الحشويّة : ليست الحشوية طائفة معينة تنسب لإمام معين ، وإنما تطلق على المعتزلة ، والمشبّهة، قال ابن تيمية : فالذي يجرد الظاهر حشوي ، والذي يجرد الباطن باطني ، والذي يجمع بينهما كامل ، من عقائدهم الباطلة : أنهم أجازوا على ربه الملامسة والمصافحة وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض: الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني(548هـ)، دار المعرفة - بيروت ، 1404هـ، تحقيق : محمد سيد كيلاني، ( ج 1 / ص 100). بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني(728هـ)، مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى ، 1408هـ، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش، ( 1 / 211). منهاج السنة النبوية ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728هـ) ، تحقيق : د. محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ( 2 / 302). بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مطبعة الحكومة - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، 1392، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ( 1 / 244). مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية ، أبو المعالي محمود شكري الألوسي (1342 هـ)، تقديم وتعليق علي بن مصطفى خلوف، الطبعة الأولى ، 1422هـ، ( 1 / 182).

3: التعليمية: لقبت التعليمية بهذا اللقب لأن مبدأ مذاهبهم إبطال الرأي ، وإبطال تصرف العقول ، ودعوة الخلق إلى التعليم من الإمام المعصوم ، وأنه لا مدرك للعلوم إلا التعليم ، ويقولون : الحق إما أن يعرف بالرأي ، وإما أن يعرف بالتعلم ، وقد بطل التعويل على الرأي لتعارض الآراء ، وتقابل الأهواء ، واختلاف ثمرات نظر العقلاء ،

وأن ذلك هو الواجب وأن النظر والبحث حرام، وقد ناقشهم في ذلك الغزالي<sup>1</sup> ، وخلافهم غير  
معتبر<sup>2</sup> .

---

فتعين الرجوع إلى التعليم والتعلم: فضائح الباطنية ، محمد بن محمد بن محمد الغزالي(505هـ) ، مؤسسة دار =  
الكتب الثقافية - الكويت، تحقيق : عبد الرحمن بدوي، (1 / 17). تلبس إبليس، عبد الرحمن بن علي الجوزي  
(المتوفي : 597هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ / 2001م - (1 / 95).

1 : المستصفي من علم الأصول ، الغزالي - (ج 2 / ص 469).

2 : السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ)، دار ابن حزم ،  
الطبعة الأولى - (1 / 13).

## المطلب الثاني :

### التقليد في الفروع الفقهية

بقيت الفروع الفقهية ، كفروع العبادات ، والمعاملات ، والمناكحات ، وغير ذلك من الأحكام ،

ففي هذه حصل خلاف بين جمهور علماء المسلمين من جهة ، والظاهرية من جهة ثانية :

**القول الأول :** قول جمهور العلماء : الحنفية<sup>1</sup> ، والمالكية<sup>2</sup> ، والشافعية<sup>3</sup> ،

والحنبلية<sup>4</sup> ، وأبي حسين البصري<sup>5</sup> ، أن الذي لا يملك آلة الاجتهاد يجوز له ، بل

---

1 : الفصول في الأصول ، أحمد بن علي الرازي الجصاص (370هـ) ، المحقق : د.عجيل جاسم النشمي ، وزارة الأوقاف دولة الكويت ، الطبعة الثانية ، 1414هـ=1994م ، ( 4 / ص 281).

2 : الحصول في أصول الفقه ، أبو بكر بن العربي المعافري المالكي (543هـ) ، دار البيارق - الأردن ، الطبعة الأولى ، 1420هـ-1999م ، تحقيق : حسين علي اليدري ( 1 / 154). الموافقات ، إبراهيم بن موسى الشاطي (790هـ) ، دراسة وتحقيق: أبو عبدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الناشر: دار ابن عفان ، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م ( 10 / 477).

3 : الفقيه والمتفقه ، أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي(463هـ)) ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي ، دار ابن الجوزي، السعودية، 1417هـ. ( 1 / 416). اللمع في أصول الفقه - ( 1 / 69).

4 : المسودة ، ابن تيمية - (ج 1 / ص 408). شرح الكوكب المنير ، ابن النجار (ج 4 / ص 540).

5 : المعتمد في أصول الفقه ، محمد بن علي بن الطيب ، دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة الأولى ، 1403 ، تحقيق خليل الميس (ج 1 / ص 361). أبو حسين البصري : محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين (436هـ): كان على مذاهب المعتزلة ، وهو أحد أئمتهم الأعلام المشار إليه في هذا الفن ، من تصانيفه المعتمد : في أصول الفقه ، ومنه أخذ فخر الدين الرازي كتاب الحصول ، مات ودفن ببغداد سنة: 436هـ : تاريخ بغداد - ( 3 / 100). وفيات الأعيان، ابن خلكان - ( 4 / 271).

يجب عليه التقليد ، وادعى القاضي أبو حسين وابن قدامة<sup>1</sup>  
الإجماع على ذلك<sup>2</sup> ، فكأنهم لم يعتبروا مخالفة الظاهرية وغيرهم قاذحة  
للإجماع<sup>3</sup>.

**القول الثاني :** وهو قول الظاهرية<sup>4</sup> ، وبعض المعتزلة<sup>5</sup> ، والشوكاني<sup>6</sup> ، والصنعاني<sup>7</sup> أنه لا يجوز التقليد

بحال من الأحوال.

**أدلة الجمهور :**

---

1 : مرّ التعريف بابن قدامة صفحة: 47.

2 : روضة الناظر، ابن قدامة - (ج 3 / ص 420)

3 : يأتي في المطالب الآتيه الحديث عن الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع.

4 : الإحكام لابن حزم - (ج 1 / ص 68)

5 : المعتمد ، البصري (ج 2 / ص 360). روضة الناظر ، ابن قدامة (ج 3 / ص 421). التمهيد في تخريج  
الفروع على الأصول ، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ( 762هـ )، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ،  
1400 هـ ، تحقيق : د. محمد حسن هيتو (ج 1 / ص 526). الكوكب المنير - (3 / 39).

6 : القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ، المؤلف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار القلم - الكويت ،  
الطبعة الأولى ، 1396 ، تحقيق : عبد الرحمن عبد الخالق : وقد ألف الكتاب على هيئة المناظرة عرض فيه أدلة  
المقلدين ثم ناقشها وأبطلها .

أقول : لعل الشوكاني ومن بعده الصنعاني ذهبوا إلى هذا القول متأثراً بمذهبهم الزيدي ، الذي يرى أن من مقتضيات  
نظام "الإمامة" أن يكون الإمام مجتهداً في المذهب: انظر : رجال الفكر والدعوة في الإسلام ، علي الحسيني الندوي  
، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1423هـ، (39/4).

7 : إرشاد النقاد ، الصنعاني ، (ج 1 / ص 92).

1. الأصل أن التقليد مذموم حرام ، وأن الاجتهاد واجب ، للأدلة التي ذكرناها سابقا ، ولكن لما كان العامي عاجزا عن الاجتهاد ، ولا يملك أدواته ، جوز الجمهور له التقليد، استدلالا بقول الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ۙ نَفْسًا ۙ إِلَّا

وُسْعَهَا ۗ 1، 2

ووجه الدلالة في الآية:

أنه ليس من المعقول أن نكلف الإنسان العامي الاجتهاد وهو لا يملك عدته، فبيح له التقليد تيسيرا عليه، وإخراجا له من الحرج.

وقد رد ابن حزم على الاستدلال بهذه الآية، كما يلي:

• لولا أن في وسع الإنسان الفهم لأحكام القرآن ما أمر الله بتدبره، ولولا أن في وسعه الفهم لكلام النبي ﷺ ما أمره بالبيان عليه ولا أمر بطاعته، فكيف تقصر العقول عما افترض الله تعالى تدبره والأخذ به وتتسع للفهم عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة..

• إن الله تعالى ما ضمن للناس فهم كلام أحد من الناس كما ضمن لهم فهم كلامه.

• إن الله عز وجل لا يأمرنا بشيء إلا وقد سبب لنا طرق الوصول إليه وسهلها وبينها، فقد

أيقنا بلا شك - عندنا - أن وجوه معرفة أحكام الآيات والأحاديث التي أمرنا بقبولها بينة

---

1 : البقرة: ٢٨٦.

2 : القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، محمد بن عبد العظيم المكي، (1061هـ) ، تحقيق جاسم مهلهل الياسين ، عدنان سالم الرومي ، دار الدعوة ، 1988م، الكويت ( 1 / 39).

لمن طلبها، وأما ما لم نؤمر باتباعه من رأي مالك، وأبي حنيفة، وقول الشافعي، فلا سبيل إلى

أن نقطع بأن فهمه ممكن لنا.<sup>1</sup>

2. قول الله تعالى : O \* + , - . / O 2N :

وجه الدلالة:

أمر الله تعالى بسؤال أهل الذكر ، وأهل الذكر هم أهل العلم<sup>3</sup> ، وأدنى درجاته جواز إتباع المسئول واعتقاد قوله، وليس المراد به من لم يعلم شيئاً أصلاً، بل من لم يعلم تلك المسألة، ومن لم يجتهد في المسألة، وإن كانت له أهلية الاجتهاد فيها، غير عالم بها، فكان داخلاً تحت عموم الآية<sup>4</sup> ، ولم يأمرهم بسؤال أنفسهم<sup>5</sup> .

وردَّ ابن حزم على هذا الاستدلال ، فقال : " أهل الذكر هم رواة السنن

عن النبي ﷺ والعلماء بأحكام القرآن، برهان ذلك قوله تعالى: h g 0

---

1: الإحكام لابن حزم - (6 / 848).

2 : النحل: ٤٣ .

3 : الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي - (ج 1 / ص 416).

4 : الإحكام للآمدي - (4 / 206) التبصرة- (1 / 406) الفصول في الأصول ، الجصاص- (3 / 115).

5 : الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي(790هـ)، تحقيق: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ/ 1988م - (ج 2 / ص 384).

ليخبرونا بما عندهم من القرآن والسنة، لا لأن يشرعوا لنا من الدين ما لم يأذن به الله تعالى، بأرائهم الفاسدة وظنونهم الكاذبة<sup>2</sup>.

3. قوله تعالى : ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>3</sup>.

وجه الدلالة :

المراد (بأولي الأمر) العلماء، فأمر غير العالم بطاعة العالم، وأدنى درجات الطاعة جواز اتباعه فيما هو مذهبه<sup>4</sup>.

وردوا على هذا الاستدلال فقالوا : "إن من أرشد هؤلاء العامة الذين لا يعقلون الحجج ولا يعرفون الصواب من الخطأ إلى التمسك بالتقليد كان هذا الإرشاد منه مستلزماً لإرشادهم إلى ترك العمل بالكتاب إلا بواسطة آراء العلماء الذين يقلدوهم فما عملوا به عملوا به وما لم يعملوا به لم يعملوا به، ولا يلتفتون إلى كتاب ولا سنة"<sup>5</sup>، فالتقليد تعطيل للكتاب والسنة وعمل بآراء الرجال ، وقد يجاب على هذا :

---

1 : الحجر: ٩ .

2 : الإحكام لابن حزم (ج 6 / ص 838)

3 : النساء: ٥٩ .

4 : الإحكام للآمدي (ج 4 / ص 206).

5 : القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ، الشوكاني (ج 1 / ص 34).

أ- أن العامي ليس عنده القدرة على النظر في الكتاب والسنة ، فقد يفهمهما على غير وجوههما.

ب- أن العلماء المأمور إتباعهم هم العلماء الثقات ، الذين لا يصدر عن إلا عن الكتاب والسنة .

4. قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ

طَائِفَةٌ لِّيَنْفِقَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ <sup>1</sup> N:

وجه الدلالة:

أوجب الله تعالى الإنذار على كل طائفة خرجت للتفقه في الدين، ولولا أنه واجب القبول لما كان لوجوبه فائدة<sup>2</sup> ، أي أن تبليغ الإنذار لا نفع له إذا كان لا يجوز للمنذر أن يأخذ بكلام المنذر.

ورد ابن حزم على هذا الاستدلال ، فقال : " لم يأمر الله عز وجل أن يقبل من النافر للتفقه في الدين رأيه، وإنما أمر تعالى بأن يسأل أهل الذكر عما يعلمونه في الذكر الوارد من عند الله تعالى فقط"<sup>3</sup>.

---

1 : التوبة: ١٢٢ .

2 : الإحكام للآمدي - (ج 2 / ص 112). المحصول، الرازي - (ج 6 / ص 86).

3 : المحلى، لابن حزم - (ج 1 / ص 67).

وقد يجاب أن هذا الكلام يصلح للمجتهد الذي عنده آلة النظر في الأدلة الشرعية ، أما العامي

فلا يستطيع ذلك ، وقد قال الله تعالى : **لَا يُكَلِّفُ** © **نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا** N<sup>1</sup>.

---

1 : البقرة: ٢٨٦.

## الأدلة من السنة:

1. عن ابن عباس < قال : إن رجلا أصابه جرح في عهد رسول الله ﷺ قد أصابه احتلام فأمر بالاعتسال فمات، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: قتلوه قتلهم الله، ألم يكن شفاء العي<sup>1</sup> السؤال ؟<sup>2</sup>.

## وجه الدلالة:

- قد أرشد النبي ﷺ من لا يعلم إلى سؤال من يعلم، فدل على جواز اتباع الجاهل للعالم.
2. وقال أبو العسيف<sup>3</sup> : الذي زنى بامرأة مستأجره : ( وإني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم )<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> : العيّ : الجهل: النهاية في غريب الأثر - (3 / 626).

2 : مسند أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل (241هـ)، مؤسسة قرطبة - القاهرة ، الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها ، ( ج 1 / ص 330). ورواية أحمد عن : أبي المغيرة عن الأوزاعي قال بلغني ان عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس : تعليق شعيب الأرنؤوط : حسن وهذا سند رجاله ثقات رجال الشيخين إلا أن فيه انقطاعا بين الأوزاعي وبين عطاء بن أبي رباح . سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي(458هـ) ، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، 1414 - 1994، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ( ج 1 / ص 227). سنن الدارقطني ، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار المعرفة - بيروت ، 1386 - 1966، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، ( ج 1 / ص 190).

3 : العَسِيف: المملوك الذي اعْتَسِفَ لِيَخْدُمَ، أي قُهِرَ : مقاييس اللغة ، ابن فارس - (4 / 255).

4 : الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(256هـ)، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة ، 1407هـ - 1987م ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، تعليق د. مصطفى ديب البغا - ( ج 2 / ص 959) صحيح مسلم - ( ج 5 / ص 121).

وجه الدلالة :

أن الرجل ذكر سؤال أهل العلم وتقليدهم أمام النبي ﷺ فلم ينكر عليه النبي ﷺ تقليد من هو أعلم منه .

وردد من منع من التقليد على الاستدلال بهذه الأحاديث كما ردوا على الاستدلال بالآيات بأن الله أرشد بسؤال أهل العلم عما يعلمونه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ<sup>1</sup> ، ويحج عليهم بنفس الإجابات السابقة .

3. الإجماع<sup>2</sup> :

قلد الصحابة بعضهم بعضاً ، ولم ينكر عليهم أحد ، ولو كان التقليد حراماً لما كان لهم أن يسكتوا عن هذا الحرام ، فهذا عمر قد قلد أبا بكر في الكلالة ، وقال: إني لأستحيي من الله أن أخالف أبا بكر<sup>3</sup> ، وقد قلد الصحابة عمر إذ أنه قد منع عن بيع أمهات الأولاد وتبعه الصحابة<sup>1 2</sup> .

---

1 : القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، الشوكاني (ج 1 / ص 20).

2 : الإجماع المراد هنا هو الإجماع السكوتي ، والإجماع السكوتي ، إجماع ظني تسوغ مخالفته ، ليس كالإجماع القاطع في متنه وسنده : انظر : الأحكام للآمدي - (ج 2 / ص 127).

3 : مصنف عبد الرزاق ، عبد الرزاق بن همام الصنعاني ( 211هـ ) ، الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ، 1403هـ ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، (ج 10 / ص 304). السنن الكبرى وفي ذيله

ومما ردوا به على هذا الاستدلال أن عمر قد خالف أبا بكر في مسائل أخرى<sup>3</sup> ، ويجب أن المسألة هنا في جواز التقليد لا في جواز الاجتهاد.

4. المعقول : لو كلف الناس كلهم الاجتهاد وأن يكونوا علماء فضلاء لضاعت مصالح العباد ، وتعطلت الصنائع والمتاجر ، وكان الناس كلهم علماء مجتهدين . وهذا مما لا سبيل إليه شرعاً ، والقدر قد منع من وقوعه<sup>4</sup> .

وأما أصحاب القول الثاني ، الذين منعوا من التقليد ، وهم الظاهرية ، وبعض المعتزلة ، وغيرهم فقد استدلوا بالأدلة التي سقتها سابقاً في ذم التقليد ، ومع أن هذه الأدلة وردت في الكافرين إلا أنهم يقولون : " هذه الآيات وغيرها مما ورد في معناها ناعية على المقلدين ما هم فيه ، وهي وإن كان

---

الجوهر النقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458 هـ) ، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند ، حيدر آباد ، الطبعة : الأولى - 1344 هـ - (ج 6 / 224). التخريج : حديث مرسل عن الشعبي ، قال العجلي : = مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحاً: معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (261 هـ) ، تحقيق: عبد العليم البستوي، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م ، مكتبة الدار، المدينة المنورة - (2 / 12).

1 : سنن البيهقي الكبرى - (10 / 342) . سنن الدارقطني - (4 / 134) الإمام بأحاديث الأحكام ، محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ، المعروف بابن دقيق العيد (702 هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار ابن حزم: الرياض / بيروت، الطبعة الثانية ، 1423 هـ - 2002 م (1 / 199) : وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

2 : الإحكام للآمدي - (4 / 207). الإجماع - السبكي (3 / 272). التبصرة، الشيرازي - (1 / 407).

3 : القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ، الشوكاني (ج 1 / ص 23).

4 : الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي (ج 1 / ص 416).

تزيلها في الكفار لكنه قد صح تأويلها في المقلدين ، لاتحاد العلة ، وقد تقرر في الأصول أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وأن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ، وقد احتج أهل العلم بهذه الآيات على إبطال التقليد ولم يمنعهم من ذلك كونها نازلة في الكفار"<sup>1</sup>.

ويرد عليهم بأنه لا اتحاد في العلة ، إذ أن علة تحريم تقليد الآباء ، هي إتباعهم على ضلالهم ، أما إتباع العامي الذي لا يملك أدوات الاجتهاد للعالم المجتهد ليس إتباعا له لذاته ، وإنما هو إتباع له لعلمه ، وقد أمر الله بإتباع العلماء ، وسؤالهم للذي لا يعلم .

**فالذي يترجح لي إذا بعد سوق هذه الأدلة ومناقشتها :** أن تقليد العامي للعالم المجتهد جائز ، لعموم الأدلة التي ذكرها المحيزون ، ولقوة أدلة المحيزين ، ولضعف أدلة المانعين ، وعدم سلامتها من الردود ، ولأن الأمة عبر عصورها وأجيالها المختلفة ما أنكرت على العوام تقليدهم للمجتهدين ، كما أن حياة الناس متعددة الاحتياجات ، ومتنوعة المجالات ، فلا تستقيم حياة الناس إذا اشتغلوا جميعا بالعلم حتى يصبحوا مجتهدين ، كما أن الحياة لا تستقيم إذا اشتغل الناس كلهم بالطب ، أو بالزراعة ، وتركوا سائر المجالات ، وغفلوا عن باقي الاحتياجات ، وإنما الحياة ميادين ، والناس فرق ، وكل فرقة تنفر إلى ميدان<sup>2</sup>.

---

1 : القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ، الشوكاني ( ج 1 / ص 72).

2 : وقد رجح هذا الرأي الدكتور القرضاوي : كيف نتعامل مع التراث والمذاهب والاختلاف ، د.يوسف القرضاوي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1422هـ/2001م،ص:71.

## المطلب الثالث :

### حكم التزام المقلد بمذهب إمام معين

عدم الالتزام بمذهب واحد والتنقل في مسألة واحدة أو في أكثر من مسألة بين مختلف المذاهب يعرف

اصطلاحاً بالتلفيق ، فما هو التلفيق وما حكمه ؟

**التلفيق لغة :** المصدر (لَفَّقَ) : اللام والفاء والقاف أصلٌ يدلُّ على ملائمة الأمر<sup>1</sup>.

ومنه : لَفَّقَتِ الثوبَ أَلْفَقَهُ لَفْقًا وهو أن تضم شقة إلى أخرى فتخيطهم.

وَلَفَّقَ الشقتين يَلْفِقُهُمَا لُفْقًا وَلَفَّقَهُمَا ضَمَّ إحداهما إلى الأخرى فخاطهما<sup>2</sup>.

**التلفيق اصطلاحاً :** أستطيع القول إن هناك معنيين للتلفيق ، معنى عام ومعنى آخر أخص ، ولكل

واحد منهما حكمه .

**فأما المعنى العام للتلفيق فهو :** العمل في كل حادثة بمذهب ، وذلك بأن يعمل مثلاً في بعض أعمال

الطهارة والصلاة أو أحدهما بمذهب إمام وفي بعض العبادات بمذهب إمام آخر<sup>3</sup> .

---

1 : مقاييس اللغة ، ابن فارس (ج 5 / ص 207).

2 : لسان العرب ، ابن منظور (10 / 330). المصباح المنير ، الفيومي - (2 / 556) .

3 : حاشية إعانة الطالبين ، أبو بكر ابن محمد شطا الدمياطي ، الطبعة الأولى 1418 هـ / 1997م - (1 /

25). القول السديد ، عبد العظيم الكمي (1 / 84). وهو تعريف شيخنا الأزهر: محمد نجيت ، و حسنين محمد

مخلوف : فتاوى الأزهر (1 / 336) فتاوى الأزهر (7 / 173) : المصدر : موقع وزارة الأوقاف المصرية:

<http://www.islamic-council.com>

وأما المعنى الخاص فهو : أن يأتي المقلد في مسألة واحدة ذات فرعين مترابطين فأكثر بكيفية لا يقول بها مجتهد ممن قلدهم في تلك المسألة<sup>1</sup>.

أما حكم التلفيق بالمعنى العام وهو الانتقال بين مذهب ومذهب في المسائل المختلفة فهذا حكمه الجواز ، لعدة أدلة ، منها :

أولاً : فعل الصحابة رضي الله عنهم حيث كان المستفتي يسأل المجتهد في مسألة ، ثم يستفتي غيره في مسألة أخرى ولم ينكر ذلك أحد وهذا هو حقيقة التلفيق في التقليد ، كما انه لم ينقل عن الصحابة والتابعين أنهم ألزموا أحداً بأخذ مذهب مجتهد في جميع أقواله حتى لا يقع في التلفيق<sup>2</sup>.

ثانياً : أن القول بمنعه يلزم منه لوازم باطلة مثل :

نقض الأسباب التي لأجلها جاز التقليد.

أن هذا ينقض ما تقرر من كون جميع الأئمة على هدى فيما يجتهدون فيه إذا سلكوا مسلك الاجتهاد الصحيح وينقض كون الاختلاف رحمة.

أن هذا ينافي يسر الشريعة ، ويوقع العامي في الحرج.

---

1 : هذا تعريف مجمع الفقه الإسلامي : قرار رقم :70 ( 8/1 ) بشأن الأخذ بالرخصة وحكمه : مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي:1429هـ / 2008م: <http://www.fiqhacademy.org.sa>. ومثله تعريف الزحيلي : أصول الفقه ، الزحيلي (2:1170) .

2 : الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي ، ( 60/2 ) . صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، أحمد بن حمدان النمري الحاراني أبو عبد الله (695 هـ ) ، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة ، 1397، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، ( ج 1 / ص 72).

أن هذا سيؤدي إلى إفساد عبادات العامة ومعاملاتهم..

ثالثاً: أنه لا يوجد ما يمنع منه عقلاً ولا شرعاً فالأصل جوازها.

ولكن اشترط بعض الفقهاء<sup>1</sup> بعض الشروط لجواز هذا التلفيق، سدا لباب التلاعب بالشرعية، وهي:

1. أن لا يجمع بين المذاهب بصورة تخالف الإجماع كمن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا

شهود

2. أن يعتقد فيمن قلده الفضل.

3. أن لا يريد بذلك تتبع الرخص<sup>2</sup>.

وزاد مجمع الفقه الإسلامي<sup>3</sup> شرطين، وهما:

---

1 : الذخيرة ، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (684هـ)، تحقيق محمد حجي ، الناشر دار الغرب ، سنة النشر 1994م ، بيروت . التقرير والتحبير ، ابن أمير حاج ، (ج 6 / ص 228).

2 . منع أكثر العلماء من تتبع رخص العلماء ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك : جامع بيان العلم، ابن عبد البر- (400) . الإجماع ، السبكي (ج 3 / ص 19). الموافقات ، الشاطبي (ج 5 / ص 99) . إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (ج 4 / ص 243). وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن ببندر سيرى بيجوان، بروناي دار السلام من 1- 7 محرم 1414هـ الموافق 21- 27 حزيران (يونيو) 1993م الأخذ برخص الفقهاء عند الحاجة ، انظر : <http://www.fiqhacademy.org.sa>.

3 : مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن ببندر سيرى بيجوان، بروناي، دار السلام من 1- 7 محرم 1414هـ الموافق 21- 27 حزيران (يونيو) 1993م الأخذ برخص الفقهاء عند الحاجة ، انظر : <http://www.fiqhacademy.org.sa>.

1. أن لا يؤدي إلى نقض حكم القضاء<sup>1</sup> .

2. أن لا يؤدي إلى نقض ما عمل به تقليداً في واقعة واحدة<sup>2</sup> .

أما التلفيق بالمعنى الخاص ، وهو أن يأتي المقلد في مسألة واحدة بكيفية لم يقل بها أحد من المجتهدين ، فهذا من التلفيق الذي اتفق الفقهاء على بطلانه ، فهو ذريعة عظيمة للفساد ، وهو مثل قول الشاعر :

أباح العراقي النبيذ وشربه  
وقال الحجازي : الشرابان واحد  
وقال: الحرامان المدامة والسكر  
فحلت لنا من بين اختلافهما الخمر  
سأخذ من قوليهما طرفيهما  
وأشربها لا فارق الوازر الوزر<sup>3</sup>

فأبو حنيفة يرى جواز نبيذ ما سوى الخمر (ما لم يسكر)<sup>4</sup> والشافعي يرى أن النبيذ خمر فقال هذا الملقق بين القولين : الخمر إذاً حلال.

---

1 : انظر: الموافقات، الشاطبي - (ج 5 / ص 98).

2 : وهذا الشرط اشترطه العز بن عبد السلام في : قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (660هـ) ، المحقق : محمود بن التلاميذ الشنقيطي ، دار المعارف بيروت - لبنان - (1 / 162).

3 : هذه الأبيات لأبي نواس : حاشية العطار على شرح الجلال على جمع الجوامع - (ج 2 / ص 195). ونسبها القرافي لابن الرومي: أنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (684هـ)، تحقيق : خليل المنصور، دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م - (372/1).

4 : شرح فتح القدير ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (681هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ( 5 / 305). كتاب الحاوي الكبير ، علي بن محمد بن محمد الماوردي (450هـ) ، دار الفكر، بيروت (186/17). التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (1393 هـ)، دار سحنون - تونس - 1997 م ، ( 4 / 12).

## المطلب الرابع :

### حكم الخروج عن المذاهب الأربعة

إذا عرفنا حكم التلفيق ، وهو الإتيان في مسألة واحدة بكيفية لم يقل فيها مجتهد من الأئمة الأربعة، فما هو حكم الخروج عن مجموع المذاهب الأربعة؟ ، لاسيما أنني سأتناول في دراستي هذه آراء مخالفة للمذاهب الأربعة ، هذا ما سأتناوله في هذا البحث ، وهذه قضية ثارت حولها خلافات<sup>1</sup> ، وعقدت فيها مناظرات<sup>2</sup> ، بين من رأى الالتزام بالمذاهب الأربعة التزاما مطلقا ، وبين من رأى عدم جواز التقليد مطلقا، وأنا هنا أعرض الآراء المختلفة :

**الرأي الأول :** يجب على العامي التزام مذهب إمام من الأئمة الأربعة، ولا يجوز له تقليد غير الأئمة الأربعة من المجتهدين ، وهو رأي جمهور العلماء : الحنفية<sup>3</sup>

---

1 : فتاوى علي الطنطاوي، جمعها ورتبها: مجاهد ديرانية، دار المنارة ،جده ، الطبعة الخامسة ، 1422هـ/2001م - (46/1).

2 : انظر : التقليد الشرعي في الأمور الفقهية ، وأهميته في الإسلام ، عبد الرحيم اللاجفوري ، بعناية وتحقيق : عبد الحفيظ المكّي ، مكتبة الحرمين ، دبي ، الطبعة الأولى ، 1424هـ/2004م ، من ص :160.

3 : التقرير والتحبير، ابن أمير حاج (234/6). الأشباه والنظائر، زين العابدين ابن إبراهيم بن نجيم (970هـ) ، دار الكتب العلمية،بيروت ، 1400هـ/1980م، (1 / 108). عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد ، أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي(1180هـ)، الطبعة السلفية- القاهرة، 1385 هـ ، تحقيق : محب الدين الخطيب، (1 / 13). رد المحتار على الدر المختار ، محمد أمين الشهير (ابن عابدين - 1306هـ) ، دار الفكر للطباعة

، والمالكية<sup>1</sup> ، والشافعية<sup>2</sup> ، والحنبلية<sup>3</sup> ، وكثير من المعاصرين<sup>4</sup> .

والنشر والتوزيع، بيروت ، 1415 هـ / 1995 م - ( 1 / 52). درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، علي حيدر ( 1353 هـ )، تعريب فهمي الحسيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ( 1 / 31).

1 : مواهب الجليل ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الخطاب : 954 هـ )، دار الفكر ، بيروت، 1398 هـ ، (65/1). الفواكه الدواني ، النفراوى - ( 1 / 87).

2 : البرهان، الجويني - ( 2 / 744). أدب المفتي والمستفتي ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي (ابن الصلاح) مكتبة العلوم والحكم ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1407 هـ، تحقيق : د. موفق عبد الله عبد القادر ، ( 1 / 88). آداب الفتوى والمفتي والمستفتي ، يحيى بن شرف النووي ، الكتاب ضمن : الموسوعة في آداب الفتوى ، جمعها وحققها وعلق عليها : د. أحمد بدر الدين حسون، الطبعة الأولى، 1420 هـ / 1999 م ، (228). التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ( 762 هـ )، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1400 هـ ، تحقيق : د. محمد حسن هيتو، ( 1 / 527). فتاوى السبكي ، علي بن عبد الكافي السبكي ( 756 هـ ) ، دار المعرفة - بيروت، ( ج 2 / ص 19). البحر المحيط ، الزركشي ( ج 4 / ص 498). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ( ج 1 / ص 194). غاية الوصول في شرح لب الأصول، زكريا بن محمد الأنصاري ( ج 1 / ص 154). فتح المعين لشرح قررة العين بمهمات الدين ، زين الدين بن عبد العزيز المليباري الفنان (987 هـ) ، الطبعة الأولى: 1418 هـ / 1997 م ، بيروت ، ( ج 4 / ص 24).

3 : لمعة الاعتقاد، ابن قدامة المقدسي (682 هـ)، الطبعة : الثانية، الناشر : وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ، تاريخ النشر : 1420 هـ - 2000 م - ( ج 1 / ص 32). سير أعلام النبلاء - ( ج 7 / ص 117). لوامع الأنوار البهية ، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي ( 1188 هـ ) ، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق ، الطبعة : الثانية - 1402 هـ - 1982 م ( 2 / 463).

4 : معظم علماء القارة الهندية على منع تقليد غير المذاهب الأربعة ، انظر كتاب : التقليد الشرعي ، اللاجفوري ، (29- 90). محمد بن إبراهيم آل الشيخ (1389 هـ) : تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر ، عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة الأولى ، 1417 هـ / 1997 م ، 281. محمد الحامد : لزوم اتباع المذاهب الأربعة حسماً للفوضى الدينية ، محمد الحامد ، دار الأنصار ، القاهرة ، الطبعة

---

الثالثة ، 1398هـ. البوطي : اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية، د. محمد سعيد رمضان البوطي ،  
مكتبة الفاري ، دمشق ، طبعة جديدة 1425هـ/2005م .

## أدلة الجمهور :

ذكر الزركشي<sup>1</sup> أدلة في وجوب الالتزام بالمذاهب الأربعة ، متابعاً للجويني وابن الصلاح<sup>2، 3</sup> وهي :

أولاً : لأن مذهبهم لم يثبت حق الثبوت كما ثبتت مذاهب الأئمة الذين لهم أتباع قد طبقوا الأرض.

ثانياً : لأنهم لم يعتنوا بتهديب مسائل الاجتهاد ولم يقرروا لأنفسهم أصولاً تفي بأحكام الحوادث كلها، بخلاف من بعدهم فإنهم كفوا النظر في ذلك وسبروا ونظروا وأكثروا أوضاع المسائل.

---

1 : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، ولد: سنة 745هـ ، أخذ عن الشيخ جمال الدين الإسنوي ، وسمع من ابن كثير ، وغيرهم ، كان فقيهاً أصولياً أديباً فاضلاً في جميع ذلك ، توفي سنة: 794هـ ، ودفن بالقرافة الصغرى ، ومن تصانيفه: تكملة شرح المنهاج الإسنوي ، والنكت على البخاري، والبحر في الأصول ، وشرح جمع الجوامع ، وتخريج أحاديث الرافعي ، والبرهان في علوم القرآن . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ، أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة ( 851هـ ) ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة : الأولى - 1407 هـ ، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم ( 3 / 167 ). إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( 852هـ ) ، دار النشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة : الثانية ، 1406 هـ - 1986م ، تحقيق : د. محمد خان ( 3 / 139 ) .

2 : ابن الصلاح: (643هـ ، 1245م) : عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، عالم في الحديث والفقه والتفسير وأسماء الرجال، وُلد في شرحان، بلد قرب شهرزور، ثم انتقل إلى الموصل، تفقه على والده عبدالرحمن بن عثمان صلاح الدين، وسمع من أبي المظفر بن السمعاني، وابن عساكر، وغيرهم. رحل إلى بغداد وهمدان ونيسابور ومرو ودمشق وحلب وحران وبيت المقدس، ثم رجع إلى دمشق، واستقر بها، وولاه الملك الأشرف التدريس بها في دار الحديث الأشرفية. له مصنفات كثيرة منها: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، الفتاوى؛ شرح الوسيط، تُوفي في دمشق. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي - ( 8 / 327 ) .

3 : البحر المحيط في أصول الفقه ، الزركشي ( ج 4 / ص 570-572 ).

ثالثاً: لو كلف العوام تقليد الصحابة لكان فيه من المشقة عليهم ما لا يطيقون من تعطيل معاشهم وغير ذلك، فلهذا سقط عنهم تقليد الصحابة.

رابعاً: إنه يتطرق إلى مذهب الصحابة احتمالات لا يتمكن العامي معها من التقليد:

منها: احتمال رجوع الصحابي عن ذلك المذهب، كما وقع لعلي وابن عباس وغيرهما، ولم يقف على المقلد على رجوع الصحابي عن رأيه.

ومنها: أن يكون الإجماع قد انعقد بعد ذلك القول على قول آخر.

ومنها: أن لا يكون إسناد ذلك إلى الصحابة على شرط الصحة.

خامساً: لأن تنزيل الوقائع على الوقائع من أدق وجوه الفقه التي لا يجيدها إلا المجتهدون.

وزاد الدهلوي<sup>1</sup> أدلة أخرى<sup>2</sup>:

منها: قال ٣: "اتبعوا السواد الأعظم"<sup>1</sup> ولما اندرست المذاهب الحققة \_ إلا هذه الأربعة \_ كان إتباعها إتباعاً للسواد الأعظم، والخروج عنها خروجاً عن السواد الأعظم.

---

1 : الدهلوي : أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي ، ولد في قرية (فلت ) في مديرية ( مظفر آباد ) ، في 4 شوال 1114هـ، في بيت علم وأدب وجهاد ونسب ينتهي إلى عمر بن الخطاب ، أخذ العلم عن والده الذي كان من علماء الهند المعدودين الذين كلفهم أورانك زيب بتأليف الفتاوى العالمكيرية التي عرفت بعد ذاك بالفتاوى الهندية ، رحل إلى الحجاز وجاور الحرم ، وأخذ الحديث هناك عن طاهر المدني ، وعن محمد وفد الله المالكي ، درّس الحديث في مدرسة والده الرحيمية في دهلي القديمة ، وترك أكثر من تسعين مؤلفاً في التفسير ، والأصول والحديث ، والفقه ، منها : (حجة الله البالغة) ، (أسرار الفقه) ، (فتح الودود لمعرفة الجنود) ، توفي سنة 1176هـ/1762م، وعمره اثنان وستون عاماً : انظر كتاب : رجال الفكر والدعوة في الإسلام لأبي الحسن الندوي ، فقد جعل المجلد الرابع من الكتاب في سيرة الإمام الدهلوي .

2 : عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد . الدهلوي (ج 1 / ص 13).

ومنها : أن الزمان لما طال وبعد العهد وضيعت الأمانات ، لم يجوز أن يعتمد على أقوال علماء السوء من القضاة الجورة ، والمفتين التابعين لأهوائهم ، حتى ينسبوا ما يقولون إلى بعض من اشتهر من السلف بالصدق، والديانة ، والأمانة ، إما صريحاً أو دلالة ، وحفظ قوله ذلك ، أولاً ، على قول من لا ندري هل جمع شروط الاجتهاد ، أو لا .

### الرأي الثاني :

هو جواز تقليد العامي من شاء من العلماء بغير حجر ، وهو مذهب : القرافي<sup>2</sup> ، وابن القيم<sup>3</sup> ، والشوكاني<sup>4</sup> ، والصنعاني<sup>5</sup> ، وكثير من المعاصرين<sup>1</sup> .

---

1 : رواه ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني (273هـ) ، دار الفكر - بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الأحاديث مذيبة بأحكام الألباني عليها ( 2 / 1303 ) . الحديث ضعفه الألباني ، وعبد الباقي .

2 : الذخيرة، القرافي (141/1). القرافي (684هـ، 1285م): وهو شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله: الإمام العلامة وحيد دهره وفريد عصره - أحد الأعلام المشهورين انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك رحمه الله تعالى وجدّ في طلب العلوم فبلغ الغاية القصوى، كان إماماً بارعاً في الفقه والأصول والعلوم العقلية وله معرفة بالتفسير وتخرج به جمع من الفضلاء وأخذ كثيراً من علومه عن الشيخ الإمام العلامة الملقب بسليمان العلماء: عز الدين بن عبد السلام الشافعي، ترك مصنفاً كثيرة منها : الذخيرة في الفقه من أجل كتب المالكية و كتاب نفائس الأصول وكتاب القواعد وكتاب التنقيح في أصول الفقه وهو مقدمة الذخيرة : الديباج المذهب ، ابن فرحون - (128).

3 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم (ج 4 / ص 289)

4 : القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، الشوكاني (ج 1 / ص 62): وقد ذهب الشوكاني إلى إبطال التقليد في الكلية ومن ذلك تقليد المذاهب الأربعة ، فهو خارج محل النزاع .

5 : إرشاد النقاد ، الصنعاني (1 / 91) (145/1): وهو مثل الشوكاني يمنع التقليد أصلاً فهو خارج محل النزاع.

قال ابن القيم : وهذه بدعة قبيحة حدثت في الأمة لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام وهم أعلى رتبة وأجل قدرا وأعلم بالله ورسوله من أن يلزموا الناس بذلك ...<sup>2</sup>.

**الرأي الثالث :** وهو رأي جمع بين المانعين من الخروج عن المذاهب الأربعة ، وبين المجيزين للخروج عنها ، فقال أصحابه : يجوز الخروج ولكن بشروط :

**أولا :** التحقق من ثبوت القول ، وصحة نسبته لصاحبه ، وهذا شرط العز بن عبد السلام<sup>3</sup> ، وابن تيمية ، غير أن كلام ابن تيمية قد يختلط على البعض فيستدل به على أنه دعا إلى الخروج عن المذاهب الأربعة على الإطلاق ، ولكن المتأمل في كلامه وفي نصوصه المتفرقة هنا وهناك ، يجد أن المعول عنده على صحة القول وقوة مأخذه<sup>4</sup>.

---

1 : القرضاوي : كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف ، د.يوسف القرضاوي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2001م ، 106. حسام الدين عفانه : فتاوى يسألونك ، د.حسام الدين بن موسى عفانة ، المصدر : موقع الشيخ على الإنترنت : [www.yasaloona.net](http://www.yasaloona.net) ( 1 / 169). مجلة البحوث الإسلامية - ( 43 / 168 ) .

2 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم ( ج 4 / ص 290 ) .

3 : البحر المحيط ، الزركشي ( 4 / 572). ورجح الزحيلي رأي العز: أصول الفقه الإسلامي ، د.وهبة الزحيلي ، دار الفكر / المعاصر ، بيروت / دمشق ، الطبعة الثانية ، 1418هـ/1998م - ( 2 / 1168).

4 : الفتاوى الكبرى ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ( 728هـ ) ، المحقق : محمد عبد القادر عطا - مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م - ( 2 / 328). المسودة - ( 1 / 482). منهاج السنة ، ابن تيمية - ( 2 / 218). مختصر الفتاوى المصرية ، محمد بن علي الحنبلي البعلبي ( 777هـ ) ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار ابن القيم ، 1406 هـ - 1986م ، الدمام ( 1 / 61).

ثانيا: معرفة تفاصيل المسألة أو المسائل المقلد فيها وما يتعلق بها على مذهب المقلد<sup>1</sup>.

---

1 : تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (974 هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد ، دار الكتب العلمية بيروت، ( 4 / 347) . الفتاوى الكبرى الفقهية ، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (974 هـ)، جمعها ودونها: عبد القادر بن أحمد المكي، ضبطه وصححه: عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ / 1997م ( 4 / 333) . حاشية إعانة الطالبين ، الدماطي ( 4 / 250).

ثالثا : عدم التلفيق الممنوع ، وتتبع الرخص<sup>1</sup>.

رابعا : أن يكون لعمل الإنسان لنفسه ولا يكون لإفتاء أو قضاء<sup>2</sup>.

الرأي الرابع : يجوز الخروج عن المذاهب الأربعة لضرورة ، أو لمصلحة، وهو قول بعض المتأخرين<sup>3</sup>.

أدلة هذا القول : لأن الشريعة عامة صالحة لكل أمة ، وكل زمان ، فلا بد أن تتبع أحكامها الدنيوية تطور الأزمان والأمم ، لمراعاة الضرورات ، وحفظ المصالح العامة ، وارتقاء نظام المجتمع ، وإذا كان القاضي يقضي بالضعيف لدفع مفسدة ، أو خوف فتنة ، أو نوع من أنواع المصلحة ، فالإمام أولى<sup>4</sup>.

---

1 : تحفة المحتاج ، الهيتمي ( 4 / 347). فيض القدير شرح الجامع الصغير ، محمد عبد الرؤوف المناوي (1031هـ)، ضبطه وصححه احمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م- ( ج 1 / ص 272).

2 : تحفة المحتاج، الهيتمي ( 4 / 347). نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، محمد بن أبي العباس الرملي (1004هـ ) ، تحقيق : دار الفكر ، بيروت ، 1404هـ/1984م ، ( 1 / 47). شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد البيجوري ( 1277هـ )، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1416هـ/1995م ، ( 150-152). فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري الهندي ( 1225 هـ ) ، المطبعة الأميرية ، مصر ، 1325هـ ، ( 4 / 306). نهاية الزين ، محمد بن عمر بن علي الجاوي (1315هـ) ، دار الفكر، بيروت، ( 1 / 370).

3 : مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، مصطفى السيوطي الرحباني ( 1243هـ ) ، الناشر المكتب الإسلامي، سنة النشر 1961م، مكان النشر دمشق ، ( ج 19 / ص 239). الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، محمد بن الحسن الحجوي الفاسي (1376هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد العزيز القاري ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى : 1396هـ: ( ج 2 / ص 415).

4 : الفكر السامي ، الحجوي ، ( ج 2 / ص 415).

الترجيح : جمعا بين الرأي الثالث والرابع أقول : يجوز تقليد القول الثابت عن قائله ، من غير الأئمة

الأربعة ، لضرورة ، أو لمصلحة معتبرة ، أو لظهور قوة دليل هذا القول :

1. لأن الضرورات تبيح المحظورات.

2. لأن رعاية المصالح من مقاصد الشريعة.

3. حتى تستوعب الشريعة التغيرات المتسارعة ، والتطورات الكبرى التي تشهد بها البشرية.

4. ولعدم إنكار دور المذاهب الفقهية ودورها في خدمة الشريعة ، وأنها كتر لا يستغني عنه المسلم.

5. وحتى لا يفتح باب الترخص ، والتلاعب بالشريعة.

هذا ما ترجح لي ، والله أعلم بالصواب.

## المبحث الرابع:

دعوى عدم تقليد ابن حزم الظاهري

### المطلب الأول:

تحرير محل النزاع.

### المطلب الثاني:

القائلون بالمنع من تقليد ابن حزم ووجهة نظرهم.

### المطلب الثالث:

القائلون بتقليد ابن حزم ووجهة نظرهم.

### المطلب الرابع:

الجامعون بين القولين.

## المطلب الخامس :

مناقشة وترجيح.

## المطلب الأول:

### تحرير محل النزاع

أن يغرب فقهاء الظاهرية باختيار قول لم يسبقهم إليه أحد من علماء المسلمين المعتبرين ، سواء كان العلماء مجتمعين على خلافه ، أو لهم أقوال سوى قول الظاهرية ، فهل يعتد بهذا القول ، أم لا ؟<sup>1</sup>

فلا يدخل فيه المباحث التالية:

1. أن يكون قول الظاهرية مخالفا لبعض الفقهاء المعتبرين دون بعضهم الآخر.
2. أن يكون قول الظاهرية مخالفا لجميع الفقهاء المعتبرين، ولكن قال به بعض الصحابة والتابعين، لأن هذا يدخل في تقليد الميت، أو في تقليد الصحابي.

---

1 : مجلة البحوث الإسلامية ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ، 1935 هـ، الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية، د. عبد السلام بن محمد الشويعر - (67 / 296).

## المطلب الثاني:

### القائلون بالمنع من تقليد ابن حزم ووجهة نظرهم

ذهب أكثر أهل العلم، الحنفية<sup>1</sup>، والمالكية<sup>2</sup>، وكثير من الشافعية<sup>3</sup>،

1 : الفصول في الأصول، الحصاص - (281 / 3). كشف الأسرار ، عبد العزيز بن أحمد البخاري ( 730هـ ) ، المحقق : عبد الله عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م - (391 / 3). التقرير والتحبير ، ابن أمير حاج - (219 / 1). تيسير التحرير، أمير بادشاه - (80 / 1). أصول السرخسي - (1 / 302). فواتح الرحموت ، الأنصاري - (208 / 2) . رد المختار، ابن عابدين - (453 / 2).

2 : شرح صحيح البخاري ، علي بن خلف بن بن بطلال(449هـ) ، مكتبة الرشد - الرياض - 1423هـ - 2003م، الطبعة الثانية، تحقيق : ياسر إبراهيم - (78 / 3). الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر ( 463هـ ) ، تحقيق: سالم محمد عطا-محمد علي معوض، الناشر دار الكتب العلمية، 2000م ، بيروت - (82 / 1) و (266 / 1). المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم ، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ( 656هـ )، دار ابن كثير ، بيروت ، الطبعة الأولى 1417هـ / 1996م - (543 / 1). الخرشني على مختصر سيدي خليل، محمد بن عبد الله الخرشني (1101هـ)، دار الفكر للطباعة، بيروت - (3 / 97). شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي الزرقاني ( 1122هـ ) ، دار الكتب العلمية ، 1411هـ ، بيروت - (260 / 3). بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي ( 1241 هـ ) ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1995م ، بيروت - (249 / 2).

3 : معالم السنن، أحمد بن محمد الخطابي البستي (288 هـ)، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى، 1351 هـ / 1932م - (53 / 2). أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح - (501 / 2). الأحكام السلطانية والولايات الدينية، علي بن محمد الماوردي (450هـ)، تحقيق: عصام الحمرستاني ومحمد الزغلي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م - (110 / 1). البرهان في أصول الفقه، الجويني - (537 / 2). صحيح مسلم بشرح النووي ، يحيى بن شرف النووي ( 676 هـ )، دار الفكر، بيروت ، 1415هـ / 1995م - (78 / 4). تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير ( 774 هـ )، المحقق : سامي بن محمد سلامة، دار طيبة =

وبعض الحنبلية<sup>1</sup>، وبعض المعاصرين<sup>2</sup> إلى عدم الاعتداد بخلاف داود وابن حزم والظاهرية عموماً في الفروع الفقهية التي خالفوا فيها علماء الأمة، وعدم جواز تقليدهم.

---

= والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م - (3 / 16). والزرکشي: البحر المحيط في أصول الفقه - (2 / 175). والمنثور في القواعد - (2 / 134). والعراقي: طرح الشريب في شرح التقريب، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (806هـ)، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، 2000م، بيروت - (2 / 33). والمهتمي: الفتاوى الكبرى - (2 / 342) و (9 / 36).

1 : من الحنبلية : الطوفي: شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي (716هـ)، المحقق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ، 1407 هـ / 1987 م - (3 / 271). ابن رجب: فتح الباري - لابن رجب، عبد الرحمن ابن شهاب الدين ( ابن رجب - 795هـ)، دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام - 1422هـ ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد - (3 / 68). السفاريني: لوامع الأنوار البهية ، السفاريني - (1 / 26) . الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء - (1 / 63).

2 : عون المعبود، محمد شمس الحق العظيم آبادي (1329هـ)، مع شرح ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1388هـ/1968م - (1 / 118). تفسير المنار - (7 / 162). علم أصول الفقه : عبد الوهاب خلاف (1375هـ)، مكتبة الدعوة ، الطبعة : الثامنة - (1 / 166). أضواء البيان ، الشنقيطي - (1 / 324) (4 / 214) . والقرضاوي: كيف نتعامل مع التراث - (107 / 1).

أدلة المانعين من تقليد ابن حزم والظاهرية وعدم الاعتداد بآرائهم، ووجهة نظرهم:

أولاً: دليل الإجماع:

1. أن الظاهرية جاءوا بعد استقرار الإجماع فمخالفتهم لا تخرق الإجماع السابق.<sup>1</sup>
2. كان في الصدر الأول اتفاق على استعمال القياس وكونه حجة وإنما أظهر الخلاف بعض أهل الكلام ممن لا بصر له في الفقه وبعض المتأخرين ممن لا علم بحقيقة الأحكام وأولئك لا يقتدى بهم ولا يؤنس بوقافهم.<sup>2</sup>
3. وقد نقل القاضي عياض عن بعض العلماء أن مذهب داود بدعة ظهرت بعد المائتين.<sup>3</sup>

الرد على دعوى إجماع الأمة على القياس :

1. إن ما تفردوا به هو شيء من قبيل مخالفة الإجماع الظني، وتندر مخالفتهم لإجماع قطعي.<sup>4</sup>
2. هذا لا يصح ، فإن القياسيين ليسوا كل الأمة، ولا تقوم الحجة بقولهم، فإن المخالفين في القياس كلاً أو بعضاً هم بعض الأمة، فلا تتم دعوى الإجماع بدوهم.<sup>5</sup>

---

1: المستصفي، الغزالي - (149 / 1). فتح الباري، لابن رجب - (68 / 3). رد المحتار - (453 / 2). بلغة السالك - (249 / 2). ابن المنذر: الفروع، ابن مفلح - (316 / 5).

2: أصول السرخسي - (302 / 1). كشف الأسرار، البخاري - (391 / 3).

3: الموافقات، الشاطبي - (420 / 3). الاعتصام، الشاطبي - (123 / 1).

4: سير أعلام النبلاء، الذهبي - (104 / 13).

5: إرشاد الفحول، الشوكاني - (117 / 2).

## ثانيا: دليل الشذوذ:

وقال ابن رجب الحنبلي<sup>1</sup> أيضا : وليكن الإنسان على حذر مما حدث بعدهم<sup>2</sup> ، فإنه حدث بعدهم حوادث كثيرة ، وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم ، وهو أشد مخالفة لها ؛ لشذوذه عن الأمة ، وانفراده عنهم بفهم يفهمه ، أو بأخذ ما لم تأخذ به الأمة من قبله.<sup>3</sup>

## ثالثا: دليل أهلية الاجتهاد:

قال الذين لم يعتدوا بخلاف الظاهرية: إن الظاهرية بإنكارهم القياس الجلي يرتكبون السفاسف من الآراء فلم يعتد بآرائهم.<sup>4</sup>

وقالوا: إن من التزم هذه الفصائح وجمد هذا الجمود ، فحقيق ألا يعد من العلماء ، بل ولا في الوجود.<sup>5</sup>

---

1 : عبد الرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي(795هـ)، الإمام الحافظ الحجة والفقير العمدة أحد العلماء الزهاد والأئمة العباد، له المؤلفات السديدة والمصنفات المفيدة ، منها شرح على صحيح البخاري لم يكمل وصل فيه إلى كتاب الجنائز وعلى الجامع للحافظ أبي عيسى الترمذي وذيل على كتاب طبقات الفقهاء الحنابلة للقاضي أبي الحسين الفراء: ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي ، محمد بن علي بن حمزة الحسيني (765 هـ) ، تحقيق: محمد زاهد الكوثري - 1347 هـ - (1 / 180) .

2: يقصد الشافعي وأحمد وأبا عبيد كما يفهم من كلامه السابق.

3: لوامع الأنوار البهية، الإسفرايني - (1 / 26).

4: الفتاوى الكبرى ، السبكي - (9 / 36).

5 : المفهم ، القرطبي - (1 / 543).

وقالوا : إن من أهم معاني الفقه : فهم غرض المتكلم من كلامه ، وهذا زائد على مجرد دلالة اللفظ الوضعية فإنه يشترك في معرفتها الفقيه وغيره ممن عرف الوضع وبهذا الاعتبار يسلب عن اقتصر على ذلك من الظاهرية اسم الفقيه.<sup>1</sup>

وقالوا: إن من أنكر القياس لا يعرف طرق الاجتهاد، وإنما هو متمسك بالظواهر، فهو كالعامة الذي لا معرفة له،<sup>2</sup> ومن اعتد بخلافهم، إنما ذلك لأن من مذهبه أنه يعتبر خلاف العوام فلا ينعقد الإجماع مع وجود خلافهم . والحق : أنه لا يعتبر إلا خلاف من له أهلية النظر والاجتهاد على ما يذكر في الأصول.<sup>3</sup>

وقالوا: وما لنفاة القياس إلا التمسك بالجهل؛ فإنهم يتمسكون فيما لا نص فيه باستصحاب الحال ومآله إلى الجهل؛ فإن مداره على أن لا دليل على الحكم، وهو الجهل بالدليل المثبت فلا يجوز المصير إليه إلا عند الضرورة المحضة بمثلة تناول الميتة.<sup>4</sup>

---

1 : الإجماع، السبكي - (28 / 1).

2: وحكاة الأستاذ أبو منصور عن أبي علي بن أبي هريرة، وتابعه الجويني والغزالي : أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح - (205 / 1). تهذيب الأسماء ، النووي- (257 / 1). البحر المحيط ، الزركشي - (518 / 3). طرح الشريب، العراقي - (33 / 2). إرشاد الفحول ، الشوكاني- (214 / 1). المفهم، القرطبي - (18 / 4).

3 : المفهم ، القرطبي - (543 / 1).

4 : كشف الأسرار ، عبد العزيز البخاري - (428 / 3).

وقالوا: ولزمننا بهذا الأصل - أي بسبب استعمال القياس - محافظة النصوص بطواهرها ومعانيها ،  
ومن لم يقف على معانيها الشرعية لا يمكنه رد الحادثة إلى ما يناسبها من النصوص ، وهو الحق  
وليس بعد الحق إلا الضلال.<sup>1</sup>

وقال الجويني : الذي ذهب إليه ذوو التحقيق أننا لا نعد منكري القياس من علماء الأمة وحملة  
الشريعة لسببين:

أولاً: أنهم مباحثون على عنادهم فيما ثبت استفاضة وتواترا ومن لم يزعج التواتر ولم يحتفل  
بمخالفته لم يوثق بقوله ومذهبه.

وفي هذا يقول الصفدي<sup>2</sup>: لأن الأدلة القاطعة المتعددة دلت على إثبات القياس، فصار القياس  
دليلاً لا يحتمل المنازعة فيه لظهوره وقد نازع الظاهرية فيه، وهذه المنازعة عناد ومن عاند في  
الحق لا عبرة بقوله. وإن لم تكن عنادا كما هو المظنون بذوي الحجى فقد نفوا ما ثبت بالدليل  
القاطع باجتهاد قصاراه: إفادة الظن الذي لا يعارض القطع الظاهر.<sup>3</sup>

---

1 : كشف الأسرار ، عبد العزيز البخاري - (3 / 428).

2 : خليل بن أبيك الشيخ صلاح الدين الصفدي ، الإمام الأديب الناظم الناثر أديب العصر ولد سنة :696هـ ،  
وقرأ يسيرا من الفقه والأصليين وبرع في الأدب نظما ونشرا وكتابة وجمعا وعني بالحديث ، وصنف الكثير في التاريخ  
والأدب ، تفقه على السبكي ، مات بالطاعون ليلة عاشر شوال سنة :764هـ : طبقات الشافعية الكبرى ، السبكي  
- (10 / 6).

3 : الوافي بالوفيات ، الصفدي - (13 / 297).

ثانياً: إن معظم الشريعة صدر عن الاجتهاد والنصوص لا تفي بالعشر من معشار الشريعة فهؤلاء ملتحقون بالعوام وكيف يدعون مجتهدين ولا اجتهاد عندهم وإنما غاية التصرف التردد على ظواهر الألفاظ.<sup>1</sup>

قال بعض العلماء: فما الذي يقوله الظاهري في غير المنصوص إذا أتاه عامي وسأله عن حادثة لا نص فيها؟ أم يحكم فيها بشيء أم يدع العامي وجهله؟ لا قائل من المسلمين بالثاني أعني أنا ندع العامي يخبط في دينه وإن حكم فيها والواقع أن لا نص فيما أن يقيس أو يخترع من نفسه حكماً يلزم الناس الأخذ به إن اخترع من عند نفسه ونسبه إلى الحكم الشرعي كان كاذباً على الله ورسوله ﷻ وإلا كان ملزماً للناس بفتلات لسانه فما بقي إلا أنه لا يخترعه من عند نفسه ويقيسه على الصور المنصوص عليها.<sup>2</sup>

الرد على أن الظاهرية ليسوا من أهل الاجتهاد ، عامة:

أنه يلزم القائل بذلك أنه لا يعتبر خلاف منكر العموم، وخبر الواحد، ولا ذاهب إليه.<sup>3</sup>

وقال القاضي عبد الوهاب في "الملخص": يعتبر كما يعتبر خلاف من ينفي المراسيل، ويمنع العموم ومن حمل الأمر على الوجوب؛ لأن مدار الفقه على هذه الطرق.<sup>4</sup>

---

1: البرهان في أصول الفقه، الجويني - (2 / 776) .

2 : الوافي بالوفيات، الصفدي - (13 / 299).

3 : البحر المحيط ، الزركشي - (3 / 518).

4: البحر المحيط ، الزركشي - (3 / 519).

## الرد على الجويني، خاصة:

قال ابن الصلاح: وهذا منه - الجويني - نوع إفراط.<sup>1</sup>

**رد الذهبي على الجويني** : هذا القول من أبي المعالي أداه إليه اجتهاده، وهم فأداهم اجتهادهم إلى نفي

القول بالقياس، فكيف يرد الاجتهاد بمثله.<sup>2</sup>

ويجاب عنه: بأن من عرف نصوص الشريعة حق معرفتها وتدبر آيات الكتاب العزيز، وتوسع في

الإطلاع على السنة المطهرة، علم بأن نصوص الشريعة تفي بجميع ما تدعو الحاجة إليها في جميع

الحوادث، وأهل الظاهر فيهم من أكابر الأئمة وحفاظ الشريعة المتقيدين بنصوص الشريعة جمع جم،

ولا عيب لهم إلا ترك العمل بالآراء الفاسدة التي لم يدل عليها كتاب، ولا سنة ولا قياس مقبول.<sup>3</sup>

### رابعاً: دليل المصلحة :

إن وقوف الظاهرية مع ظاهر النص دون النظر إلى مقاصد النص يعطل الشريعة ويحرفها عن مقصدها

: قال الشيخ الشنقيطي<sup>4</sup> : وقصدنا التنبيه على بطلان أساس دعواهم ، وهو الوقوف مع اللفظ من غير

---

1: أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح - (1 / 206).

2: سير أعلام النبلاء، الذهبي - (13 / 105).

3 : إرشاد الفحول ، الشوكاني - (1 / 215) . .

4 : الشنقيطي، محمد الأمين (1393هـ=1973م): عالم ومحقق ومفسر. له العديد من الكتب. ولد في بلاد شنقيط (موريتانيا الآن)، طلب العلم في سن مبكرة فحفظ القرآن ودرس الفقه المالكي، ثم رحل إلى الحج، وآثر البقاء في المملكة العربية السعودية، فدرس على شيوخها وتعلم على كثير من علمائها، تولى التدريس في المعاهد العلمية والكليات الشرعية في الرياض والمدينة، وكان ضمن هيئة كبار العلماء وعضواً في رابطة العالم الإسلامي.

نظر إلى معاني التشريع والحكم والمصالح التي هي مناط الأحكام ، وإلحاق النظر بنظيره الذي لا فرق بينه وبينه يؤثر في الحكم.

واعلم أن التحقيق الذي لا شك فيه : أن الله تعالى يشرع الأحكام لمصالح الخلق . فأفعاله وتشريعاته كلها مشتملة على الحكم والمصالح من جلب المنافع ، ودفع المضار .<sup>1</sup>

---

ترك عدة كتب أبرزها تفسيره المشهور أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن الذي وصل فيه إلى سورة المجادلة، وأتمه فيما بعد تلميذه الشيخ عطية سالم، توفي الشنقيطي بمكة. نقلا عن الموسوعة العربية العالمية <http://www.mawsoah.net>

1: أضواء البيان، الشنقيطي - (4 / 214).

## المطلب الثالث :

### القائلون بتقليد ابن حزم ووجهة نظرهم

ذهب فريق آخر من العلماء إلى الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع، منهم: ابن جرير الطبري<sup>1</sup> ( وهو أحد الأئمة المجتهدين)<sup>2</sup>، وهو رأي كثير من الشافعية<sup>3</sup>، قال ابن الصلاح: وهو الذي استقر عليه الأمر

---

1 : سير أعلام النبلاء، الذهبي - (102 / 13).

2 : وفيات الأعيان، ابن خلكان - (4 / 191). سير أعلام النبلاء، الذهبي - (14 / 269). طبقات الشافعية الكبرى، السبكي - (3 / 121).

3 : عبد القاهر البغدادي : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر (أبو منصور 429هـ)، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثانية، 1977م - (1 / 20). الشيرازي : طبقات الفقهاء، الشيرازي - (1 / 95). الشهرستاني: الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ( 548 هـ )، دار المعرفة - بيروت ، 1404هـ، تحقيق : محمد سيد كيلاي - ( 1 / 93 ). عز الدين بن عبد السلام : تذكرة الحفاظ - (3 / 1150). ابن دقيق العيد : فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، محمد عبد الرؤوف المناوي (1031هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م - (1 / 575).

عند الشافعية<sup>1</sup>، وهو رأي بعض الحنبلية من القدماء<sup>2</sup> والمعاصرين<sup>3</sup>، وهو رأي المحققين<sup>4</sup>، وهو رأي كثير من العلماء المعاصرين<sup>5</sup>.

## أدلة القائلين بالجواز :

1. ابن حزم رجل من العلماء الكبار فيه أدوات الاجتهاد كاملة تقع له المسائل المحررة والمسائل

الواهية كما يقع لغيره، وكل احد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ<sup>6</sup>، ولا عصمة إلا

في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ<sup>7</sup>.

2. ليس في الكتاب والسنة فرق بين الأئمة المجتهدين بين شخص وشخص<sup>8</sup>.

---

1 : أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح - (1 / 207). طبقات الشافعية الكبرى، السبكي - (2 / 219). البحر المحيط، الزركشي - (3 / 519).

2 : مجموع الفتاوى، ابن تيمية - (20 / 584). سير أعلام النبلاء، الذهبي - (13 / 104). تذكرة الحفاظ، الذهبي - (3 / 1153). إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (3 / 187).

3 : ابن عثيمين: شرح لمعة الاعتقاد - العثيمين - (111).

4 : الصنعاني : سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الصنعاني(1182هـ)، دار الفكر، بيروت - (2 / 126). إرشاد الفحول ، الشوكاني - (1 / 215).

5 : مثل : المباركفوري: تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا ( 1353 هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت - (3 / 237). محمد رشيد رضا: تفسير المنار - (7 / 121). سعيد الأفغاني الدمشقي، دكتور شوقي ضيف : الاجتهاد والمجتهدون بالأندلس والمغرب - (2 / 19).

6 : تذكرة الحفاظ، الذهبي - (3 / 1153).

7 : شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن ، الرياض، 1413هـ - (111).

8 : مجموع الفتاوى، ابن تيمية - (20 / 584).

3. إن مفرداتهم عن العلماء ليس لها حكم واحد ، وإنما هي كمفردات سائر الفقهاء بعضها سائغ وبعضها قوي، وبعضها ساقط، ثم ما تفردوا به هو شيء من قبيل مخالفة الإجماع الظني، وتندر مخالفتهم لإجماع قطعي.<sup>1</sup>

4. عدم إنكار العلماء عليه : وكان داود يقرئ مذهبه، وينظر عليه، ويفتي به في مثل بغداد، وكثرة الأئمة بها وبغيرها، فلم نرهم قاموا عليه، ولا أنكروا فتاويه ولا تدريسه، ولا سعوا في منعه من بثه، وبالخضرة كبار علماء الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، وسائر علماء بغداد.<sup>2</sup>

5. ثناء العلماء على أعلام الظاهرية كداود وابن حزم ، فلو لم يعتد بهم ما أثنوا عليهم ، قال أبو حامد الغزالي: وجدت في أسماء الله تعالى كتابا ألفه أبو محمد ابن حزم يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه.<sup>3</sup> وقال عز الدين بن عبد السلام: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل المحلى لابن حزم والمغني للشيخ الموفق.<sup>4</sup>

6. إن كثيرا من فقهاء الصحابة ، وحتى الأئمة الأربعة كانت لهم أقوال شذوا بها ولكن هذا لم يخرجهم من دائرة العلماء المعتد بهم.

---

1 : سير أعلام النبلاء، الذهبي - (13 / 104).

2 : سير أعلام النبلاء، الذهبي - (13 / 105).

3 : تذكرة الحفاظ ، الذهبي - (3 / 1147).

4 : تذكرة الحفاظ - (3 / 1147).

قال الذهبي: ونحن فنحكي قول ابن عباس في المتعة<sup>1</sup>، وفي الصرف<sup>2</sup>، وفي

إنكار العول<sup>3</sup>، وقول طائفة من الصحابة في ترك الغسل من الإيلاج<sup>4</sup>،

وأشبه ذلك، ولا يجوز لأحد تقليدهم في ذلك.<sup>5</sup>

7. إن أكثر العلماء أوردوا خلاف داود في مصنفاتهم المشهورة في الفروع، فلولا اعتدادهم بخلافه

لما أوردوا مذاهبه في أمثال مصنفاتهم هذه لمنافاة موضوعها لذلك.<sup>6</sup>

8. مناظرة العلماء لهم ومقارعة الحججة بالحجة، وذكر خلافهم في مصنفاتهم: بل كانوا

يتجالسون ويتناظرون، ويبرز كل منهم بحججه، ولا يسعون بالظاهرية إلى السلطان.<sup>7</sup>

---

1: عن ابن عباس قال: تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات وأبو بكر حتى مات وعمر حتى مات وعثمان حتى مات رضي الله عنهم وكان أول من نهي عنها معاوية: مسند أحمد بن حنبل - (1 / 292): تعليق شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف. وسنن الترمذي - (3 / 184): قال الشيخ الألباني: ضعيف الإسناد.

2: عن أبي الجوزاء قال: سمعت بن عباس يفتي في الصرف قال فأفتيت به زمانا قال ثم لقيته فرجع عنه: مسند أحمد بن حنبل - (3 / 48): تعليق شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

3: عن ابن عباس < أنه قال: أول من أعال الفرائض عمر رضي الله عنه و أمم الله لو قدم من قدم الله و آخر من أخر الله ما عال فريضة: المستدرک علی الصحیحین للحاکم مع تعليقات الذهبي في التلخيص - (4 / 378): هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، تعليق الذهبي في التلخيص: سكت عنه الذهبي في التلخيص.

4: كان يفتي في ذلك زيد بن ثابت: مسند أحمد بن حنبل - (5 / 115): تعليق شعيب الأرنؤوط: صحيح.

5: سير أعلام النبلاء، الذهبي - (13 / 107).

6: أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح - (1 / 207). البحر المحيط، الزركشي - (3 / 519).

7: سير أعلام النبلاء، الذهبي - (13 / 105).

## المطلب الرابع:

### الجامعون بين القولين

وهذا القول لم يعتد أصحابه بقول الظاهرية على الإطلاق، ولا أهملوه على الإطلاق، وإنما فصلوا فذهب ابن الصلاح إلى الاعتداد برأي الظاهرية فيما لم ينوه على أصولهم التي خالفوا فيها الجمهور كقياس الجلي، أو مخالفة إجماع منعقد، والمسائل الشنيعة، كالبول في الماء الراكد، وغيرها.<sup>1</sup>

وذهب التاج السبكي إلى الاعتداد برأي داود من الظاهرية دون ابن حزم، لأنه ثبت عنده أن داود لم يخالف في القياس.<sup>2</sup>

### أدلة ابن الصلاح:

1. لأن خلافه في القياس وأمثاله غير معتد به لكونه مبنياً على ما يقطع بطلانه والاجتهاد الواقع على خلاف الدليل القاطع كاجتهاد من ليس من أهل الاجتهاد في إنزالهما بمزلة ما لا يعتد به وينقض الحكم به.

---

1: أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح - (1 / 207).

2 : اعتد برأي داود غير أنه لم يعتد برأي ابن حزم : جمع الجوامع في أصول الفقه، عبد الوهاب بن علي السبكي(771هـ )، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1424هـ/2003م - (1 / 128). طبقات الشافعية الكبرى - (1 / 91) - (2 / 291).

2. ولأنه يجوز تجزء الاجتهاد - عند ابن الصلاح - فالعالم قد يكون مجتهدا في نوع دون غيره.<sup>1</sup>

ولا يمنع أن يقع النظر في فرع هم فيه محقون، كما نعتبر خلاف المتكلم في المسألة الكلامية؛ لأن له فيه مدخلا، كذلك أهل الظاهر في غير المسائل القياسية يعتد بخلافهم.<sup>2</sup>

ومثله قول ابن تيمية الذي اعتد بخلافهم المعتبر الذي لم يخالف قواعد الفقهاء من قبلهم ، ثم لم يعتد بما شذوا به ، قال ابن تيمية: ومثل طوائف الفقه من الحنفية والمالكية والسفليانية والأوزاعية والشافعية والحنبلية والداودية<sup>3</sup> وغيرهم مع تعظيم الأقوال المشهورة عن أهل السنة والجماعة لا يوجد لطائفة منهم قول انفردوا به عن سائر الأمة وهو صواب وكذلك أهل الظاهر كل قول انفردوا به عن سائر الأمة فهو خطأ وأما ما انفردوا به عن الأربعة وهو صواب فقد قاله غيرهم من السلف.<sup>4</sup>

---

1 : أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح - (1 / 207).

2 : البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي - (3 / 519).

3 : الداودية: الظاهرية ، نسبة إلى داود بن علي.

4 : منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728 هـ ) ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ، 1406هـ ، تحقيق : د. محمد رشاد سالم - (5 / 178)

## المطلب الخامس :

### مناقشة وترجيح:

حتى نستطيع الترجيح بين هذه الآراء المختلفة، ينبغي أن نحدد أصل الخلاف، أي لماذا اختلف العلماء في ابن حزم؟ وبعد النظر والدراسة أستطيع أن أحدد أسباب الخلاف، بالأمور التالية :

1. شدة عبارته في تجهيل فقهاء القياس حتى الأئمة المتبوعين منهم<sup>1</sup>، حتى قالوا فيه : كان لسان

ابن حزم وسيف الحجاج بن يوسف شقيقين.<sup>2</sup>

2. ولأنه لم يملك سياسة العلم: قال ابن حيان: ولم يكن يلطف صدعه بما عنده بتعريض ولا

بتدريج، بل يصك به معارضه صك الجنادل، وينشقه انشاق الخردل، فينفر عنه القلوب، ويقع

به الندوب، حتى استهدف إلى فقهاء وقته فتمالأوا عليه وأجمعوا على تضليله، وشنعوا عليه

وحذورا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه.<sup>3</sup>

3. ولإنكاره القياس وقد أجمع فقهاء الأمة عليه.

4. ومخالفته لإجماع الفقهاء من قبله، في كثير من المسائل.

5. ولمغالاته في التمسك في الظاهر حتى أوقعه ذلك في مخالفات شنيعة.

وهنا أشير إلى الأمور المتفق عليها بين الفريقين الذين اعتدوا بخلاف الظاهرية والذين لم يعتدوا به:

---

1 : تفسير المنار، محمد رضا - (121 / 7).

2 : وفيات الأعيان، ابن خلكان - (169 / 1).

3 : تذكرة الحفاظ، الذهبي - (1151 / 3).

1. أنه لا يجوز التمدد بمذهب الظاهرية ، أي تقليده بجميع فروع الفقهية، وهذا لأن ابن حزم

نهى عن التقليد بشكل عام وصرح بعدم جواز تقليده شخصيا أو تقليد غيره<sup>1</sup>، ثم الأخذ

بجميع فروع مذهبه يوقع بالمخالفات الشنيعة التي حذر منها العلماء.

2. كل مسألة انفراد بها، وقطع بطلان قوله فيها، فإنها هدر، وكل مسألة له عضدها نص،

وسبقه إليها صاحب أو تابع، فهي من مسائل الخلاف، فلا تهدر.<sup>2</sup>

3. كل مسألة تغالي فيها الظاهرية تمسكا بالظاهر فخرجوا فيها بآراء شاذة شنيعة خالفت

الإجماع ، فلا يعتد بها.

بقيت المسائل التي خالف فيه الظاهرية القياس الجلي والتي خالفت الإجماع المنعقد ، فأرى أن أقوى

الآراء فيها هو رأي ابن الصلاح: وهو أن لا يعتد بها ، ويعتد فيما سوى ذلك.

وهو الرأي الوسط فقد وقع الظاهرية ومخالفوهم من أهل القياس إما بالإفراط أو بالتفريط،

قال ابن القيم : الظاهرية وأصحاب الرأي المفرطون، وأصحاب الرأي والقياس حملوا معاني النصوص

فوق ما حملها الشارع وأصحاب الألفاظ والظواهر قصرها بمعانيها عن مراده.<sup>3</sup>

---

1 : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم - ( 6 / 793 ). وهو رأي الشيخ القرضاوي : كيف نتعامل مع

التراث، القرضاوي - ( 1 / 106 ) .

2 : سير أعلام النبلاء، الذهبي - ( 13 / 107 ).

3 : أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - ( 1 / 222 ) .

وقال الشاطبي<sup>1</sup>: فالعمل بالظواهر أيضاً على تتبع وتغالٍ بعيدٍ عن مقصود الشارع، كما أن إهمالها  
إسراف أيضاً.<sup>2</sup>

---

1 : الشاطبي: ( 790 هـ = 1388 م ) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: أصولي حافظ ، من أهل غرناطة ، كان من أئمة المالكية، أخذ عن المقرئ والبياني وغيرهم، من كتبه (الموافقات في أصول الفقه ) أربع مجلدات، و (المجالس) شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، و (الإفادات والإنشادات): شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف (1360هـ-)، دار الفكر، بيروت 231. الأعلام للزركلي - (1 / 75).

2 : الموافقات، الشاطبي - (3 / 420).

## الفصل الثاني :

المسائل التي خالف فيها ابن حزم الأئمة الأربعة في وسائل الإثبات ، وفيه المباحث التالية:

تمهيد: معنى الإشهاد، ومشروعيته.

### المبحث الأول:

الإشهاد بين الوجوب والاستحباب وسبب الخلاف :

### المطلب الأول:

مذهب الجمهور في حكم الإشهاد.

### المطلب الثاني:

مذهب ابن حزم في حكم الإشهاد.

### المطلب الثالث:

سبب الخلاف.

### المطلب الرابع:

مناقشة وترجيح.

تمهيد: معنى الإشهاد، ومشروعيته:

قبل الشروع في هذا المبحث لا بد من تعريف الشهادة والإشهاد حتى يتميز كل مصطلح:

الإشهاد في اللغة والاصطلاح:

من معاني الشهادة في اللغة: من الحضور والمعينة<sup>1</sup>.

والشهادة في الاصطلاح: إخبار الشخص بحق لغيره على غيره بلفظ أشهد<sup>2</sup>، و أشهده على كذا فشهد عليه، واستشهده: سأله أن يشهد<sup>3</sup>، فيكون معنى الإشهاد: طلب الشهادة.

مشروعية الإشهاد:

والاستشهاد مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، وللحاجة، فمن الكتاب قول الله ﷻ:  $M \wedge$  \_

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

1 : مقاييس اللغة، ابن فارس - (3 / 172). مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، (666 هـ)، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، 1415 هـ - 1995 م، تحقيق: محمود خاطر (ج 1 / ص 354).

2 : هذا تعريف الشافعية للشهادة في: حاشية قليوبي: على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (1069 هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، سنة النشر 1419 هـ - 1998 م، مكان النشر لبنان / بيروت، (ج 4 / ص 318). وهو اختيار الزحيلي مع تعديل طفيف: وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية، د. محمد الزحيلي، مكتبة دار البيان، دمشق، الطبعة الثانية، 1414 هـ / 1994 م، (1 / 105).

3 : مختار الصحاح، الرازي - (1 / 354).

ومن السنة قول النبي ﷺ : ( البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه )<sup>2</sup> ، والبينة: الشهود كما  
فسرها النبي ﷺ في قوله : ( شاهدك أو يمينه )<sup>3</sup> ، ففي هذا الحديث وضع النبي ﷺ الشاهد مكان البينة  
في الحديث السابق ، ومشروع للحاجة إليه خشية من وقوع التجاحد<sup>4</sup> .  
فالإشهاد مأمور به ، والأمر إما أن يكون للوجوب ، أو للندب ، وهنا حصل الخلاف ، فذهب  
جمهور العلماء إلى أنه مندوب ، بينما ذهب ابن حزم إلى أنه واجب .

---

1 : البقرة: ٢٨٢ .

2 : سنن الترمذي - ( 3 / 626 ) . قال الترمذي : هذا حديث في إسناده مقال و محمد بن عبيد الله العرزمي  
يضعف في الحديث من قبل حفظه ضعفه ابن المبارك وغيره .

وله رواية أخرى: عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه .  
قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن البينة  
على المدعي واليمين على المدعى عليه .

قال الشيخ الألباني في تعليقه على سنن الترمذي : هذا الحديث صحيح .

3 : حديث : ( شاهدك أو يمينه ) : متفق عليه : صحيح البخاري ( 2 / 889 ) . وصحيح مسلم - ( 1 /  
86 ) . انظر : فتح الباري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( 852 هـ ) ، المحقق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
ومحب الدين الخطيب ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار الفكر -  
( 280/5 ) .

4 : المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ( 620 هـ ) ، دار الفكر -  
بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ ، ( ج 12 / ص 3 ) .

وليس الكلام هنا في الإشهاد على النكاح ، فإن عليه إجماع المسلمين<sup>1</sup> ، فالمالكية الذين اعتبروا الإشهاد شرطاً مكملاً لعقد النكاح ، ولم يعتبروه شرط صحة اعتبروه شرط صحة في الدخول<sup>2</sup> ، وإنما الكلام هنا عن الإشهاد في المعاملات والبيوع والديون.

### المطلب الأول : مذهب الجمهور في حكم الإشهاد:

الأصل في مسألة الإشهاد هو قول الله تعالى : **أَوْ أَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ**<sup>3</sup> ، والإشهاد في الآية مأمور به ، والأصل أن الأمر للوجوب ، غير أن جمهور العلماء : الحنفية<sup>4</sup> ، والمالكية<sup>5</sup> ، والشافعية<sup>6</sup> ،

---

1 : المبسوط ، محمد بن أبي سهل السرخسي (483هـ) ، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م (5 / 61) . المجموع ، النووي (16 / 175) . مجموع فتاوى ابن تيمية - (8 / 275).

2 : شرح ميارة، محمد بن أحمد بن محمد المالكي (1072هـ)، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية ، 1420هـ - 2000م، مكان النشر، بيروت (1 / 245) . الذخيرة ، أحمد بن إدريس القرافي(684هـ) ، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب ، 1994م، بيروت (10 / 152).

3 : البقرة: ٢٨٢ .

4 : الحجة على أهل المدينة ، محمد بن الحسن الشيباني ( 189 هـ ) ، تحقيق مهدي حسن الكيلاني ، عالم الكتب ، 1403 هـ، بيروت (1 / 282).

5 : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفه الدسوقي (1230 هـ) ، تحقيق :محمد عlish ، دار الفكر ، بيروت (2 / 216) . بلغة السالك ، الصاوي - (2 / 216).

6 : نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، محمد بن أبي العباس ابن شهاب الدين الرملي (1004هـ) ، دار الفكر ، 1984م ، بيروت، (7 / 59) . حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي - (4 / 30).

الحنابلة<sup>1</sup> ، ذهبوا أن الأمر في الآية للندب لا للوجوب ، وقالوا : أن الأمر في الآية للإرشاد للأوثق والأحوط<sup>2</sup> ، وأدلتهم على ما ذهبوا إليه :

أولاً: الأدلة من الكتاب :

1. قول الله | : ﴿ 87 9 ﴾ : ل<sup>3</sup> :

وجه الدلالة:

قال الشافعي : "ذكر الله تعالى أن البيع حلال ولم يذكر معه بينة ، وقال الله | : (إذا تدايتم بدين ) وأمر فيه بالإشهاد ، والدين تباع ، فدل على أن الأمر للنظر والاحتياط ، لا للحتم والإلزام"<sup>4</sup> .

فيفهم من كلام الشافعي أنه لما ذكر الله تعالى حل البيع ولم يذكر الإشهاد من شروط ذلك الحل ، دل على أن الإشهاد المأمور به في آية الدين للندب لا للوجوب .

---

1 : الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل ، عبد الله بن قدامة المقدسي (620هـ) ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، (4 / 519).

2 : الفصول في الأصول ، الجصاص (323 / 1). أصول السرخسي - (14 / 1). كشف الأسرار ، البخاري (1 / 285). شرح التلويح على التوضيح ، التفتازاني (84 / 2). شرح الكوكب المنير ، ابن النجار - (2 / 38). المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ، ابن بدران - (109 / 1).

3 : البقرة: ٢٧٥ .

4 : الأم ، الشافعي - (3 / 88 - 90). مختصر الزني ، إسماعيل بن يحيى الزني (المتوفي : 264هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - (1 / 302 - 303).

2. قول الله | : M " # \$ % & ' ( ) \* , - . / 0 1

2 3 4 5 6 7 8 9 ; < = > ? @ B C D

:<sup>1</sup> LE

وجه الدلالة:

أمر الله | بالرهن إن لم يجدوا كاتباً ، ثم أباح الله | ترك الرهن بقوله : M ، - .

0 / 1 2 3 4 5 6 7 8 9 :<sup>2</sup> ، فدل على أن الرهن مندوب إليه ، لا مفروض

على الحتم والإلزام ، والرهن بدل من الكتابة ، فالكتابة إذن مندوب إليها ، والشهادة بدل من

الكتابة ، فحكمها حكم الكتابة وهو النذب<sup>3</sup> . قال ابن العربي : ولو كان الإشهاد واجباً لما جاز

إسقاطه<sup>4</sup> .

---

1 : البقرة: ٢٨٣ .

2 : البقرة: ٢٨٣ .

3 : الأم ، الشافعي ( 3 / 88 ) . مختصر المزني - ( 1 / 302 - 303 ) .

4 : أحكام القرآن ، محمد بن عبد الله المعافري (ابن العربي) ، (المتوفى : 543هـ) ، المحقق : علي محمد البجاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ( 1 / 282 ) .

3. ذهب أبو سعيد الخدري ، والشعبي ، والحسن أن الآية منسوخة<sup>1</sup>، فعن أبي سعيد الخدري t أنه

تلا: M ! " \$ # % & ' ( ) \* 2 حتى بلغ :

M , - . / 0 1 2 3 قال هذه نسخت ما قبلها<sup>4</sup>.

---

1: الناسخ والمنسوخ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (456 هـ) تحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م - (30/1). الناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ (410 هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1404 هـ، تحقيق: زهير الشاويش، محمد كنعان، (1 / 56). نواسخ القرآن، عبد الرحمن ابن الجوزي (597 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (1 / 95). الناسخ والمنسوخ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1408، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد (1 / 266). قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن، مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي (1033 هـ)، دار القرآن الكريم، الكويت، 1400 هـ، تحقيق: سامي عطا حسن، (1 / 75).

2: البقرة: 282.

3: البقرة: 283.

4: المصنف، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان (بن أبي شيبه) (235 هـ)، ضبطه وعلق عليه الاستاذ سعيد اللحام، دار الفكر - (5 / 44). سنن ابن ماجه - (2 / 792). المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني (360 هـ)، دار الحرمين - القاهرة، 1415 هـ، تحقيق: طارق محمد، عبد المحسن الحسيني، (2 / 155).

قال الشيخ الألباني في التعليق على الحديث: الحديث حسن.

## ثانيا: الأدلة من السنة :

حفظ عن رسول الله ﷺ أنه بايع من غير إسهاد، فلو كان الإسهاد حتما ما تركه<sup>1</sup> ، ففعل النبي قرينة صارفة من الوجوب إلى الندب<sup>2</sup> ، ومن الأحاديث التي تدل على ذلك :

1. حديث جابر **t** لما كان راجعا من غزوة مع رسول الله ﷺ فقال له في جزء من حديث طويل :  
( أتبيع جملك )؟ قلت : نعم . فاشتره مني بأوقية ، ثم قدم رسول الله ﷺ قبلي ، وقدمت بالغداة فجئنا إلى المسجد ، فوجدته على باب المسجد ، قال: ( آلآن قدمت ) ؟ . قلت: نعم ، قال :  
( فدع جملك فادخل فصل ركعتين ) . فدخلت فصليت ، فأمر بلالا أن يزن لي أوقية ، فوزن لي بلال فأرجح في الميزان ، فانطلقت حتى وليت ، فقال : ( أدع لي جابرا ) . قلت : الآن يرد علي الجمل ، ولم يكن شيء أبغض إلي منه ، قال : ( خذ جملك ولك ثمنه )<sup>3</sup>.

2. اتباع النبي ﷺ فرسا من أعرابي ، فاستتبعه النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه ، فأسرع رسول الله ﷺ المشي ، وأبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس ، ولا يشعرون أن النبي ﷺ اتباعه ، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ ، فقال : إن كنت مبتاعا هذا الفرس وإلا بعته؟ فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي ، فقال : « أوليس قد ابتعته منك » ؟ فقال الأعرابي : لا

---

1 : الأم ، الشافعي ( 3 / 88 ) . مختصر المزني - ( 1 / 302 ) . المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (476هـ)، دار الفكر، بيروت - ( 2 / 323 ) . المغني ، ابن قدامة - ( 4 / 337 ) . الجامع لأحكام القرآن ( تفسير القرطبي ) ، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (671هـ)، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة : الثانية ، 1384هـ - 1964 م - ( 3 / 402 ) .

2 : روضة الناظر ، ابن قدامة - ( 2 / 97 ) . نيل الأوطار ، الشوكاني - ( 9 / 352 ) .

3 : متفق عليه : صحيح البخاري - ( 2 / 739 ) . صحيح مسلم - ( 2 / 156 ) .

والله ما بعته. فقال النبي ﷺ : « بلى قد ابتعته منك » ، فطفق الأعرابي يقول هلم شهيدا. فقال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بايعته ، فأقبل النبي ﷺ على خزيمة ، فقال : « بم تشهد »؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله. فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين.<sup>1</sup>

3. عن عروة بن أبي الجعد : أن النبي ﷺ أعطاه دينارا ليشتري له به شاة أو أضحية فاشترى له شاتين فباع إحداهما بدينار وأتاه بشاة ودينار فدعى له رسول الله ﷺ في بيعة بالبركة فكان لو إشتري ترابا لربح فيه ولم يأمره بالإشهاد وأخبره عروة أنه اشترى شاتين فباع إحداهما ولم ينكر عليه ترك الإشهاد.<sup>2</sup>

---

1 : مسند أحمد بن حنبل - (5 / 215) . سنن أبي داود - (3 / 340) . سنن النسائي - بأحكام الألباني - (7 / 301). الحاوي الكبير ، الماوردي 450 (17 / 4). السنن الكبرى للبيهقي (10 / 145).

قال ابن الملقن : حديث صحيح ، أخرجه أبو داود ، وصححه الحاكم ، وخالف ابن حزم فأعلّه : البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (804هـ) ، مجموعة من المحققين ، دار المهجرة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1425هـ-2004م (7 / 462). قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد : إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير عمارة فمن رجال السنن وهو ثقة . وقال الألباني في التعليق على سنن أبي داود ، وعلى سنن النسائي : الحديث صحيح .

2 : مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي(204هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، (1 / 252) . المغني ، ابن قدامة - (ج 4 / ص 337). مصنف ابن أبي شيبة - (8 / 401). مسند أحمد - (4 / 376). صحيح البخاري ( لم يروه البخاري متصل الإسناد ) (3 / 1332) . سنن ابن ماجه - (2 / 803) . سنن أبي داود - (3 / 264). سنن الترمذي - (3 / 559). تعليق شعيب الأرنؤوط : مرفوعه صحيح وهذا إسناد حسن من أجل سعيد بن زيد وأبي لييد وهو لمأزة بن زبار وبقية رجاله ثقات. وقال الألباني في التعليق على سنن أبي داود وفي التعليق على سنن ابن ماجه : الحديث صحيح .

4. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة والناس يسلفون في الثمر العام والعامين أو قال عامين أو ثلاثة شك إسماعيل فقال ( من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم )<sup>1</sup>.

وجه الدلالة :

ذكر النبي ﷺ شروط العقد ولم يذكر الشهادة، من بينها<sup>2</sup>، فدل على أنها غير واجبة.

ثالثاً: الأدلة من الآثار :

عن الحسن البصري<sup>3</sup> انه قال إن شاء أشهد وان شاء لم يشهد ألا تسمع إلى قوله: M ، -

. / 0 1 2 3 4 5 .

---

1 : متفق عليه : صحيح البخاري - ( 2 / 781 ) . صحيح مسلم - ( 5 / 55 ) .

2 : الحاوي الكبير ، الماوردي ( 17 / 4 ) .

3 : الحسن بن يسار البصري: أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري < ، مات سنة : 116هـ، وهو من كبار التابعين: التاريخ الصغير ، محمد بن إسماعيل البخاري(256هـ )، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، 1986م - ( 1 / 280 ) .

4 : البقرة: ٢٨٣ .

5 : السنن الكبرى للبيهقي - ( 10 / 145 ) .

## رابعاً: عمل الأمة:

قد نقلت الأمة خلفاً عن سلف من عهد الصحابة إلى أيامنا هذه، وقوع عقود المداينات والبيوع من غير إشهاد، مع علم فقهاءهم بذلك، من غير نكير منهم عليهم، فلو كان الإشهاد واجباً لما تركوا النكير على تاركه مع علمهم به.<sup>1</sup>

## خامساً: من القياس :

1. قياس الإشهاد في البيع والديون على الرهن والضمان بجامع أنهما وسائل لإثبات الدين، ولما كان حكم الرهن والضمان الندب، وجاز إسقاطه،<sup>2</sup> فكذلك حكم الشهادة الندب.<sup>3</sup>
2. قياس البيع على الإجارة، بجامع أنهما عقدا معاوضة محضة، فلما لم يجب الإشهاد في الإجارة لم يجب في البيع.<sup>4</sup>
3. قياساً على بيع الشيء التافه بجامع أن الاثنين صح فيهما الإباحة، فكما لا يجب الإشهاد في بيع الشيء التافه، كذا في الديون.<sup>5</sup>

---

1 : أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م - ( 3 / 40 ) (584/1). المغني ، ابن قدامة - ( 4 / 337 ). تفسير القرطبي: ( 3 / 402 ). المغني، ابن قدامة - ( 4 / 337 ). المسودة، ابن تيمية ( 1 / 14 ).

2 : أحكام القرآن ، ابن العربي ، ( 1 / 279 ).

3 : الحاوي ، الماوردي، ( 17 / 4 ). تفسير القرطبي : ( 3 / 402 ).

4 : الحاوي ، الماوردي ( 17 / 4 ).

5 : الحاوي ، الماوردي ( 17 / 4 ).

4. قياسا على الهبة، بجامع أن فيهما قصد التملك، فكما لم يجب الإشهاد في الهبة فكذلك الحال في

الديون.<sup>1</sup>

ومن المعقول :

لأن المبايعة تكثر بين الناس في أسواقهم وغيرها فلو وجب الإشهاد في كل ما يتبايعونه أفضى إلى

الحرج المخطوط عنهم بقوله تعالى: { Z M | } ~ مِنْ حَرَجٍ<sup>2</sup>،<sup>3</sup> فمن الحرج الإشهاد على

الشيء التافه، ومن الحرج أن يستحيي الناس من الإشهاد على العالم، أو على الرجل الكبير.<sup>4</sup>

لو كانت الكتابة واجبة لما اختلف الفقهاء في جواز أخذ الأجرة عليها، ولكن رأيهم فيها كسائر

الواجبات أنه لا يصح أخذ الأجرة عليها.<sup>5</sup>

---

1 : الحاوي ، الماوردي ( 4 / 17 ) .

2 : الحج : ٧٨ .

3 : المغني ، ابن قدامة - ( 4 / 337 ) .

4 : تفسير القرطبي : ( 3 / 402 ) .

5 : التوثيق بالكتابة والعقود ، د . حسين مطاوع الترتوري ، دار ابن الجوزي - القاهرة ، مكتبة دنديس -

فلسطين ، الطبعة الأولى ، 1426هـ/2005م ، ( ص 133 ) .

## المطلب الثاني:

### مذهب ابن حزم في حكم الإشهاد

ذهب ابن حزم الظاهري وفريق آخر من العلماء منهم ابن جرير الطبري، إلى أن الإشهاد في البيوع، والديون، واجب، محتجين بعدة أدلة، منها:

#### الأدلة من كتاب الله |:

1. قوله | في سياق آية الدين: M وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ<sup>1</sup>.

#### وجه الدلالة من الآية:

أن الله تعالى أمر بالإشهاد في الكتاب، وما كان أمراً لله تعالى فالأصل فيه الوجوب، ما لم ترد حجة قاطعة تصرفه عن الوجوب إلى الندب أو الإرشاد، والإباحة، ولم ترد حجة قاطعة تصرف الإشهاد من الوجوب إلى الندب أو الإباحة، فوجب الإشهاد على صغير البيع والشراء، أو كبيره<sup>2</sup>.

2. قوله | في سياق آية الدين: M إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ

٩١<sup>3</sup>.

1 البقرة: 282.

2 : تفسير الطبري - (ج 6 / ص 85). المحلى، ابن حزم - (ج 8 / ص 345).

3 البقرة: 282.

## وجه الدلالة من الآية:

أسقط الله تعالى الجناح في الآية في ترك الكتاب خاصة دون الإشهاد في التجارة المدارة، ولم يسقط الجناح في ترك الكتاب فيما كان ديناً إلى أجل مسمى<sup>1</sup>، فلو كان الإشهاد غير واجب لأسقط الجناح فيه .

## ومن السنة :

عن أبي موسى الأشعري <: عن النبي ﷺ قال : ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم: رجل كانت تحته امرأة سيئة فلم يطلقها، ورجل كان له مال فلم يشهد عليه، ورجل أتى سفيهاً ماله وقد قال الله عز وجل : **م وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ**

الَّتِي ۝ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا<sup>2,3</sup>

---

1 : الخلى، ابن حزم - (ج 8 / ص 345).

2 : النساء: ٥ .

3 : الحديث جاء في مصنف ابن أبي شيبة - (3 / 400) . المستدرک للحاكم - (2 / 331) . السنن الكبرى للبيهقي - (10 / 146). كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي المتقى بن حسام الدين البرهان فوري (975هـ) ، تحقيق: بكرى حياني ، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة ، 1409 هـ / 1989 م ، بيروت - (36/16).

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه لتوقيف أصحاب شعبة هذا الحديث على أبي موسى وإنما أجمعوا على سند حديث شعبة بهذا الإسناد: ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين ، وقد اتفقا جميعاً على إخراجها ، وقال الذهبي : على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه. ورواه الألباني في السلسلة الصحيحة: السلسلة الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها، محمد ناصر الألباني (1332هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة، 1408هـ / 1988م - (4 / 420).

## وجه الدلالة:

ذم رسول الله ﷺ تارك الإشهاد، وبين أنه غير مستجاب الدعوة فبين أن حكم الإشهاد الوجوب، لأن الذم لا يكون إلا لترك شيء واجب.

## ومن الأثر :

1. قول مجاهد<sup>1</sup> في قول الله تعالى: M وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ<sup>2</sup> L: كان ابن عمر < إذا باع بنقد

أشهد وإذا باع بنسيئة كتب وأشهد.<sup>3</sup>

2. عن عطاء بن أبي رباح<sup>4</sup> قال: تشهد على كل شيء تشتريه وتبيعه ولو كان بدرهم، أو بنصف

درهم، أو بربع درهم، أو أقل، فإن الله تعالى يقول: M وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ<sup>5</sup> L<sup>6</sup>.

---

1 : مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي مولى عبد الله ابن السائب، القارئ، قال أبو عاصم سمعت عثمان بن الأسود يقول مات مجاهد سنة ثلاث ومائة، وقال أبو نعيم سنة ثنتين ومائة، سمع ابن عباس وابن عمر وعلياً وروى عنه الحكم ومنصور وابن أبي نجیح وعطاء وطاوس: التاريخ الكبير، البخاري - (411 / 7).

2 البقرة: 282.

3 : الخلى، ابن حزم - (ج 8 / ص 345).

4 : عطاء بن أبي رباح: أبو محمد مولى آل أبي حثيم القرشي الفهري المكي واسم أبي رباح أسلم، مات عطاء سنة أربع عشرة ومائة، وقال أبو نعيم: مات سنة خمس عشرة ومائة، سمع ابا هريرة وابن = عباس وأبا سعيد وجابرا وابن عمر رضي الله عنهم، روى عنه عمرو بن دينار وقيس بن سعد وحبيب بن أبي ثابت: كتاب التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (256 هـ) ، نسخة (كوبريلي) - (6 / 463).

5 : البقرة: 282.

6 : الخلى، ابن حزم - (ج 8 / ص 346). لم اجده في غير الخلى.

3. عن إبراهيم النخعي<sup>1</sup> قال: (أشهد إذا بعت وإذا اشتريت ولو على دستجة<sup>2</sup> بقل)<sup>3</sup>.

أدلة عقلية :

قال ابن حزم : هذه - المذكورة في الآية - أوامر مغلظة مؤكدة لا تحتل تأويلا، أمر بالكتاب في

المداينة إلى أجل مسمى وبالإشهاد في ذلك في التجارة المدارة كما أمر الشهداء أن لا يأبوا أمرا

مستويا فمن أين صار عند هؤلاء القوم أحد الأوامر فرضا والآخر هملا؟<sup>4</sup>

ومن القياس: قاسوا التوثيق في البيع وغيره على التوثيق في النكاح، فكما أن توثيق عقد النكاح

واجب، فكذلك سائر العقود، بجامع أن كلا منها عقد تتحقق فيه حكمة التوثيق.<sup>5</sup>

---

1 : إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي: وهو ابن مليكة أخت الأسود بن يزيد، روى عن خاله ومسروق، وعلقمة بن قيس، وقد دخل على أم المؤمنين عائشة وهو صبي، ولم يثبت له منها سماع، وهو عند العلماء في التابعين، ولكنه ليس من كبارهم، وكان بصيرا بعلم ابن مسعود، واسع الرواية، فقيه النفس، كبير الشأن، مات سنة ست وتسعين: سير أعلام النبلاء، الذهبي (4 / 520).

2 : الدَّسْتَجَةُ : الحُرْمَةُ : تاج العروس ، الزبيدي - (5 / 566).

3 : الخلى - (ج 8 / ص 346). لم أجده في غير الخلى.

4 : الخلى، (ج 8 / ص 345).

5 : التوثيق ، حسين الترتوري ، 130 .

## المطلب الثالث:

### سبب الخلاف في حكم الإشهاد

يرجع سبب الخلاف على حكم الشهادة إلى أسباب منها:

1. دعوى النذب : ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى أنّ حكم الإشهاد في الآية انتقل من

الوجوب إلى النذب مستدلين بالآية والأحاديث والآثار وغيرها من الأدلة، بينما لم يثبت عند

ابن جرير وابن حزم دليل قاطع ينقل الأمر من الوجوب إلى النذب .

2. دعوى النسخ : ذهب فريق من الفقهاء إلى أنّ الآية منسوخة ، فانتقل حكم الإشهاد بموجبها

من الوجوب إلى النذب، بينما خصص ابن حزم النسخ في الرهن لا فيما سواه .

## المطلب الرابع:

### مناقشة وترجيح:

#### مناقشة أدلة الجمهور:

مناقشة دعوى أن الأمر في الآية للندب:

مر معنا أن الشافعي استدل بالآية على أن الإشهاد مندوب من خلال حمل آية الدين، على آية الربا، فلما قال الله تعالى: ﴿ ٨٧ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ﴾ : <sup>1</sup> وذكر الله إطلاق الحل من غير شروط ، دل على أن شرط الإشهاد في الآية للندب لا للوجوب .

#### الرد على هذا الاستدلال :

1. يمكن الرد على هذا الاستدلال من خلال القاعدة التي تقول: مجرد السكوت لا يدل على سقوط ما عدا المذكور،<sup>2</sup> أو بتعبير آخر: السكوت عن الشيء لا يعني عدمه.
2. قال ابن حزم: هذه أوامر مغلظة مؤكدة لا تحتل تأويلا، أمر بالكتاب في المدائنة إلى أجل مسمى وبالإشهاد في ذلك في التجارة المدارة كما أمر الشهداء أن لا يَأْبُوا أمرا مستويا فمن أين صار عند هؤلاء القوم أحد الأوامر فرضا والآخر هملا؟<sup>3</sup>

---

1 : البقرة: ٢٧٥.

2 : قواطع الأدلة في الأصول، السمعاني - (2 / 64) البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي - (1 / 132).

3 : المحلى - (8 / 345).

3. قال الله تعالى:  $M$  إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاصِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ  $\mu$  ٩

$L$  <sup>1</sup>، قال ابن حزم: فأسقط الجناح في ترك الكتابة خاصة دون الإشهاد<sup>2</sup>.

### مناقشة دعوى النسخ:

يمكن تلخيص الرد على دعوى النسخ بالأمور التالية:

1. إن آية الدين محكمة، وهذا قول ابن عباس، قال <: "لا والله إن آية الدين محكمة وما فيها نسخ"<sup>3</sup>.

2. يُفهم من كلام ابن جرير الطبري: أنه لا وجه للاعتلال بالنسخ، لأن حكم الإشهاد والكتابة منسوخ في حالة أنه لا سبيل إلى الكتابة والكتاب والشاهد، أما في حالة وجودهم فيبقى أمر الكتابة والإشهاد على الوجوب، قال ابن جرير: وإنما يكون النسخ ما لم يجز اجتماع حكمه وحكم المنسوخ في حال واحدة، فأما ما كان أحدهما غير ناف حكم الآخر، فليس من النسخ والمنسوخ في شيء<sup>4</sup>.

3. ويقول الطبري أيضا: ولو وجب أن يكون قوله:  $M$  ، - ، / 0 1 2

3 4 5 6 L ناسخا قوله M ! " # \$ % & ' ( )

---

1 : البقرة: ٢٨٢.

2 : الخلى - (8 / 345)

3 : أحكام القرآن للحصص - (3 / 38) (1/583)

4 : تفسير الطبري - (ج 6 / ص 53).

BA @? >= < ; : 9 8 M: لوجب أن يكون قوله تعالى:

O N M L K J I H G F E D C

2LP ناسخا الوضوء بالماء في الحضرة عند وجود الماء فيه وفي السفر الذي فرضه الله عز

وجل بقوله في نفس الآية السابقة: M ! " # \$ % & ' (

4. 3L 21 O / . - , + \* )

4. أما ابن حزم، فقد أثبت النسخ في الآية ولكنه قصره على الرهن، فقال: الظاهر من قول أبي سعيد رضي الله عنه، أنها إنما نسخت الأمر بالرهن، لأنه هو الذي قبلها متصلا بها، ولا يجوز أن يُظنَّ بأبي سعيد أنه يقول: إنها نَسَخَتْ كُلَّ مَا كُتِبَ قَبْلَهَا مِنَ الْقُرْآنِ، ولا كل ما نزل بعدها من القرآن، وإذ لا شك في هذا، فلا يجوز أن يدخل في قول أبي سعيد أنها نسخت الأمر بالإشهاد والكتاب.<sup>5</sup>

5. والحنفية أيضا ناقشوا دعوى النسخ، فقد قال الحصص: لا يخلو قوله تعالى: M ! "

43 21V . - , \* ) ( ' & % \$ #

---

1 : البقرة: ٢٨٢.

2 : المائة: 6.

3 : المائة: 6.

4 : تفسير الطبري - (ج 6 / ص 53).

5 : المحلى، ابن حزم - (ج 8 / ص 345).

GE DC BA @? > = < ; : 87 6 5  
 Y W V U T S R Q P O N M L K J I H  
 i hg f e d c b a ` \_ ^ \ [ Z  
 | { z y x w v u t s r q p o m l k j

{ ٤ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا ٥ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا

بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ ٦ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ

تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوفُ بِكُمْ ٧ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمِكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ٨ من أن

يكون موجبا للكتابة والإشهاد على الديون الآجلة في حال نزولها، وكان هذا حكما مستقرا

ثابتا إلى أن ورد نسخ إيجابه بقوله تعالى: M ، - ، . / 0 1 2 3 4

5 6 7 ، أو أن يكون نزول الجميع معا؛ فإن كان كذلك، فغير جائز أن يكون المراد

بالكتابة والإشهاد الإيجاب، لامتناع ورود الناسخ والمنسوخ معا في شيء واحد، إذ غير جائز

نسخ الحكم قبل استقراره<sup>3</sup>. ولما لم يثبت عندنا تاريخ نزول هذين الحكيمين من قوله تعالى:

M وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ٩ وقوله تعالى: M ، - ، . / 0 1 2 3

1 : البقرة: 283.

2 : البقرة: 283.

3 : انظر : باب القول في نسخ الحكم قبل مجيء وقته : الفصول في الأصول - (2 / 227). وانظر : في بيان شرط  
 النسخ : أصول السرخسي - (2 / 63) . كشف الأسرار ، البخاري - (3 / 256).

4 : البقرة: ٢٨٢ .

654<sup>1</sup> L ووجب الحكم بورودهما معا، فلم يرد الأمر بالكتاب والإشهاد إلا مقرونا بقوله:

M ، - . / 0 1 2 3 4 5 6<sup>2</sup> L فثبت بذلك أن الأمر بالكتابة

والإشهاد ندب غير واجب<sup>3</sup>.

6. هناك فرق بين مفهوم النسخ عند الصحابة والتابعين، الذين ورد عنهم النسخ في هذه الآية، فقد

كان عاما بحيث شمل كل تغيير قد يلحق النص، من بيان وتخصيص وتقييد ورفع للحكم، ليستقر

معنى النسخ بعد ذلك عند الأصوليين على رفع الحكم بدليل شرعي متأخر<sup>4</sup>.

الرد على الاستدلال بالسنة :

أولا : الرد على الاحتجاج بحديث خزيمه بن ثابت < :

رد ابن حزم الاحتجاج بحديث خزيمه < من وجوه<sup>5</sup>:

1. أنه خير لا يصح لأنه راجع إلى عمارة بن خزيمه وهو مجهول.

2. لو صح الحديث، فليس فيه حجة، لأن البيع فيه لم يتم، فالبيع لا يتم إلا بالتفرق بالأبدان ولم

يحصل التفرق، بدليل أن النبي استتبعه ليقضيه الثمن.

---

1 : البقرة: 283.

2 : البقرة: 283.

3 : أحكام القرآن للحصاص - (ج 3 / ص 39)

4 : التوثيق ، الترتوري ، 139.

5 : المحلى - (ج 8 / ص 347).

3. لو صح الخبر، فإنه لم يثبت أنه وقع بعد نزول الآية.

4. الحديث فيه دليل على جواز حكم الحاكم لنفسه، والجمهور لا يجيزون حكم الحاكم

لنفسه، فكيف لا يأخذون بالحديث دليلاً في هذه، بينما يأخذون بالحديث دليلاً على ترك

الإشهاد.

ثانياً: الرد على حديث جابر **t** وحديث عروة ابن أبي الجعد **t** وبقية الأخبار الصحيحة التي

تفيد أن النبي **ﷺ** باع ولم يشهد، وعلى حديث: "من أسلف..":

رد ابن حزم الاحتجاج بهذه الأحاديث من وجوه:<sup>1</sup>

1. ليس لهم في هذه الأخبار حجة، لأنه ليس فيه أن النبي **ﷺ** أشهد في البيع أو لم يشهد.

2. لم يذكر النبي **ﷺ** الثمن في البيع، فهل يعني هذا أن النبي **ﷺ** يجيز البيع بلا ثمن؟

3. ليس ترك ذكر جميع الأحكام في كثير من الأخبار بمسقط لها ( مجرد السكوت لا يدل على

بطلان ما عدا المذكور).

4. إن كان السكوت عن ذكر الإشهاد مسقطاً للوجوب، فهو كذلك مسقط للندب، لأن النبي

لا يترك الأفضل في جميع أعماله للأدنى.

الرد على الاحتجاج بالآثار :

1. هذه الآثار منسوبة إلى التابعين، وهي معارضة بآثار أخرى أقوى منها منسوبة إلى الصحابة.

---

1 : الخلى - ( ج 8 / ص 347 ).

2. هذه الآثار معارضة بآثار مثلها، منسوبة إلى بعض التابعين.

3. إذا كان هناك خلاف بالاحتجاج بقول الصحابة، فكيف بالاحتجاج بقول التابعين.

الرد على الاستدلال بعمل الأمة :

لا عبرة بالكثرة عند ابن حزم، استنادا إلى قوله تعالى: © M تَطَعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ

سَبِيلِ اللَّهِ لَئِنْ أَلْظَنَّا وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ<sup>1,2</sup>

الرد على القياس : ابن حزم لا يعتبر القياس حجة، فلا يُقيمُ وزنا للقياسات التي استدلت بها الجمهور.

مناقشة رأي القائلين بوجوب الإشهاد:

رُدَّ على أدلة القائلين بوجوب الإشهاد بما يلي:

1. لا يُسَلَّمُ لهم بقولهم: إنه لا صارف للأمر في الآية من الوجوب إلى الندب، فقد وُجِدَتِ القرائن

الصارفة، وهذا طرف منها:

2. من خلال الآية نفسها، فحتى لو سلمنا بعدم تحقق النسخ، بالمعنى الخاص، وهو رفع الحكم، فلا

نسلم بعدم تحقق النسخ بالمعنى العام وهو: التخصيص أو التقييد أو التبيين، فقول الله : M ،

---

1 : الأنعام: ١١٦ .

2 : انظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم - (4 / 547).

- . / 0 1 2 3 4 5 6 L<sup>1</sup> قرينة صارفة للأمر من الوجوب إلى

الندب في الإشهاد.

3. فعل الرسول ﷺ في تركه الإشهاد فيما صح عنه من أحاديث، قرينة كافية في صرف الأمر من

الوجوب إلى الندب في الإشهاد .

4. إن أمر النبي ﷺ بما بعد البيع، دليل على أنها غير واجبة في البيع.<sup>2</sup>

الرد على الاستدلال بحديث أبي موسى <: "ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم: أحدهم من له على

رجل دين ولم يشهد":

قال الجصاص: لا دلالة فيه على أن أبا موسى رأى الإشهاد واجبا، ألا ترى أنه ذكر معه من له امرأة

سيئة الخلق فلم يطلقها؟ ولا خلاف أنه ليس بواجب على من له امرأة سيئة الخلق أن يطلقها؛ وإنما

هذا القول منه، على أن فاعل ذلك تارك للاحتياط والتوصل إلى ما جعل الله تعالى له فيه المخرج

والخلاص.<sup>3</sup>

الرد على الاستدلال بحديث ابن عباس < : وما روي عن ابن عباس < من أن آية الدين محكمة لم

ينسخ منها شيء، لا دلالة فيه على أنه رأى الإشهاد واجبا؛ لأنه جائز أن يريد أن الجميع ورد معا،

فكان في نسق التلاوة ما أوجب أن يكون الإشهاد ندبا، وهو قوله تعالى: M " # \$ % & ' "

---

1 : البقرة: ٢٨٣ .

2 : الحاوي الكبير ، الماوردي - (ج 17 / ص 4).

3 : أحكام القرآن للجصاص، (ج 3 / ص 39).

( ) \* , - . / 0 1 2 3 4 5 6 8 9 ; < =  
> ? @ CB D E L . 1 2

الرد على من استدل أن ابن عمر < أشهد : وما روي عن ابن عمر < أنه كان يُشهد، وعن إبراهيم وعطاء أنهما يُشهدان على القليل، كله عندهم أنهم رأوه ندبا لا إيجابا.<sup>3</sup>

### الرد على الآثار بالجملة :

1. فعلُ الصحابيِّ الشيء، والتزامه به، لا يدل على أنه واجب .

2. إن هذه الآثارَ معارضةٌ بمثلها .

3. إن هذه الآثار لم ترد في كتب السنن.

### الرد على الاحتجاج بالقياس:

قياس الإشهاد في عقد البيع على الإشهاد في عقد النكاح قياس مع الفارق المؤثر، لأن عقد

النكاح عقد أغلظ وأشد من عقد البيع، وهناك أحاديث أمرت بالإشهاد في عقد النكاح .

---

1 : البقرة: ٢٨٣ .

2 : أحكام القرآن للحصاص، (ج 3 / ص 39)

3 : أحكام القرآن للحصاص، (ج 3 / ص 39)

## الترجيح

بعد استعراض أدلة الفريقين ومناقشتها، أخلص إلى النتائج التالية :

1. دعوى النسخ غير متحققة في الآية لجهالة المتقدم من المتأخر .
2. هناك فرق بين مفهوم النسخ عند الصحابة والتابعين ، الذين ورد عنهم النسخ في هذه الآية ، فقد كان عاما بحيث شمل كل تغيير قد يلحق النص ، من بيان وتخصيص وتقييد ورفع للحكم ، ليستقر معنى النسخ بعد ذلك عند الأصوليين على رفع الحكم بدليل شرعي متأخر .<sup>1</sup>
3. الأمر في الآية للوجوب، ولكن اقترنت به قرينة صارفة من الوجوب إلى الندب، وهي فعل رسول الله ﷺ، وحديث خزيمه < الذي ضعفه ابن حزم، هو حديث صحيح، كما قال المحققون في الحكم على الحديث<sup>2</sup>.
4. وفي الحديث دلالة واضحة أن النبي لم يُشْهَد، لأنه احتاج إلى شاهد، فشهد خزيمه < بتصديقه بخبر السماء، لا بمعانته البيع، ولو كان واجبا لما تركه رسول الله ﷺ، لأن النبي ﷺ لا يترك الأفضل للمفضول، فكيف يترك الواجب لغيره .
5. ثم هناك أحاديث أخرى صحت في بيع النبي وشرائه بلا إشهاد، غير حديث خزيمه <، وهناك سنة تقريرية، وهي إقرار النبي لعروة بن أبي الجعد <، وسكوته عن شرائه الشاتين بلا إشهاد، وهنا نستطيع إعمال القاعدة التي تقول: لا يُنسَبُ إلى ساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة

---

1 : التوثيق ، الترتوري ، 139.

2 : انظر صفحة: 122.

بيان<sup>1</sup>، وفي هذه القاعدة رد على الاعتراض بالاحتجاج بالحديث من خلال القاعدة التي تقول:  
مجرد السكوت لا يعني سقوط ما عدا المذكور.

6. قياس الرهن على الإشهاد قياس قوي، بجامع أنهما من عقود التوثيق، بينما قياس الإشهاد في البيع على الإشهاد في عقد النكاح باطل:

أ. للفارق الخطير بين عقد النكاح وبين عقد البيع.

ب. لكون الإشهاد في النكاح مأمور به في الأحاديث الصحيحة .

7. ثم إن في إيجاب الإشهاد في الأمور الصغيرة والكبيرة فيه عنت، وإيقاع للناس في الحرج، ولو حصل ذلك لتعطلت حياة الناس، إذ أن حياة الناس ومعايشهم — وبخاصة في هذا الزمان — تقوم على التجارة، ولو احتجنا في كل عملية تجارية إلى الإشهاد، لأدى ذلك إلى تأخير بل إلى تعطيل التجارة، وفي هذا إيقاع للناس في الحرج، وقد جاءت الشريعة لتيسير حياة الناس، ولتحقيق المصلحة، قال ابن القيم: "فإن الشريعة مبناهم وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة"<sup>2</sup>.

---

1 : انظر تطبيقات هذه القاعدة في شرح القواعد الفقهية ، أحمد محمد الزرقا (1357هـ)، دار القلم - (196/1).

2 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (2 / 3).

وعليه يترجح لي رأي جمهور العلماء فيما ذهبوا إليه من أن الإشهاد مندوب إليه في عقد البيع.

ولكن السؤال هنا : كيف يستفاد من رأي القائلين بالوجوب ؟

والجواب: أن في هذه الأقوال توسيعا على ولي الأمر، إذ يستطيع أن يختار من هذه الأقوال القول

الأقرب لتحقيق المصلحة، وأرى أن لولي الأمر أن يوجب الإشهاد في عقود البيع الكبيرة والخطيرة،

كبيع العقارات، والسيارات وغيرها، وذلك من خلال التسجيل في الدوائر الخاصة بهذه الأشياء،

بينما يُتركُ الإشهاد في بقية العقود والبيوع ذات القيمة الصغيرة لاختيار المشتري .

## المبحث الثاني:

شهادة الوالد لولده، والولد لوالده، بين الرد والقبول.

## المطلب الأول:

مذهب الجمهور في شهادة الوالد لولده، والولد لوالده.

## المطلب الثاني:

مذهب ابن حزم في شهادة الوالد لولده، والولد لوالده.

## المطلب الثالث:

سبب الخلاف في شهادة الوالد والولد.

## المطلب الرابع:

مناقشة وترجيح.

## المطلب الأول:

### مذهب الجمهور في شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده

لا تجوز شهادة الوالد لولده، ولا شهادة الولد لوالده عند الحنفية<sup>1</sup>، وعند أكثر المالكية<sup>2</sup>، وهو المشهور في المذهب عند بعضهم<sup>3</sup>،

---

1 : التتف في الفتاوى، علي بن الحسين بن محمد السعدي (461هـ)، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، دار الفرقان / مؤسسة الرسالة ، 1404 هـ/1984م ، عمان / بيروت، (2 / 800). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر ابن مسعود الكاساني (587هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ، 1406هـ / 1986م، (14 / 300) . الهداية شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر المرغيباني (593هـ)، المكتبة الإسلامية (3 / 122). مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي ، (1078هـ)، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م، لبنان- (3 / 273). تكملة رد المختار، علاء الدين بن محمد أمين بن عابدين، دار الفكر ، بيروت ، 1415هـ/1995م - (1 / 546).

2: التلقين في الفقه المالكي، عبد الوهاب بن علي بن نصر (362)، تحقيق: محمد الغاني، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 1415هـ، (2 / 535). رسالة ابن أبي زيد القيرواني، عبد الله بن أبي زيد القيرواني (386هـ)، دار الفكر، بيروت- (1 / 133). الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي (ت: 684هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب ، 1994م، بيروت، (6 / 256). كفاية الطالب الرباني، علي بن محمد بن محمد بن خلف (939هـ)، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1412هـ، (2 / 450). الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم النفراوي (1125هـ)، دار الفكر، 1415هـ، بيروت، (2 / 226). البهجة في شرح التحفة، علي بن عبد السلام التسولي (1258 هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - 1418 هـ / 1998م ، الطبعة : الأولى، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين (1 / 153).

3 : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الخطاب الرُّعيني: 954هـ) ، المحقق : زكريا عميرات، دار عالم الكتب، طبعة خاصة 1423هـ - 2003م (8 / 167).

وعند الشافعية<sup>1</sup>، خلافا للمزني وابن المنذر<sup>2</sup> حيث أجازوا شهادتهما لبعضهما، وللإمام أحمد ثلاث روايات:

أجاز في أحدها شهادة أحدهما للآخر من غير تهممة<sup>3</sup>، وأجاز في الثانية شهادة الوالد لولده، دون شهادة الولد لوالده، وذهب في الثالثة إلى عدم جواز شهادة أحدهما للآخر<sup>4</sup>

---

1 : المجموع ، النووي، (20 / 234). جواهر العقود و معين القضاة و الموقعين و الشهود، محمد بن أحمد المنهجي الأسيوطي (ت : 880هـ)، حققها وخرج أحاديثها: مسعد عبد الحميد محمد السعدي ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م - (2 / 353). كفاية الأختيار في حل غاية الاختصار، أبو بكر بن محمد الحسيني (ابن قاضي عجلون : 928 هـ)، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي، و محمد وهي سليمان، دار الخير ، 1994م، دمشق، (1 / 557). الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد بن أحمد الشريبي (977 هـ) ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر، 1415هـ، بيروت (2 / 622). حاشية إعانة الطالبين، الدمياطي (4 / 328). الأم، الشافعي (7 / 49). الحاوي الكبير، الماوردي (17 / 335).

2 : أبو بكر بن المنذر: أحد أئمة الإسلام، المُجمع على إمامته، وجلالته، ووفور علمه، وجمعه بين التمكن في علمي الحديث والفقه، وله المصنفات المهمة في الإجماع والخلاف، وبيان مذاهب العلماء، منها الأوسط، والإشراف، وكتاب الإجماع، وغيرها، لا يتقيد بمذهب معين في الترجيح ، ومع هذا فهو معدود من أصحاب الشافعي، مذكور في جميع كتبهم في الطبقات: وتوفي بحكة سنة: 318هـ: تهذيب الأسماء ، النووي - (1 / 768).

3 : وهو ما رجحه ابن القيم: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (1 / 118).

4 : الكافي في فقه ابن حنبل، ابن قدامة - (4/528). الفروع ، محمد بن مفلح المقدسي (762هـ) ، تحقيق: حازم القاضي، دار الكتب العلمية، 1418هـ، بيروت (6 / 503). المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن مفلح الحنبلي ( 884هـ)، المكتب الإسلامي ، 1400هـ، بيروت، (10 / 242). الإنصاف، علي بن سليمان المرادوي(885هـ)، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (12 / 66). مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه، إسحاق بن منصور المروزي(251هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهجرة، 1425 هـ - 2004 م، الرياض ، (2 / 386).

وهي أصح الروايات،<sup>1</sup> وهو ظاهر المذهب عند الحنبلية.<sup>2</sup>

وهكذا يمكن القول إن كلمة المذاهب الأربعة اجتمعت على عدم قبول شهادة الوالد لولده، ولا

شهادة الولد لوالده، وهو قول: كثير من التابعين<sup>3</sup>، وأصحاب الرأي.<sup>4</sup>

### الأصول التي بنى عليها الجمهور قولهم:

الأصل الأول: أن لا يكون في الشهادة داعي جر مغنم.

الأصل الثاني: أن لا يكون في الشهادة داعي دفع مغرم.<sup>5</sup>

---

1 : المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين ( 652هـ)، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الثانية 1404هـ -1984م- (2 / 295).  
الكافي في فقه ابن حنبل، ابن قدامة (4 / 528). الفروع، ابن مفلح المقدسي - (6 / 503). المبدع، ابن مفلح الحنبلي - (10 / 242). الإنصاف للمرداوي - (12 / 66). كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ( 1051هـ )، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، الناشر دار الفكر، سنة النشر 1402هـ، بيروت، - (6 / 446).

2 : المغني، ابن قدامة (12 / 65).

3 : رأي: شريح، والحسن، والشعبي، والنخعي، وإسحاق : المغني، ابن قدامة- (12 / 65).

4 : المغني، ابن قدامة- (12 / 65).

5 : المدونة الكبرى، رواية عبد السلام بن سعيد التنوخي(سحنون)(240 هـ) عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بن أنس الأصبحي (179هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت - (13 / 155). درر الحكام، علي حيدر - (4 / 349).

فشهادة الوالد لولده، وشهادة الولد لوالده يتوافر فيهما هذان الداعيان، وهذا يظهر من خلال توجيههم للأدلة، وهكذا يكون أحدهما متهما في الآخر.

**الأصل الثالث:** سدّ الذريعة: قال بعض المالكية: لم يكن يتهم سلف المسلمين الصالح شهادة الوالد لولده، ولا الولد لوالده، ولا الأخ لأخيه، ولا الرجل لامرأته، ثم دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حملت الولاية على اتهامهم، فتركت شهادة من اتهم إذا كانت من قرابة، وكان ذلك من الولد والوالد والأخ والزوج والمرأة، لم يتهم إلا هؤلاء في آخر الزمان،<sup>1</sup> فكأن هذا من الأحكام التي تغيرت لتغير الزمان، فالأصل فيه الجواز ثم تغير الحكم سدا للذريعة.

قال الزهري: إنما اهتمت القضاة الآباء للأبناء، والأبناء للآباء بعد، ولم يزل جائزا فيما مضى.<sup>2</sup>

### المقصود بالوالد والولد :

قبل استعراض الأدلة لا بد من تبيين من هم الذين يشملهم المنع، فما هو المقصود بالوالد والولد؟ والجواب: المقصود بالوالد : جنس الوالد\_الذكر والأنثى\_ وإن علا، فيشمل الجد الصحيح، والجد الفاسد، ولا يشمل الأب من الرضاة، لأن الرضاة تأثيره في الحرمة خاصة، وفيما وراء ذلك، كل

---

1 : المدونة الكبرى، سحنون (13 / 155).

2 : مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه، المروزي (2 / 387).

واحد منهما من صاحبه كالأجنبي فلا يتعلق به استحقاق الإرث واستحقاق النفقة حال اليسار والعسرة.<sup>1</sup>

وأما المقصود بالولد : جنس الابن\_الذكر والأنثى\_ وإن نزل، فيشمل الولد وولد الولد والبنات وولد البنات<sup>2</sup>، حتى لو كان الولد للملاعن ، لأن له أن يستلحقه<sup>3</sup>، ولكن لا يشمل الولد من الرضاع، لاختصاص الرضاع بتحريم النكاح ، ويفارق النسب فيما عداه من أحكامه في التوارث ، ووجوب النفقة ، والعتق بالملك ، وليس تحريم النكاح بما عداه من أحكامه في التوارث ، ووجوب<sup>4</sup>

الأدلة من الكتاب:

أولاً: قوله تعالى: M: edc j i h f p o nmk

q r s t u v w x y z { } ~ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ

مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ ۖ وَإِذَا مَاتَ الذَّكَرُ فَلِأَبِيهِ

---

1 : المبسوط ، السرخسي (16 / 241). الخرخشي على مختصر سيدي خليل، محمد بن عبد الله الخرخشي، دار الفكر للطباعة ، بيروت، (7 / 179). مواهب الجليل، الخطاب (8 / 167).

2 : كشف القناع ، البهوتي - (6 / 428).

3 : شرح مختصر خليل ، الخرخشي (7 / 179).

4 : الحاوي الكبير ، الماوردي ، (17 / 338).

السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا

فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١١ L<sup>1</sup>.

وجه الدلالة:

لأن المنافع بين الآباء والأولاد متصلة، فشهادته لابنه كشهادته لنفسه.<sup>2</sup>

ثانياً: قوله تعالى: M ذَالِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا ۝٣ L<sup>٣</sup>

قال الطبري في تأويل قوله تعالى: M أَلَّا ۝٣ L<sup>٣</sup> : يعني: أن لا تشكوا في الشهادة.<sup>4</sup>

وجه الدلالة:

بين الله تعالى أن المقصود من الكتابة، نفي الريبة والشك والتهمة عن الشهود،<sup>5</sup> والريبة متوجهة إلى شهادة الوالد والولد بعضهم لبعض، لما جبلوا عليه من الميل والمحبة، فلا تقبل.

ثالثاً: قوله تعالى: M : U V W X Y [ \ ] ^ L<sup>1</sup>.

وجه الدلالة: قال المفسرون في تفسير قوله تعالى: M : LY : أي: ولداً، وبنات من الملائكة.<sup>2</sup>

قال الزمخشري<sup>3</sup>: "قالوا إن الملائكة بنات الله، فجعلوهم جزءاً له وبعضاً منه، كما يكون الولد بضعة

1 : النساء: 11.

2 : الميسوط للسرخسي - ( 16 / 235 - 236 )

3 : البقرة: ٢٨٢.

4 : تفسير الطبري - ( 6 / 78 ).

5 : أحكام القرآن للجصاص ، ( 3 / 126 ).

من والده وجزءاً له".<sup>4</sup>

فشهادة الوالد لولده، كشهادة الإنسان لنفسه، وشهادة الإنسان لنفسه غير مقبولة، فكذا شهادة الوالد لولده.

رابعا: قوله تعالى: RQM S VUT ZYX W [ \ ] ^

5. Li h gf e dc ba ` \_

وجه الدلالة:

لم يذكر بيوت الأبناء منفردة، لأنها داخلية في بيوتهم أنفسهم، فاكتفى بذكرها دونها، وإلا فيبيوتهم أقرب من بيوت من ذكر في الآية<sup>6</sup>.

---

1 : الزخرف : 15.

2 : تفسير الطبري - (21 / 577). معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي (516 هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار طيبة ، الطبعة : الرابعة ، 1417 هـ / 1997 م ، (208/7). تفسير القرطبي - (16 / 69).

3 : الزمخشري : محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ( 467هـ-538هـ ) : إمام كبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان، من مؤلفاته: " الكشاف " ، و " أساس البلاغة " ، ولد في زمخشروهي قرية كبيرة من قرى خوارزم، وكان قد سافر إلى مكة، وجاور بها زماناً، فصار يقال له " جار الله " لذلك، وكان معتزلي الاعتقاد متظاهراً به: وفيات الأعيان - (5 / 168). العبر في خبر من غير، الذهبي - (4 / 106).

4 : تفسير الكشاف ، الزمخشري (4 / 245).

5 : سورة النور: (61).

6 : النكت والعيون، علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، (4 / 123). تفسير القرآن، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت:

قال الجصاص: فذكر بيوت هؤلاء الأقرباء ولم يذكر بيت الابن ولا ابن الابن؛

لأن قوله:  $bM$   $L C$  قد اقتضى ذلك، كقوله: "أنت ومالك لأبيك"<sup>1</sup>

فأضاف إليه ملك الابن، كما أضاف إليه بيت الابن، واقتصر على إضافة البيوت

إليه، والدليل على أنه أراد بيوت الابن وابن الابن، أنه قد كان معلوماً قبل ذلك

أن الإنسان غير محظور عليه مال نفسه، فإنه لا وجه لقول القائل: لا جناح عليك

في أكل مال نفسك؛ فدل ذلك على أن المراد بقوله:  $ba \text{ } ^\text{ } M$

$L C$  هي بيوت الأبناء وأبناء الأبناء؛ إذ لم يذكرهما جميعاً كما ذكر

سائر الأقرباء.<sup>2</sup>

فدل على أنه اعتبر الأبناء داخلين في حكم الآباء، فشهادة الواحد منهم للآخر كشهادته لنفسه، ولا

تجوز شهادة المرء لنفسه.

خامساً: قول الله تعالى في الإنسان:  $M$  وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ  $L$ .<sup>3</sup>

وجه الدلالة:

---

660هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهي، الناشر: دار ابن حزم، 1416هـ / 1996م، بيروت، (2)

(412 / 314). تفسير القرطبي (12 / 314).

1: يأتي تخرجه، في الأحاديث التي استدل بها الجمهور، صفحة: 153.

2: أحكام القرآن للجصاص (2 / 380).

3: العاديات: 8.

قال ابن عبد البر: لما كان الإنسان يسره في أبيه وابنه ما يسره في نفسه لم تقبل شهادته لهما ومن هذا لم تجز شهادة الأب لابنه وإن علا ولا شهادة الابن وإن سفل لأبيه وإن كانوا عدولا على غيرهم.<sup>1</sup>

سادسا : قول الله تعالى: M A B C D E F G H I

J .<sup>2</sup>

وجه الدلالة:

أن الإنسان متهم في ولده مفتون به، فكيف تقبل شهادة المرء لمن قد جعل مفتونا به والفتنة محل التهمة.<sup>3</sup>

الأدلة من السنة:

1. عن عائشة > أن النبي ﷺ قال: "لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمرة على أخيه المسلم ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة الوالد لولده".<sup>4</sup>

---

1 : الكافي في فقه أهل المدينة، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: 463هـ)، دار الكتب العلمية، 1407هـ، بيروت (1 / 461).

2 : الأنفال:28.

3 : إعلام الموقعين ، ابن القيم - (1 / 126) .

4 : رواه الترمذي، وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي ويزيد يضعف في الحديث ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه، قال الشيخ الألباني في التعليق : ضعيف. سنن الترمذي ، ضعف أحاديثه محمد ناصر الألباني، حققه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1991 م، بيروت (4 / 545). ورواه ابن الجوزي في : العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)، تحقيق : إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان ، الطبعة الثانية، 1401هـ/1981م (2 / 274): وقال: يزيد بن زياد يقال له ابن زياد قد ضعفوه قال ابن المبارك ارم

## وجه الدلالة:

الحديث نص في عدم قبول شهادة الوالد لولده، وشهادة الولد لوالده.

2. عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال : لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ورد شهادة القانع الخادم والتابع لأهل البيت وأجازها لغيرهم<sup>1</sup>.

القانع: الخادم والتابع تُرَدُّ شهادتهُ للتُّهْمَةِ بِجَلْبِ النَّفْعِ إِلَى نَفْسِهِ.<sup>2</sup>

## وجه الدلالة:

إذا ثبت رد القانع وإن كان عدلاً فالولد والوالد ونحوهما أولى بالرد، لأن قرابة الأولاد أعظم في ذلك، فيثبت حينئذ رد شهادتهم بدلالة النص.<sup>3</sup>

3. قول النبي ﷺ : "أنت ومالك لأبيك".<sup>1</sup>

---

به وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث كانت أحاديثه موضوعة". قال الزيلعي : ولا يصح هذا من قبل إسناده: نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفي : 762هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر : مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت / دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م، (4 / 83).

1 : مسند أحمد بن حنبل - (2 / 181). علق عليها شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن. سند أحمد بن حنبل - (2 / 225) : ورواها في رواية أخرى علق عليها شعيب الأرنؤوط ، وقال: إسناده صحيح على شرط الشيخين. ورواه : أبو داود ، وقال الغمر: الحنة، والشحناء والقانع : الأجير التابع مثل الأجير الخاص، قال الألباني في التعليق: حديث حسن: سنن أبي داود - (3 / 335).

وروي في : سنن الدارقطني - (4 / 243). والسنن الكبرى للبيهقي - (10 / 200).

2 : النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية - بيروت ، 1399هـ - 1979م، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي(4 / 190).

3 : شرح فتح القدير. ابن الهمام (7 / 404) .

### وجه الدلالة:

فمطلق هذه الإضافة يدل على أن الولد كالمملوك لوالده وأن مال الولد لوالده،<sup>2</sup> فدل أنه لا يجوز شهادة الرجل في ملكه.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: ( إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإنّ ولده من كسبه ).<sup>3</sup>

### وجه الدلالة:

إن الولد من كسب أبيه، ولهذا يعتق عليه إذا ملكه ويستحق عليه النفقة إذا احتاج،<sup>4</sup> فلا تجوز شهادة الوالد لولده، لأنها كشهادة الرجل في ماله، ولا تقبل.

---

1 : مسند الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي(204هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - (1 / 202). البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي بن أحمد (804هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهجرة - الرياض ، الطبعة : الأولى ، 1425هـ-2004م (7 / 666) ، قال ابن الملقن : وهو حديث صحيح. كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني ( ت : 1162 هـ ) دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1988 م - 1408 هـ (1 / 209) قال فيه : والحديث قوي. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة : الثانية - 1405هـ - 1985م - (3 / 323) وقال فيه : صحيح .

2 : المسوط للسرخسي - (16 / 241).

3 : مسند أحمد بن حنبل - (6 / 31): رواه أحمد في إسناده يصل إلى عمارة بن عمير عن عمته عن عائشة رضي الله عنها، وقال شعيب الأرنؤوط في التعليق : حديث حسن لغيره وهذا إسناده ضعيف لجهالة عمه عمارة بن عمير التيمي. ورواه أحمد في رواية أخرى تصل إلى إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها ، وقال شعيب الأرنؤوط في التعليق: حديث حسن لغيره. سنن أبي داود - (3 / 312): قال الألباني في التعليق : حديث صحيح . سنن النسائي - (7 / 240) . البدر المنير - (8 / 308): قال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح.

4 : المهذب ، الشيرازي (2 / 330).

4. قول النبي ﷺ: ( فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني ).<sup>1</sup>

وجه الدلالة:

دل هذا الحديث على أن الولد بعض أبيه، فشهادة الوالد لولده كشهادته لبعضه أي لنفسه، ولا تقبل .

ويؤكد هذه البعضية عدة أمور ، وهي :

أولاً: عدم جريان القصاص بينهما في الطريقتين في النفس وأن كل واحد منهما لا يعتق على صاحبه إذا ملكه.<sup>2</sup>

ثانياً: لأن للوالد تسلطاً في مال ولده ، عرفاً وعادة.<sup>3</sup>

ثالثاً: انتفاع بعضهم بمال بعض.<sup>4</sup>

رابعاً: ولأن المنافع بين الأولاد والآباء متصلة .

خامساً: عدم جواز أداء الزكاة إليهم .<sup>5</sup>

5. قول النبي ﷺ: " لا شهادة لجارّ المغنم ولا لدافع المغرم ".<sup>6</sup>

---

1 :متفق عليه: صحيح البخاري (3 / 1361). صحيح مسلم - (7 / 140).

2 : المسوط، للسرخسي (16 / 237).

3 : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني (14 / 300).

4 : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني (14 / 300).

5 : الهداية شرح البداية، المرغيناني (3 / 122) .

6 : لم يرد هذا الحديث في واحد من كتب الأحاديث، ولا حتى الموضوعة، وإنما ذكره الحنفية في كتبهم: بدائع

الصنائع، الكاساني - (14 / 301). وفي: فتح القدير ، ابن الهمام (24 / 93).

وجه الدلالة :

لأن شهادته إذا تضمنت معنى التّفْع والدّفْع فقد صار متهما، ولا شهادة للمتهم على لسان رسول

الله ﷺ ؛ ولأنه إذا جر النفع إلى نفسه بشهادته لم تقع شهادته لله عز وجل، بل لنفسه، فلا

تقبل.<sup>1</sup>

الأدلة من الآثار:

1. عن عمر بن الخطاب < قال: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين.<sup>2</sup>

وجه الدلالة :

لا تقبل شهادة الظنين، والظنين هو المتهم، والأب يتهم لولده، لأن ماله كماله، ولأن بينهما

بعضية، ولأنه متهم في الشهادة لولده كتهمة العدو في الشهادة على عدوه، لأنه يستحق أحدهما

النفقة على صاحبه، ولأنه يعتق عليه إذا ملكه.<sup>3</sup>

2. وجد علي بن أبي طالب < درعاً له عند يهودي التقطها فعرّفها، فقال:

درعي سقطت عن جمل لي أورك، فقال اليهودي: درعي وفي يدي، ثم قال له

اليهودي: بيني وبينك قاضي المسلمين، فأتوا شريحا فلما رأى علياً قد أقبل

---

1 : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني (14 / 300).

2 : مصنف عبد الرزاق - (8 / 320). مصنف ابن أبي شيبة - (5 / 96). السنن الكبرى للبيهقي - (201/10). قال ابن حجر : ليس له إسناده صحيح، لكن له طرق يقوى بعضها ببعض: التلخيص الحبير ، ابن حجر - (4 / 489).

3 : الكافي في فقه ابن حنبل ، ابن قدامة (4 / 528). المغني ، ابن قدامة (12 / 65).

تحرف عن موضعه وجلس علي فيه، ثم قال علي >: لو كان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تساووهم في المجلس، ولا تعودوا مرضاهم ولا تشيعوا جنائزهم، وألجئوهم إلى أضيق الطرق، فإن سبوكم فاضربوهم وإن ضربوكم فاقتلوهم، ثم قال شريح: ما تطلب يا أمير المؤمنين؟ قال: درعي سقطت عن جمل لي أورك فالتقطها هذا اليهودي، فقال شريح: ما تقول يا يهودي؟ قال: درعي وفي يدي، فقال شريح: صدقت والله يا أمير المؤمنين إنما لدرعك ولكن لا بد من شاهدين، فدعا قنبرا مولاه والحسن بن علي فشهدا أنها لدرعه، فقال شريح: أما شهادة مولاك فقد أجزناها، وأما شهادة ابنك لك فلا نجيزها، فقال علي: ثكلتك أمك أما سمعت عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة؟، قال: اللهم نعم، قال: أفلا تجيز شهادة سيدي شباب أهل الجنة؟، ثم قال لليهودي: خذ الدرع، فقال اليهودي: أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين فقضى على علي ورضي، صدقت والله يا أمير المؤمنين إنما لدرعك، سقطت عن جمل لك التقطتها، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فوهبها له علي وأجازه بسبع مائة ولم يزل معه حتى قتل يوم صفين".<sup>1</sup>

1 : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف : أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة، 1405هـ، (4 / 140). العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي (2 / 388). سنن البيهقي الكبرى (10 / 136)، قال البيهقي: ضعيف.

## وجه الدلالة:

دل أنه كان ظاهراً فيما بينهم أن شهادة الولد لوالده لا تقبل، إلا أنه وقع لعلي < في الابتداء أن للحسن < خصوصية في ذلك لما خصه به رسول الله ﷺ من السيادة، ووقع عند شريح رحمه الله تعالى أن السبب المانع وهو الولادة قائم في حقه ولا طريق لمعرفة الصدق والكذب حقيقة في حق من هو غير معصوم عن الكذب، فيبنى الحكم على السبب الظاهر.<sup>1</sup>

## دليل سدّ الذريعة:

لا يستوي الناس في العدالة، فقد يكون في إباحة شهادة الولد لوالده، وشهادة الوالد لولده باب للفساد، فمنعت سدا للذريعة.<sup>2</sup>

## الأدلة العقلية:

1. البعضية الموجبة للنفقة تمنع قبول الشهادة، فلا تقبل الشهادة للولد والوالد وسائر الفروع والأصول، لأنه ليس له من ماله إلا قدر حاجته ومال أصوله وفروعه معرض لحاجته فكأنه شهد لنفسه.<sup>3</sup>

---

1 : المسبوط للسرخسي - ( 16 / 235 - 236 )

2 : منح الجليل شرح على مختصر سيدي خليل، محمد عlish (1299 هـ)، دار الفكر، 1409 هـ / 1989 م (514 / 7).

3 : الوسيط في المذهب، محمد بن محمد الغزالي ( ت: 505 هـ )، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ، محمد محمد تامر، دار السلام، 1417 هـ ، القاهرة ( 7 / 354 ).

2. التهمة، وقد أجمع الجمهور على تأثيرها في الأحكام الشرعية مثل اجتماعهم على أنه لا يرث

القاتل المقتول.<sup>1</sup>

قال الغزالي: إن الظنون تختلف وهو أمر خفي ناطه الشرع بسبب ظاهر، وهو عدد مخصوص،

ووصف مخصوص، وهو العدالة، فيجب إتباع السبب الظاهر دون المعنى الخفي كما في

العقوبات، وكما في رد شهادة الوالد لأحد ولديه على الآخر، فإنه قد يتهم وترد شهادته لأن

الأبوة مظنة للتهمة، فلا ينظر إلى الحال، وإنما مظنة التهمة ارتكاب الفسق مع المعرفة، دون من

لا يعرف ذلك.<sup>2</sup>

وقد فصل العز بن عبد السلام فيما يقدح في الشهادة من الظنون وفيما لا يقدح، وجعلها على

ست رتب، وجعل على رأسها: شهادة الوالد لولده، وشهادة الولد لوالده، وقال: الأصح أنها

موجبة للرد لقوة التهمة.<sup>3</sup>

---

1 : بداية المجتهد و نهاية المقتصد، محمد بن أحمد ابن محمد بن رشد (الحفيد) (ت: 595هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة: الرابعة، 1395هـ/1975م - (2 / 380).

2 : المستصفي، الغزالي (1 / 127).

3 : قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (المتوفي : 660هـ) تحقيق : محمود بن التلاميذ الشنقيطي، الناشر : دار المعارف بيروت - لبنان، (2 / 30).

## المطلب الثاني:

### مذهب ابن حزم في شهادة الوالد لولده، والولد لوالده

ذهب ابن حزم إلى قبول شهادة الوالد لولده، والولد لوالده، قال ابن حزم : وهو قول: عمر بن الخطاب وجميع الصحابة، وشريح، وعمر بن عبد العزيز، وأبي ثور، والمزني، وغيرهم<sup>1</sup>.

الأصول التي يعتمد عليها المجيزون: أن الشريعة مبناها على تصديق الصادق وقبول خبره، وتكذيب

الكاذب والتوقف في خبر الفاسق المتهم فهي لا ترد حقا ولا تقبل باطلا.<sup>2</sup>

أدلة ابن حزم، والمجيزين:

أولا: الآيات التي تشترط العدالة في الشاهد:

1. قوله تعالى: M: Q R S T V U W X Y Z [ \

^ \_ ` ] ba dc e f g h i j k l<sup>3</sup>

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: M: \ ] ^ L : ذوا رشد، وعقل، وحجى من

المسلمين.<sup>4</sup>

---

1 : الخلى ، ابن حزم (415 / 9). إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (126 / 1).

2 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (127 / 1) .

3 : المائدة:106

4 : تفسير الطبري - (11 / 154)

2. قوله تعالى: M [ Z Y X \ ] ^ \_ ` c b a

<sup>1</sup> L i h g f e

قال الطبري في قوله تعالى: M [ Z Y X L ( وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ) :

هما اللذان يُرَضَى دينهما وأمانتهما.<sup>2</sup>

3. قوله تعالى: M [ Z Y \ ] ^ \_ ` c b a

<sup>3</sup> L i m l k j i h g f e d

قال الطبري: M [ Z Y X W V U T S R Q M ] ^ \_ ` c b a  
L g f e d M : قال الطبري: يعني: من العدول المرتضى دينهم وصلاحهم<sup>4</sup>

فجعل الله تبارك وتعالى العدالة شرط قبول الشهادة.

4. قوله تعالى: M [ Z Y X W V U T S R Q \ ]

<sup>5</sup> L \_ ^ ]

قال الطبري: عدلان منكم، يعني: فقيهان عالمان من أهل الدين والفضل.<sup>6</sup>

---

1 : الطلاق: 2 .

2 : تفسير الطبري - (23 / 444).

3 : البقرة: 282 .

4 : تفسير الطبري - (6 / 62).

5 : المائة: 106.

6 : تفسير الطبري - (10 / 22)

## وجه الدلالة في الآيات :

أن الله تبارك وتعالى اشترط العدالة في اليهود ، ولا ريب في دخول الآباء والأبناء والأقارب في هذا اللفظ كدخول الأجانب ، وتناولها للجميع بتناول واحد، ولم يستثن الله تبارك وتعالى من ذلك أبا ولا ولدا ولا أخا ولا قرابة ، ولا أجمع المسلمون على استثناء احد من هؤلاء.<sup>1</sup>

ثانيا: قوله تعالى: M " # \$ % & ' ( \* + , -  
@!> = < ; : 8 7 6 5 4 3 2 1 √ .

<sup>2</sup>.LI H G F E D C B A

## وجه الدلالة:

إن الأمر بالشيء يقتضي إجراء المأمور به ، إلا ما خصصه الإجماع من شهادة المرء لنفسه.<sup>3</sup>

واحتجوا كذلك بأخبار وآثار عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، منها :

أولا : قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالده والأخ لأخيه.<sup>4</sup>

## وجه الدلالة:

---

1 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (1 / 126).

2 : النساء:135.

3 : بداية المجتهد ، ابن رشد الحفيد (2 / 380).

4 : مصنف عبد الرزاق (8 / 343). المحلى، ابن حزم (9 / 415). السنن الكبرى للبيهقي (10 / 201).

هذا الخبر ضعيف لأن في سنده: أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة : كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه ولا الاحتجاج به بحال، كان أحمد ابن حنبل يكذبه؛ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن احمد أبي حاتم البستي (354 هـ) ، تحقيق محمود ابراهيم زايد - (3 / 147).

قوله دليل صريح على أن الصحابة كانوا يرون جواز شهادة الوالد لولده، والولد لولده.

ثانيا : قول الزهري : لم يكن يتهم سلف المسلمين الصالح شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الأخ لأخيه ولا الزوج لامرأته ثم دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حملت الولاية على اتهمهم فتركت شهادة من يتهم إذا كانت من قرابة وصار ذلك من الولد والوالد، والأخ والزوج والمرأة لم يتهم إلا هؤلاء في آخر الزمان.<sup>1</sup>

وجه الدلالة :

أن الأصل قبول شهادة الوالد لولد والولد لوالده .

قال ابن حزم : وهذا إخبار عن إجماع الصحابة رضي الله عنهم فكيف استجازوا خلافهم لظن فاسد من المتأخرين؟<sup>2</sup>

ثالثا: أن شريحا أجاز لامرأة شهادة أبيها وزوجها، فقال له رجل : إنه أبوها. وزوجها فقال شريح: فمن يشهد للمرأة إلا أبوها وزوجها؟<sup>3</sup>

---

1 : الخلى، ابن حزم - (9 / 416). لم أجده في غير الخلى.

2 : الخلى - (9 / 418).

3 : مصنف عبد الرزاق - (8 / 344). الخلى، ابن حزم - (9 / 416). رجاله ثقات : تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( 528 هـ)، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - (4 / 271). تقريب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( 852 هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1415 هـ - (1 / 371).

## المطلب الثالث:

### سبب الخلاف شهادة الوالد والولد

1. تمسك ابن حزم والمجيزون بظواهر النصوص التي تشترط العدالة في الشاهد من ناحية الصفة، وابن

حزم والظاهرية يتمسكون بظواهر النصوص، بل هي من أصول مذهبهم ، استنادا لقوله تعالى:

M فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ L<sup>1</sup> ، وليس التبديل

شيئا غير صرف الكلام عن موضعه ورتبته، إلى غيرها، بلا دليل من نص أو إجماع متيقن عنه

2، وقوله تعالى: M يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا © أَنْظَرْنَا وَأَسْمَعُوا<sup>ق</sup>

وَاللَّكَفْرِينَ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ L<sup>3</sup> فصح أن إتباع الظاهر فرض، وأنه لا يحل تعديده

أصلا، ولا يجوز العدول عن الظاهر عند ابن حزم والظاهرية إلا بظاهر آخر مخبر بذلك، أو

بإجماع متيقن منقول عن رسول الله ﷺ ، وعلى أنه مصروف عن ظاهره فحسب.<sup>4</sup>

قال الشنقيطي: والقاعدة المقررة في الأصول : أن ظاهر القرآن لا يجوز العدول عنه إلا بدليل

يجب الرجوع إليه .<sup>5</sup>

---

1 : البقرة: 181.

2 : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم - (3 / 292).

3 : البقرة: 104.

4 : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم - (3 / 291)،

5 : أضواء البيان ، الشنقيطي (4 / 159).

2. لم يصح عند ابن حزم خبر من آية أو حديث يصرف الآيات التي تشترط العدالة في الشاهد عن

ظاهرها، ولم ينقل في ذلك إجماع متيقن ، بينما ذهب جمهور العلماء المانعين شهادة الوالد والولد

أحدهما للآخر إلى أن عموم الآيات مخصوص بالأدلة التي اعتمدها ، وقد مر ذكرها.

3. رأى بعض المانعين أن هذا من الأحكام التي تغيرت لفساد الزمان ، بينما رفض ابن حزم مبدأ تغير

الأحكام بتغير الزمان ، وقال إنه لا يخلو زمان من الفساق والمنافقين حتى لو كان زمان رسول

الله ﷺ .

4. ذهب بعض المانعين إلى أن شهادة الوالد لولده إنما منعت سدا للذريعة، بينما لا يأخذ ابن حزم

بمبدأ سد الذريعة.

## المطلب الرابع:

### مناقشة وترجيح

مناقشة أدلة الجمهور المانعين لشهادة الوالد لولده ، والولد لوالده

مناقشة الاستدلال بالآيات :

أولاً: مناقشة الاستدلال بقوله تعالى: **M** **ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا** <sup>1</sup>.

قد يعترض على الاستدلال بهذه الآية فيقال :

1. لا تدل هذه الآية على أن المنافع بين الآباء والأبناء متصلة ، قال البغوي: أي: لا تعلمون

أهم أنفع لكم في الدين والدنيا فمنكم من يظن أن الأب أنفع له، فيكون الابن أنفع له،

ومنكم من يظن أن الابن أنفع له فيكون الأب أنفع له.<sup>2</sup>

2. حتى لو دلت الآية أن المنافع متصلة، كما يقولون ولكن هذا استدلال ظني لا يقوى على

تخصيص عموم الآيات التي تقبل شهادة العادل، والدا كان أو ولدا أو غيرهما.

ثانياً: مناقشة الاستدلال بقوله تعالى: **M** **ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا**

© L<sup>1</sup>:

---

1 : النساء: ١١ .

2 : تفسير البغوي - ( 2 / 178 ) .

لا تكون الريبة والتهمة والظنّة إلا في الكفار المتيقن كذهم على الله تعالى وعلى رسوله عليه الصلاة والسلام.<sup>2</sup>

### مفارقات :

يذهب أبو حنيفة إلى أن العدالة ثابتة بظاهر الإسلام،<sup>3</sup> فهذه العدالة متوفرة في الوالد والولد كما تتوفر في غيرهم ، ثم كيف يكون الفاسق غير متهم فيقبل الأحناف القضاء بشهادته<sup>4</sup> ، بينما يتهمون الوالد في ولده ولو كان من العلماء المشهود لهم بالصلاح ؟ .

قال ابن حزم: والعجب كله من إعطاء مالك والشافعي المدعي المال العظيم بدعواه وبيمينه، وان كان أشهر في الكذب والمجون من حاتم في الجود إذا أي المدعى عليه من اليمين، وإعطاء أبي حنيفة إياه ذلك بدعواه المجردة بلا بينة ولا يمين، ولا يتهمونه برأيهم لا بقرآن ولا بسنة، ثم يتهمون الناسك الفاضل البر التقى في شهادته لابنه أو لأبيه بدرهم؟!<sup>5</sup>

قال المجيزون: التهمة وحدها مستقلة بالمنع سواء كان قريبا أو أجنبيا، ولا ريب أن تهمة الإنسان في صديقه وعشيرته ومن يعنيه مودته ومحبته أعظم من تهمته في أبيه وابنه، والواقع شاهد بذلك وكثير من الناس يحايي صديقه وعشيرته وذا وده أعظم مما يحايي أباه وابنه.<sup>6</sup>

---

1 : البقرة: ٢٨٢ .

2 : الخلى ، ابن حزم - (418 / 9) .

3 : المسوط للسرخسي - (274 / 30) .

4 : الهداية شرح البداية ، المرغيناني (3 / 118) .

5 : الخلى ، ابن حزم - (418 / 9) .

6 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (1 / 127) .

قال ابن حزم: وبالضرورة ندري أن من حملته قرابة أبويه وبنيه وامراته على أن يشهد لهم بالباطل فمضمون منعه قطعاً أن يشهد لمن يرشوه من الأبعاد ولا فرق، وليس للتهمة في الإسلام مدخل.<sup>1</sup>

ثالثاً: مناقشة استدلال الجمهور بقول الله تعالى: M [ Y X WVU \

[ ^ ]<sup>2</sup>، وغيرها من الآيات التي تشير إلى البعضية:

قال المحيزون : هذه حجة ضعيفة فإن هذه البعضية لا توجب أن تكون كبعضه في الأحكام، لا في أحكام الدنيا، ولا في أحكام الثواب والعقاب، فلا يلزم من وجوب شيء على أحدهما أو تحريمه وجوبه على الآخر وتحريمه، من جهة كونه بعضه، ولا من وجوب الحد على أحدهما وجوبه على الآخر، وقد قال النبي ﷺ : "لا يجني والد على ولده"<sup>3</sup>، فلا يجني عليه، ولا يعاقب بذنبه، ولا يثاب بحسناته، ولا يجب عليه الزكاة ولا الحج بغنى الآخر، ثم قد أجمع الناس على صحة بيعه منه وإجارته ومضاربه ومشاركته، فلو امتنعت شهادته له لكونه جزءه فيكون شاهداً لنفسه، لامتنت هذه العقود إذ يكون عاقداً لها مع نفسه.<sup>4</sup>

رابعاً: مناقشة الاستدلال بقوله تعالى: M وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ<sup>5</sup> .

ليس في الآية ما يدل على منع شهادة الوالد لولده.

---

1 : الخلى ، ابن حزم (9 / 417).

2 : الزخرف: ١٥.

3 : مسند أحمد بن حنبل - (3 / 498) تعليق شعيب الأرنؤوط : حديث صحيح. سنن ابن ماجه - (2 / 890) قال الشيخ الألباني : صحيح.

4 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم (1 / 127) .

5 : العاديات:8.

الآية ظنية الدلالة، وقبول شهادة العدل من قطعيات دلالة الآيات ، فلا يعارض قطعي القرآن بظنيّه.

خامسا: مناقشة الاستدلال بقول الله تعالى : M B A C D E F G

H I J .<sup>1</sup>

إذا كانت لا تقبل الشهادة من الأولاد وللأولاد لأهم فتنة، فكذا لا تقبل الشهادة في المال لأن المال

أشد فتنة في أمة محمد ﷺ ، قال رسول ﷺ : إن لكل أمة فتنة وان فتنة أمي المال.<sup>2</sup>

مناقشة الجمهور في استدلالهم بالأحاديث:

أولا : حديث عائشة رضي الله عنها: (لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمرة...)

قال ابن حزم: هذا الحديث حجة عليهم لا حجة لهم لوجوه:

أولها: انه لا يصح لأنه عن يزيد وهو مجهول فان كان يزيد بن سنان فهو معروف بالكذب.

ثانيها: ثم لو صح لكانوا أول مخالف له في مواضع: منها تفريقهم بين الأخ والأب، وبين

العم وابن الأخ، وبين الأب والابن وكلهم سواء إذ هم متقاربون في التهمة بالقرابة، وكلهم

يبيح المولى لمولاه وهذا خلاف الخبر ، وكلهم يبيح المجلود في الحد إذا تاب وهو خلاف هذا

الخبر.<sup>3</sup>

---

1 : الأنفال:28.

2 : مسند أحمد - (4 / 160): تعليق شعيب الأرناؤوط : حديث صحيح وهذا إسناد قوي.

3 : المحلى ، ابن حزم (9 / 417).

وقال المجيزون: إنما يدل حديث عائشة > على عدم قبول شهادة المتهم في قرابته أو ذي ولاية، ونحن لا نقبل شهادته إذا ظهرت تهمته، ثم منازعوننا لا يقولون بالحديث فإنهم لا يردون شهادة كل قرابة، والحديث ليس فيه تخصيص لقرابة الإيلاد بالمنع وإنما فيه تعليق المنع بتهمة القرابة، فألغيتهم وصف التهمة وخصصتم وصف القرابة بفرد.<sup>1</sup>

ثانياً: مناقشة حديث عمرو بن شعيب < في رد شهادة القانع والقياس عليها:

إن الحديث يدل على رد شهادة القانع دون غيره، وهذا بنص الحديث، إذ يقول فيه: وأجازها لغيرهم.

هناك فرق بين القانع والولد، فقد يقوى الولد على أن يخالف والده، كقول إبراهيم # لأبيه: M

م ٩ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

القانع أضعف في الخلاف.

ثالثاً: مناقشة الاستدلال بحديث: أنت ومالك لأبيك .. وحديث: إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ...

قال ابن حزم: ليس فيهما منع من قبول شهادة الابن لأبويه ولا من قبول شهادة الأبوين له، وإن

كان هو وماله لهما فكان ماذا؟ ونحن كلنا لله تعالى وأموالنا ، وقد أمرنا بأن نشهد له عز

وجل بقوله: M " # \$ % & ' ( ) \* + , -

1 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (1 / 130) .

2 : مريم: ٤٨ .

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

@ BA DC FEDC H G F E D C B A I L<sup>1</sup>، وكل ذي حق فهو مأمور بأخذ

حقه ممن هو له عنده متى قدر على ذلك، أجنبيا كان أو غير أجنبي، ومن لم يفعل ذلك فقد عصى الله عز وجل، وأعان على الإثم والعدوان.<sup>2</sup>

لا يمنع الحديث شهادة الابن لأبيه، فإن الأب ليس هو وماله لابنه.<sup>3</sup>

ولا يدل الحديث على عدم قبول شهادة أحدهما للآخر، واللام في الحديث ليست للملك قطعا

ولا للإباحة إذ لا يباح مال الابن لأبيه ولهذا فرق بعض السلف فقال: تقبل شهادة الابن

لأبيه ولا تقبل شهادة الأب لابنه، ومن يقول هي للإباحة، لا يلزم من قوله إباحة أخذه ما

شاء من ماله، أن لا تقبل شهادته له بحال، مع القطع أو ظهور انتفاء التهمة كما لو شهد له

بنكاح أو حد أو مالا تلحقه به تهمة.<sup>4</sup>

رابعا: مناقشة الاستدلال بحديث: (فاطمة بضعة مني..)

1. مر الرد على شبهة البعضية، في مناقشة استدلال الجمهور بقول الله تعالى: M V U

W X Y \ ] ^ L<sup>5</sup>

1 : النساء: ١٣٥.

2 : الخلى ، ابن حزم (9 / 417).

3 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم - (1 / 116).

4 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم - (1 / 116).

5 : الزخرف: ١٥.

2. ورد المجيزون على الجمهور بما أكدوا به هذه البعضية من فروع فقهية ، مثل عدم جواز الزكاة للأصل والفرع، وغيرها فقالوا: إنما يكون الاستدلال بما ثبت بنص أو إجماع وليس معكم شيء من ذلك، فهذه مسائل نزاع لا مسائل إجماع، ولو سلم ثبوت الحكم فيها أو في بعضها لم يلزم منه عدم قبول شهادة أحدهما للآخر حيث تنتفي التهمة، ولا تلازم بين قبول الشهادة وجريان القصاص وثبوت الدين له في ذمته لا عقلا ولا شرعا، فإن تلك الأحكام اقتضت الأبوة التي تمنع من مساواته للأجنبي في حده وإقادته معه وحبسه بدينه، فإن منصب أبوته يأبي ذلك، وقبحه مركزه في فطر الناس، وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رأوه قبيحا فهو عند الله قبيح، وأما الشهادة فهي خبر يعتمد الصدق والعدالة فإذا كان المخبر به صادقا مبرزا في العدالة غير متهم في الأخبار فليس قبول قوله قبيحا عند المسلمين ولا تأتي الشريعة برد خبر المخبر به واتهامه.<sup>1</sup>

خامسا: قوله عليه الصلاة والسلام "لا شهادة لجار المغنم ولا لدافع المغرم"

لم يثبت هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد مر تخريجه.<sup>2</sup>

سادسا: خبر عمر <: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين.

1. هذا قول صحابي، وقد اختلف في الاحتجاج بقول الصحابي.

2. هو أقرب للضعف منه إلى القوة.

3. وهو معارض بخبر عن عمر بن الخطاب <.

---

1 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم - ( 1 / 116 ).

2 : صفحة: 158.

سابعاً : مناقشة الأثر عن شريح .

لا يصح هذا الأثر وقد روي في الكتب الموضوعات، وقد مر تخريجه.<sup>1</sup>

**مناقشة قول الجمهور أن هذا من الأحكام التي تغيرت بتغير الزمان سدا للذريعة:**

أنكر ابن حزم تغير الزمان في هذه المسألة، فقال: ثم ليت شعري، ما الذي حدث مما لم يكن؟ والله لقد كان على عهد رسول الله ﷺ المنافقون الذين هم شر خلق الله عز وجل، والكفار، والزناة، والسراق، والكذابون فما ندرى ما الذي حدث وحاش لله تعالى أن يحدث شيئاً يغير الشريعة، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل انه تعالى لو أراد أن لا يقبل أحداً ممن ذكرنا لمن شهد له لبينه وما أغفله.<sup>2</sup>

**مناقشة قول الغزالي : أن الشهادة إنما ترد بوصف ظاهر منضبط.**

قال المحيزون : هذا صحيح في الأوصاف التي شهد لها الشرع بالاعتبار، وعلق بها الأحكام دون مظانها، فأين علق الشارع عدم قبول الشهادة بوصف الأبوة أو البنوة أو الأخوة؟ والتابعون إنما نظروا إلى التهمة فهي الوصف المؤثر في الحكم، فيجب تعليق الحكم به وجوداً وعدمًا، ولا تأثير لخصوص القرابة ولا عمومها، بل قد توجد القرابة حيث لا تهمة، وتوجد التهمة حيث لا قرابة، والشارع إنما

---

1 : صفحة: 158.

2 : الحلبي ، ابن حزم - (9 / 418).

علق قبول الشهادة بالعدالة وكون الشاهد مرضيا، وعلق عدم قبولها بالفسق، ولم يعلق القبول والرد بأجنبية ولا قرابة.<sup>1</sup>

### مناقشة أدلة المجيزين لشهادة الوالد لولده، والولد لوالده:

أولا: أنه ثبت التعارض بين الأحاديث التي تمنع شهادة الوالد لولده، وشهادة الولد لوالده، وبين الآيات التي تجيز شهادة عدول المسلمين بلا استثناء، والأحاديث أخص من الآيات، فتخص بها.<sup>2</sup>

ثانيا: في قوله تعالى: M " # \$ % & ' ( \* + ,

- ل ✓ :3

أحدهما: أنها دالة على الشهادة عليهم لا لهم.

والثاني: أنه لما قرنها لنفسه في قوله: M ( \* + , - ل ✓ دل

على خروجها مخرج الزجر، أن يخرج على نفسه، أو ولده، بغير الحق.

ولا يمنع الدين والعدالة من رد الشهادة، كشهادة السيد لعبده ومكاتبه.<sup>4</sup>

ثالثا: الاستدلال بأنهم كغيرهم في العدالة يبطل بنفسه، فإنه كغيره في العدالة ثم لا تقبل شهادته

لنفسه، وتقبل شهادة أحدهما على الآخر في جميع الحقوق.<sup>5</sup>

---

1 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم (1 / 127).

2 : المغني، ابن قدامة (12 / 65).

3 : النساء: ١٣٥.

4 : الحاوي الكبير، الماوردي - (17 / 337).

5 : المهذب، الشيرازي - (2 / 330).

## مناقشة الأخبار والآثار التي احتج بها المجيزون:

أولاً: مناقشة الاحتجاج بقول عمر بن الخطاب <: تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالده والأخ لأخيه.

هذا الخبر قول صحابي وقد اختلف في الاحتجاج بقول الصحابي.

هذا الخبر معارض بخبر مثله عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ثانياً: مناقشة الاحتجاج بقول الزهري: لم يكن يتهم سلف المسلمين الصالح شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الأخ لأخيه ولا الزوج لامرأته ...

1. لم يثبت هذا الأثر في كتب الأحاديث.

2. لو صح الخبر ففيه حجة على ابن حزم لا له.

ثالثاً: مناقشة الآثار الواردة بقضاء شريح بشهادة الولد لوالده ..

هذه الآثار معارضة بآثار مثلها.

مناقشة خبر شريح: وأما إنكار علي < على شريح فلأن شريحا وَهَم في الدعوى : لأن عليا < ادعى الدرع للمسلمين في بيت المال ، ولذلك استشهد بابنه الحسن ، ولم يدّعها لنفسه ، وإنما كان في الدعوى نائبا عن كافة المسلمين كالوكيل ، فوهم شريح، وظن أن الدعوى لنفسه ، ولذلك أنكر علي < وعزله : لأنه لم يثبت في الفحص عن حقيقة الحال ، فيعلم بما جواز الشهادة ، فصارت دليلا على المنع من شهادة الولد لوالده<sup>1</sup>.

رابعا: مناقشة الأثر الوارد بأن عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة الابن لأبيه إذا كان عدلا..

---

1 : الحاوي الكبير ، الماوردى ( 17 / 337 ).

قضاء عمر بن عبد العزيز ليس حجة شرعية.

### الترجيح:

بعد استعراض آراء وأدلة الفريقين أرى أن رأي المجيزين أقوى حجة وأسد نظرا ، غير أن التهمة قوية في شهادة الوالد والولد لبعضهما ، لذلك أرى الجمع بين الرأيين ، بحيث نقبل شهادة الوالد لولده، وشهادة الوالد لولده في غير تهمة، وهكذا نلتقي مع رواية للإمام أحمد يرجحها ابن القيم<sup>1</sup> ، وهذا

### لأسباب:

1. أن عموم الآيات التي لا تفرق بين أجنبي وقريب تسعف القائلين بالجواز، لذلك قال ابن

القيم: "وهؤلاء أسعد بالعمومات"<sup>2</sup>.

2. ليس مع المانعين أي نص صريح صحيح بالمنع. وهذا ما أكده ابن القيم<sup>3</sup>.

3. التهمة في شهادة الولد لوالده ، وشهادة الوالد لولده قوية، ولا نستطيع إهمالها.

ويبقى السؤال هنا أن التهمة أمر غير محدد بعلامات وأمارات معينة ، فما هو المخرج من هذا

### الإشكال؟

والجواب: أن هذا الأمر متروك لسلطة القاضي التقديرية. والله أعلم.

---

1 : صفحة: 145.

2 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم (1 / 123).

3 : المصدر السابق،(1:123).

المبحث الثالث :

## الشهادة لمن بينهم عداوة وخصومة

### المطلب الأول:

مذهب الجمهور في شهادة من بينهم عداوة ، وخصومة.

### المطلب الثاني:

مذهب ابن حزم في شهادة من بينهم عداوة ، وخصومة.

### المطلب الثالث:

سبب الخلاف في الشهادة فيمن بينهم عداوة.

### المطلب الرابع:

مناقشة وترجيح.

## المطلب الأول:

مذهب الجمهور في شهادة من بينهم عداوة، وخصومة

تحرير محل النزاع:

قبل أن أشرع في الخلاف، ينبغي تعريف العدو وتحرير محل النزاع:

**تعريف العدو:** عدو الإنسان من يفرح بجزئه ويحزن لفرحه، وقيل: يعرف بالعرف.<sup>1</sup>

ويدخل في تعريف العدو: أصول العدو وإن علوا، وفروع العدو وإن نزلوا، لأن العداوة تورث.<sup>2</sup>

وينبغي التنبيه أّنا لا نريد هنا الخصومة القضائية، قال ابن حزم: وأما شهادة الخصم فان المدعى لنفسه

الخصم لا تقبل دعواه لنفسه بلا شك.<sup>3</sup>

---

1 :البحر الرائق شرح كتر الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي(970هـ)، دار المعرفة ، بيروت (85 / 7).

2 : الشرح الكبير، : أحمد بن محمد بن أحمد العدوي (1201هـ) ، تحقيق محمد عيش ، دار الفكر، بيروت، (171 / 4). البهجة في شرح التحفة، علي بن عبد السلام التسولي (1258 هـ) ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - 1418 هـ / 1998م ، الطبعة : الأولى، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين (1 / 142).

3 : الخلى ، ابن حزم (9 / 419). بدائع الصنائع ، الكاساني - (14 / 301).

## أقسام العداوة:

عداوة دينية، وهذه العداوة لا تُردُّ الشهادة، لأنها تدل على كمال دينه وعدالته، لأن المعادة قد تكون واجبة بأن رأى فيه منكرا شرعا ولم ينته بنهيه، بدليل قبول شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدينية.<sup>1</sup>

وإما أن تكون دنيوية : والعداوة الدنيوية هي العداوة التي تنشأ عن تنافس على أمور الدنيا كالمال والجاه وتعرف بالعرف.<sup>2</sup>

ويشترط في العداوة المعتبرة في رد الشهادة:

1. أن تكون ظاهرة ، إذ الباطنة لا يعلمها إلا الله.<sup>3</sup>

2. أن تكون دنيوية.<sup>4</sup>

مثال العداوة الدنيوية: أن يشهد المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع، وشهادة المخروح على الجراح، وورثة المقتول على القاتل، والمشتوم على الشاتم.<sup>5</sup>

---

1 : المسوط للسرخسي - (16 / 25 / 6).

2 : درر الحكام ، علي حيدر - (4 / 356).

3 : نهاية المحتاج ، الرملي (8 / 304). تحفة المحتاج بشرح المنهاج، الهيتمي (10 / 353).

4 : شرح الزركشي على مختصر الخرقي، محمد بن عبد الله الزركشي (الحنبلي) ت: 772هـ ) ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2002م، لبنان/ بيروت (3 / 403).

5 : البحر الرائق، ابن نجيم (7 / 85). درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، علي حيدر (4 / 356).

## مذهب الأئمة الأربعة:

ذهب جمهور الفقهاء، المالكية،<sup>1</sup> والشافعية،<sup>2</sup> والحنبلية،<sup>3</sup> إلى رد شهادة العدو لعدوه، بينما اختلف

الحنفية في هذه المسألة وحققتها ابن عابدين<sup>4</sup> فقال:

والحاصل: أن في المسألة قولين معتمدين:

أحدهما: عدم قبولها على العدو، وهذا اختيار المتأخرين، ومقتضاه أن العلة العداوة لا الفسق، وإلا لم

تقبل على غير العدو أيضا، لو كانت العلة هي الفسق.

ثانيهما: أنها تقبل إلا إذا فسق بها.<sup>5</sup>

والفتوى والعمل في المذهب الحنفي على رأي المتأخرين،<sup>6</sup> وبه أخذت المجلة في المادة: (170 2).<sup>7</sup>

---

1 : المدونة - (4 / 18). الكافي في فقه أهل المدينة - (2 / 894). التاج والإكليل ، العبدري (6 / 160).

مواهب الجليل ، الخطاب (8 / 176). الفواكه الدواني ، النفراوي (2 / 225).

2 : الوسيط ، الغزالي - (357/7). المجموع ، النووي (20 / 235). جواهر العقود، الأسيوطي (2 / 353).

3 : الكافي في فقه ابن حنبل، ابن قدامة (4 / 531). كشف القناع، البهوتي (6 / 431).

4 : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين الدمشقي (1252 هـ = 1836 م): فقيه الديار الشامية وإمام

الحنفية في عصره، مولده ووفاته في دمشق، له (رد المحتار على الدر المختار)، ويعرف بحاشية ابن عابدين، و

(نسبات الاسحار على شرح المنار)، و (حاشية على المطول) في البلاغة، و (الرحيق المختوم) في الفرائض، و

(مجموعة رسائل): الأعلام للزركلي - (6 / 42).

5 : رد المحتار، ابن عابدين (5 / 497).

6 : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، شيخه زاده (3 / 274).

7 : درر الحكام، علي حيدر (4 / 317).

فيتحصل أن كلمة المذاهب الأربعة اتفقت على عدم قبول شهادة العدو لعدوه ، وهو مذهب الشوكاني.<sup>1</sup>

الأصول التي بنى عليها الجمهور مذهبهم:

أولاً: قوة التهمة في شهادة العدو لعدوه .

ثانياً: سد الذريعة .

ثالثاً: أن العداوة تتعارض مع الأصول الشرعية التي تنهى عن العداوة.

أدلة جمهور الفقهاء (الأئمة الأربعة) في رد شهادة العدو لعدوه:

من الكتاب :

أولاً: قول الله تعالى: **مَذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا** <sup>ط</sup> **لَّ** <sup>2</sup>

وجه الدلالة:

1. بين الله تعالى أن المقصود من الشهادة، نفي الريبة والشك والتهمة عن الشهود،<sup>3</sup> والريبة متوجهة

إلى شهادة العدو لعدوه، لما بينهما من الشحنة والبغضاء التي تدفع للتقول والافتراء.<sup>4</sup>

2. لقوله تعالى **مَذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا** <sup>ط</sup> **لَّ** والعداوة أقوى من الريبة.<sup>1</sup>

---

1 : نيل الأوطار، الشوكاني (16 / 97). الدراري المضية شرح الدرر البهية، محمد بن علي الشوكاني

(1250هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م - (2 / 380).

2 : البقرة: ٢٨٢ .

3 : أحكام القرآن للجصاص ، (3 / 126).

4 : الحاوي الكبير ، الماوردي ، (17 / 331).

ثانيا: قوله تعالى:  $M$   $\text{إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ سَوْهُمْ}$   $\text{بِهَا وَإِنْ تَصِيرُوا}$

$\text{وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ}$   $L$ .<sup>2</sup>

وجه الدلالة:

إذا كان العدو يفرح للسيئة تصيب عدوه من غيره، ويغتمُّ للحسنة تمس عدوُّه من غيره، فمن باب أولى أن لا يؤدي شهادة صدق ينتفع بها عدوه، وأن لا يمتنع عن شهادة كذب تسوء عدوه. قال ابن عابدين: وكيف لا تردُّ شهادة من اتصف بهذه الصفة، وهي مما تنهاى به العداوة، وقد وصف الله تعالى بها المنافقين في كتابه العزيز.<sup>3</sup>

ثالثا: قول الله تعالى:  $M$   $\text{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ}$   $\text{بِهَا وَإِنْ تَصِيرُوا}$   $L$ .<sup>4</sup>

قال القرطبي<sup>5</sup>: فالرحم على وجهين: عامة وخاصة، فالعامة رحم الدين، ويجب مواصلتها بملازمة الإيمان والمحبة لأهله ونصرتهم، والنصيحة وترك مضارهم والعدل بينهم، والنصفة في معاملتهم والقيام

---

1 : كفاية الأخيار، ابن قاضي عجلون ، ( 1 / 556).

2 : آل عمران 120.

3 : حاشية ابن عابدين - ( 7 / 111).

4 : الحجرات: ١٠.

5: القرطبي، شمس الدين (671هـ / 1273م): محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي. فقيه مفسر عالم باللغة وُلد في مدينة قرطبة، وقد رحل بعد سقوطها إلى الإسكندرية، ثم إلى صعيد مصر، حيث استقر فيه ، وهناك مات ودفن ، من مؤلفاته : الجامع لأحكام القرآن الكريم، و التذكرة بأحوال الموتى؛ التذكار في أفضل الأذكار؛ التقريب لكتاب التمهيد: الوافي بالوفيات ، الصفدي ، ( 2 / 87). الأعلام للزركلي - ( 5 / 322).

بمقتضى الواجبة، كتمريض المرضى وحقوق الموتى من غسلهم والصلاة عليهم ودفنهم، وغير ذلك من الحقوق المترتبة لهم، وأما الرحم الخاصة: وهي رحم القرابة من طرفي الرجل أبيه وأمه.<sup>1</sup>

وجه الدلالة:

هذا النص خير يراد به الأمر<sup>2</sup>، فأخوة الدين مأمور بها، والعداوة منافية لها، والمقارن لها فاسق، ولا شهادة للفاسق.

الأدلة من السنة:

أولاً: عن عائشة > أن النبي ﷺ قال: "لا تقبل شهادة حائن ولا خائنة ولا ذي غمرة على أخيه المسلم ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة الوالد لولده".<sup>3</sup>

وجه الدلالة:

رد الحديث شهادة ذي غمرة على أخيه المسلم، العَمْرُ الحقد، والحقد من العداوة فهذا نص في رد شهادة العدو.<sup>4</sup>

---

1 : تفسير القرطبي - (16 / 247).

2 : قال الرازي في المحصول: لفظ الأمر قد يقام مقام الخير وبالعكس، أما أن الأمر يقام مقام الخير فكما في قوله عليه الصلاة والسلام: إذا لم تستح فاصنع ما شئت، معناه: صنعت ما شئت، وأما أن الخير يقام مقام الأمر، فكما في قوله تعالى: { M Z } | { ~ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ } البقرة: 233 : المحصول - (2 / 34).

3 : تم تخريج هذا الحديث في صفحة: 152.

4 : الحاوي الكبير — الماوردي - (17 / 331) الذخيرة، القرافي - (10 / 266).

ثانيا: الأحاديث التي تنهى عن العداوة ومقتضياتها<sup>1</sup>، منها:

1. قوله ﷺ : ( إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تباغضوا وكونوا إخوانا ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك )<sup>2</sup>.
2. قول النبي ﷺ : ( إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخوانا )<sup>3</sup>.
3. قول النبي ﷺ : ( لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال )<sup>4</sup>.

وجه الدلالة في الأحاديث:

هذه الأحاديث وأمثالها تأمر بالأخوة وتنهى عن العداوة، والمخالف لها فاسق، متهم في عدالته، فلا تقبل شهادته.

ومن الخبر: عن عمر بن الخطاب > قال: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين<sup>5</sup>.

---

1 : أخذت فكرة الاحتجاج بهذه الأحاديث من كتاب: النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية، إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت: 884هـ)، مكتبة المعارف، 1404هـ، الرياض (2 / 297).

2 : صحيح البخاري - (5 / 1976).

3 : صحيح البخاري - (5 / 2253).

4 : صحيح البخاري - (5 / 2253). صحيح مسلم - (8 / 8).

5 : مر تخريجه في المسألة السابقة: صفحة 157.

وجه الدلالة:

لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين، والظنة: التهمة، والعدو متهم على عدوه.<sup>1</sup>

ومن الأثر: قول شريح: لا أجزع عليك شهادة الخصم ولا الشريك ولا دافع مغرم ولا جار مغنم ولا مريب.<sup>2</sup>

وجه الدلالة:

إن أقضية شريح كانت بحضور الصحابة الكرام، ولم ينكروا عليه، وما كان الصحابة ليسكتوا على باطل.

الأدلة العقلية الشرعية:

القياس: القياس على شهادة الوالد لولده، وشهادة الولد لولده، بجامع التهمة، فكما يتهم الوالد في ولده، والولد في والده، فكذلك يتهم العدو في عدوه.<sup>3</sup>

سد الذريعة: منعت الشريعة من قبول شهادة العدو على عدوه لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى بلوغ غرضه من عدوه بالشهادة الباطلة.<sup>4</sup>

---

1 : الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت: 463هـ)، تحقيق سالم محمد عطا-محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، 2000م، بيروت، (7 / 102).

2 : مصنف عبد الرزاق - (8 / 322). مصنف ابن أبي شيبة - (5 / 342).

3 : الحاوي الكبير — الماوردي - (17 / 331). الذخيرة - (10 / 266).

4 : إعلام الموقعين عن رب العالمين - (3 / 173).

الأدلة العقلية: إذا كانت العداوة بسبب شيء من أمر الدنيا، فهي أمر موجب فسقه فلا تقبل شهادته عليه إذا ظهر ذلك منه.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني:

### مذهب ابن حزم في شهادة من بينهم عداوة ، وخصومة

يرى ابن حزم أن شهادة العدو مقبولة على عدوه ما لم تخرجه إلى ما لا يحل. وهو رأي أبي حنيفة والمتقدمين من علماء مذهبه، دون رأي المتأخرين وما استقر عليه المذهب، كما مر في تحقيق رأي المذهب<sup>2</sup>، وهو كذلك رأي البُلُقيني<sup>3</sup> من الشافعية فقد حصر العداوة بالفعل الممنوع.<sup>4</sup>

### أصول ابن حزم في مذهبه :

1. أن الأصل عدالة كل مسلم.

---

1 : المبسوط للسرخسي - (16 / 25 6). المهذب ، الشيرازي (2 / 330).

<sup>2</sup> : أنظر صفحة : 181

3 : عمر بن رسلان بن نصير البلقيني : الشيخ الفقيه المحدث الحافظ المفسر الأصولي المتكلم النحوي ، سراج الدين، حضر عند الشيخ تقي الدين السبكي وبحث معه في الفقه وأخذ الأصول عن الشيخ شمس الدين الأصفهاني وأجازه بالإفتاء وأخذ النحو والأدب عن الشيخ أبي حيان، ولي تدريس الزاوية الظاهرية ستة وثلاثين سنة يقرر فيها مذهب الشافعي على أعظم وجه وأكمله إلى حين وفاته وظهر له الأتباع والأصحاب وصار هو الإمام المشار إليه والمعول في الإشكالات والفتاوى عليه ، توفي في ذي القعدة سنة خمس وثمانمائة ودفن بمدرسته التي أنشأها بدرجاء الدين ، ومن تصانيفه : كتاب محاسن الاصطلاح ، كتاب تصحيح المنهاج ، الكشاف على الكشاف : طبقات الشافعية — لابن قاضي شهبه - (4 / 36).

4 : تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ابن حجر الهيتمي - (10 / 353)

2. أن الشريعة مبنها على تصديق الصادق وقبول خبره وتكذيب الكاذب والتوقف في خبر

الفاسق المتهم فهي لا ترد حقا ولا تقبل باطلا.<sup>1</sup>

3. أن العدالة لا تجرح إلا بسبب ظاهر.

أدلة ابن حزم :

من الكتاب :

عموم الآيات التي تشترط العدالة ، وهي ذات الأدلة في شهادة الوالد لولده

أولا: الآيات التي تشترط العدالة في الشاهد:

قوله تعالى: ﴿م﴾ [ Z Y N ^ \_ ` a b c d

hg fe i j k l m .<sup>2</sup>

قوله تعالى: ﴿M﴾ [ Z Y X W V U T S R Q ] \ [

^ L .<sup>3</sup>

قوله تعالى: ﴿M﴾ [ Z Y X ] \ [ ^ L .<sup>4</sup>

---

1 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (1 / 127) .

2 : البقرة: ٢٨٢ .

3 : المائة: ١٠٦ .

4 : الطلاق: ٢ .

وجه الدلالة في الآيات:

أن الله تعالى اشترط العدالة في الآيات، والمسلم تمنعه عدالته عن الشهادة بالباطل.<sup>1</sup>

ثانيا: قوله تعالى: { z y x M } | ~ بِالْقِسْطِ وَلَا

يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا ۗ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ

٢. ل ٣ ٩ ١٠

وجه الدلالة :

قال ابن حزم: فأمرنا الله عز وجل بالعدل على أعدائنا، فصح أن من حكم بالعدل على عدوه أو

صديقه ، أو لهما أو شهد وهو عدل على عدوه أو صديقه أو لهما فشهادته مقبولة وحكمه نافذ.<sup>3</sup>

الأدلة العقلية:

1. لأن العداوة إن كانت في الدين لم تمنع من قبول الشهادة ، كما تقبل شهادة المسلم على الكافر

مع ظهور العداوة ، وإن كانت في الدنيا فهي أسهل من عداوة الدين فكانت أولى أن تقبل .

2. ولأنهما ليس بينهما سبب توارث فلا تمنع شهادته عليه قياسا على غير العدو.<sup>4</sup>

3. أن الدين والعدالة يمنعان من الشهادة بالزور.<sup>5</sup>

---

1 : الذخيرة، القرابي - (267 / 10). الحاوي الكبير — الماوردي - (331 / 17).

2 : المائة: ٨.

3 : المحلى، ابن حزم - (420 / 9)

4 : الذخيرة، القرابي - (267 / 10).

5 : الحاوي الكبير — الماوردي - (331 / 17).

## المطلب الثالث:

### سبب الخلاف في الشهادة فيمن بينهم عداوة

لا يبدو أن هناك خلافا أصوليا معتبرا في هذه المسألة، ولكن أستطيع أن أرجع بالخلاف في هذه

المسألة إلى الأصول التي بنى كل واحد من الفريقين عليها مذهبه :

الأصول التي بنى عليها الجمهور مذهبهم، في هذه المسألة:

أولا: قوة التهمة في شهادة العدو لعدوه .

ثانيا: سد الذريعة .

ثالثا: أن العداوة تتعارض مع الأصول الشرعية التي تنهى عن العداوة.

أصول ابن حزم في مذهبه، في هذه المسألة :

1. أن الأصل عدالة كل مسلم.

2. أن الشريعة مبناها على تصديق الصادق وقبول خبره، وتكذيب الكاذب والتوقف في خبر

الفاسق المتهم، فهي لا ترد حقا ولا تقبل باطلا.<sup>1</sup>

3. أن العدالة لا تجرح إلا بسبب ظاهر.

4. عدم الاحتجاج بقول التابعي.

---

1 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم - ( 1 / 127 ) .

## مناقشة وترجيح

مناقشة أدلة الجمهور:

مناقشة الاستدلال بقول الله تعالى:  $M$  ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ

وَأَدْنَىٰ أَلَّا  $\text{ط}$   $\text{ل}$   $\text{١}$

لا تكون الريبة والتهمة والظنّة إلا في الكفار المتيقن كذبهم على الله تعالى وعلى رسوله عليه الصلاة والسلام.<sup>2</sup>

مناقشة الاستدلال بقول الله تعالى:  $M$  إِنْ تَمَسَّكُمُ حَسَنَةٌ سُوَّاهُمْ  $\text{ط}$   $\text{١}$   $\text{٢}$   $\text{٣}$

بِهَا وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ  $\text{ط}$   $\text{٣}$ .

أولاً: قد يقال في الرد على الاحتجاج بهذه الآية: ليس في الآية دليل على ما ذهبتم إليه أيها المانعون ، إذ أن الآية تتناول العداوة الدينية، فالآيات تتحدث في سياقها عن اليهود<sup>1</sup>، فهي إذاً خارج محل التزاع.

1 : البقرة: ٢٨٢.

2 : الخلي ، ابن حزم (9 / 418).

3 : آل عمران 120.

ثانيا: وحتى لو كانت الآية في المنافقين فهي تتناول عداوة خفية ، غير ظاهرة، ولا عبرة بالعداوة الباطنة.

مناقشة الاستدلال بالآيات والأحاديث التي تأمر بالأخوة ، وتنتهى عن العداوة: الاستدلال بهذه الأحاديث استدلال قوي، إذ أن الأخوة أصل من أصول العلاقات الإسلامية ، ومخالفتها بعداوة ظاهرة يخرج إلى دائرة الفسق ولا شك، غير أن ابن حزم خرج من معرفة مخالفة هذه الأصول ، إذ هو يقبل شهادة العدو على عدوه ما لم يفسق بها، ولكن بقي الخلاف أن أول العداوة عند الجمهور فسق بينما آخرها أي نتيجتها عند ابن حزم فسق يرد الشهادة.

مناقشة الاستدلال بحديث : لا تقبل شهادة حائن ولا خائنة ولا ذي غمرة على أخيه المسلم ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة الوالد لولده.

أولا: هذا الحديث ضعيف، قد مر تخريجه<sup>2</sup>، ولا يحل الاحتجاج به.<sup>3</sup>

ثانيا: ولو صح الحديث فيمكن حمله على ما إذا كان غير عدل بدليل أن الحقد فسق للنهي عنه.<sup>4</sup>

مناقشة الاحتجاج بقول عمر >: لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين:

أولا: ضعف ابن حزم هذه الأخبار ولم يحتج بها ، وقد مر تخريج هذا الخبر في شهادة الوالد والولد ، وقد بينت قول المحققين حينها بأن له أسانيد يقوي بعضها بعضا.<sup>5</sup>

---

1 : تفسير القرطبي - (4 / 182) ..

2 : صفحة: 152.

3 : الخلى ، ابن حزم (9 / 419).

4 : البحر الرائق، ابن نجيم (7 / 86).

5 : صفحة: 186.

ولكن أجاب ابن عبد البر ، فقال: حديث عمر وان كان منقطعاً فقد قلنا إن أكثر العلماء من السلف قبلوا المرسل من أحاديث العدول ، وقد وجدنا خبر ربيعة هذا من حديث ( المسعودي ) ، والمسعودي هذا هو من ثقات محدثي الكوفة وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود يقولون انه كان اعلم الناس بعلم ابن مسعود > واختلط في آخر عمره وروى عن جماعة من جلة أهل الكوفة.

وحديث ربيعة هذا يدل على أن عمر > رجع عن قوله ومذهبه الذي كتب به إلى أبي موسى > وغيره من عماله ( وهو خير لا يأتي إلا عن أهل البصرة نخرجه عنهم وهو قوله : ( المسلمون عدول بينهم ) أو قال ( عدول بعضهم على بعض إلا خصماً أو ظمينا ) .<sup>1</sup>

ثانياً: وحتى لو صح الخبر فإن ابن حزم لم يردده كلياً.

**مناقشة احتجاج الجمهور بأثر شريح :**

يشير ابن حزم إلى صحة الأثر الوارد عن شريح<sup>2</sup>، ولكن لا يحتج بقول التابعي عنده .

**مناقشة الاستدلال بالقياس:**

1. أن ابن حزم لا يحتج بالقياس أصلاً.

2. وابن حزم يجيز شهادة الوالد لولده، والولد لوالده ، فلا يصح القياس عليها.

**مناقشة الاستدلال بسد الذريعة:**

---

1 : الاستذكار، ابن عبد البر ، ( 7 / 102 ).

2 : المحلى ، ابن حزم ( 9 / 419 ).

لا يقبل ابن حزم مبدأ الأخذ بسد الذريعة أصلاً، قال في الإحكام : "فكل من حكم بتهمة أو باحتياط لم يستيقن أمره أو بشيء خوف ذريعة إلى ما لم يكن بعد، فقد حكم بالظن، وإذا حكم بالظن فقد حكم بالكذب والباطل، وهذا لا يحل وهو حكم بالهوى، وتجنب للحق نعوذ بالله من كل مذهب أدى إلى هذا، مع أن هذا المذهب في ذاته متخاذل متفاسد متناقض، لأنه ليس أحد أولى بالتهمة من أحد".<sup>1</sup>

### مناقشة الاستدلال بأن العداوة إن كانت للدنيا أوجبت الفسق:

قد يرد على هذا الاستدلال بأننا نوافقكم أن العداوة للدنيا توجب الفسق، ولكن هذا الفسق لا يحكم عليه بالظنون، وإنما يحتاج لعلامة واضحة وهو العمل الموجب للفسق.

### مناقشة أدلة ابن حزم والمجيزين:

أولاً: مناقشة الاحتجاج بعموم الآيات التي تشترط العدالة :

1. أن أدلة الجمهور أخص من تلك العمومات، فيحمل العام على الخاص.<sup>2</sup>
2. تحمل الآيات على التحمل دون الأداء.<sup>3</sup>
3. أن العدالة تسقط بالعداوة، ومن سقطت عدالته سقطت شهادته، وهكذا تكون الآيات حجة على المجيزين.

---

1 : الإحكام لابن حزم - (6 / 755).

2 : الذخيرة ، القرافي (10 / 267).

3 : الحاوي الكبير ، الماوردي ، (17 / 332) .



## الترجيح:

بعد النظر في رأي كلا الفريقين وأدلتهم، أخلص إلى ترجيح رأي الجمهور في منع شهادة العدو على عدوه، ليس للشبهة التي تتأتى من هذه الشهادة فحسب ، وإنما للأسباب التالية :

1. لأن أصل العلاقة بين المسلمين هي علاقة الأخوة الإيمانية، وهي مأمور بها بقول الله تعالى:

M إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴿١٠٠﴾ ، والعداوة تنافيها،

والمظهر لهذه العداوة مرتكب لما لا يحل له، فهو فاسق والفاسق لا تقبل شهادته.

2. لأن صاحب العداوة مخالف لقول الله تعالى: M ! " # \$ % &

' ) ( \* , - . / 2 ، وفي الأحكام لابن حزم باب كامل ذم

فيه الاختلاف في الفروع الفقهية.

3. لأن صاحب العداوة مخالف لعموم الأحاديث التي تنهى عن العداوة والتراع.

4. الخبر الوارد عن عمر > قوي بمجموع أسانيده، كما مر في التحقيق<sup>3</sup>.

5. لما ورد عن شريح ، وصححه ابن حزم نفسه، في رد شهادة العدو، وشريح قضى في حضرة

الصحابه رضي الله عنهم ، ولو كان قضاؤه باطلا ما قبله الصحابة الكرام.

---

1 : الحجرات: ١٠ .

2 : الأنفال: ٤٦ .

3 : صفحة: 157.

6. الأخذ بسد الذريعة في هذه المسألة قوي ، إذ أن من قبل من نفسه أن تحمل عداوة للمسلمين ،

لن يتورع عن شهادة الزور.

الشهادة للشريك والوكيل والكفيل

### المطلب الأول:

مذهب الجمهور.

### المطلب الثاني:

مذهب ابن حزم.

### المطلب الثالث:

سبب الخلاف في الشهادة للشريك، والكفيل،

والوكيل.

### المطلب الرابع:

مناقشة وترجيح.

## المطلب الأول :

### مذهب الأئمة الأربعة

أ- شهادة الشريك لشريكه: لا تقبل شهادة الشريك لشريكه في مال الشركة عند الحنفية<sup>1</sup>،  
والمالكية<sup>2</sup>، والشافعية<sup>3</sup>، والحنبلية<sup>4</sup>.

ب- شهادة الوكيل لوكيله: لا تقبل شهادة الوكيل لموكله في الوكالة الخاصة، عند الحنفية<sup>5</sup>،  
والمالكية<sup>6</sup>، والشافعية<sup>7</sup>، والحنبلية<sup>8</sup>.

ت- شهادة الوصي لليتيم : لا تجوز شهادة الوصي لليتيم الذي في حجره؛ عند الحنفية<sup>9</sup>،  
والمالكية<sup>10</sup>، والشافعية<sup>11</sup>، والحنبلية<sup>1</sup>.

---

1 : فتاوى السعدي - (2 / 796). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الكاساني - (14 / 301).

2 : حاشية الدسوقي - (4 / 169). منح الجليل، عlish - (7 / 71).

3 : الحاوي الكبير ، الماوردي - (17 / 160). روضة الطالبين، النووي - (11 / 234).

4 : المغني ، ابن قدامة - (12 / 61). المدع ، ابن مفلح - (10 / 249).

5 : بدائع الصنائع، الكاساني - (301/14). الفتاوى الهندية - (3 / 471). درر الحكام، حيدر - (4 / 357).

6 : شرح مختصر خليل، الخرشي - (6 / 81). حاشية الدسوقي - (3 / 391). بلغة السالك، الصاوي - (3 / 330).

7 : الحاوي الكبير ، الماوردي - (17 / 330) .

8 : المغني ، ابن قدامة - (12 / 56). المدع، ابن مفلح - (10 / 249).

9 : بدائع الصنائع ، الكاساني - (14 / 301). البحر الرائق ، ابن نجيم - (7 / 57).

10 : تهذيب المدونة، أبو حلف القيرواني - (3 / 229) .

11 : الحاوي الكبير، الماوردي - (17 / 160). المهذب، الشيرازي - (2 / 329).

أصول هذا المذهب:

أولاً: لا تقبل كل شهادة جرّت مغنماً أو دفعت مغرماً، للتهمة.<sup>2</sup>

ثانياً: ليس لأحد أن يكون شاهداً ومدعياً في نفس الوقت.<sup>3</sup>

أدلة الأئمة الأربعة في رد شهادة الشريك لشريكه:

أولاً: من الخبر:

عن عمر بن الخطاب > قال: " لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين".<sup>4</sup>

وجه الدلالة:

ردّ عمر بن الخطاب > شهادة الخصم على خصمه، والشريك خصم في مال الشركة، فشهادته

مردودة، وردّ ابن حزم نفسه شهادة الخصم، وقال: "وأما شهادة الخصم فإن المدعي لنفسه المخاصم لا

تُقبَل دعواه لنفسه".<sup>5</sup>

ثانياً: من الأثر:

1. عن شريح قال: أرد شهادة ستة: الخصم، والمريب، ودافع المغرم، والشريك لشريكه، والأجير

لمن استأجره والعبد لسَيِّده.<sup>1</sup>

---

1 : المغني، ابن قدامة - (56 / 12). المدع، ابن مفلح - (249 / 10).

2 : البحر الرائق، ابن نجيم - (83 / 7).

3 : درر الحكام، علي حيدر - (356 / 4).

4 : الموطأ - رواية يحيى الليثي - (720 / 2). مصنف عبد الرزاق - (320 / 8). مصنف ابن أبي شيبة - (5 /

96).

5 : المحلى ابن حزم - (419 / 9).

## وجه الدلالة:

أن في الأثر نصاً على ردّ شهادة الشريك لشريكه، وهذا الأثر وإن كان قول تابعي إلا أنه كان

يقضي في حضرة الصحابة، وما كان للصحابة أن يسكتوا عن باطل.

2. عن إبراهيم<sup>2</sup> أنه كان يقول: " لا تجوز شهادة متهم ولا ظنين في طلاق".<sup>3</sup>

## وجه الدلالة:

لا تجوز شهادة المتهم، والشريك متهم في شريكه.

---

1 : مصنف ابن أبي شيبة - (5 / 342). صح عند ابن حزم نفسه نسبة هذا الخبر لشريح، فقال: وضح عن شريح

لا تجوز عليك شهادة الخصم ولا الشريك ولا الأجير لمن استأجره المحلى - (9 / 419).

2 : إبراهيم النخعي.

3 : مصنف عبد الرزاق - (8 / 321). التخريج: في الأصل أن هذا الأثر حديث مرفوع عن ابن عمر ولكن

قال المحققون : حديث ابن عمر مرفوعاً لا تقبل شهادته ظنين ولا خصم غريب عنه نعم رواه مالك بلاغا\* من قول

والده ورواه البيهقي مرسلاً من حديث الأعرج كما أخرجه أبو داود في: مراسيله، وفي كامل ابن عدي عن جابر

مرفوعاً: لا تجوز شهادة متهم ولا ظنين وإسناده واه: خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي -

(2 / 444).

البلاغات : وهي الأحاديث التي رواها مالك مما بلغه عن الرجال الثقات وما أرسله عن نفسه في موطنه ورفعته إلى

النبي ، وهي واحد وستون حديثاً : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، : يوسف بن عبد الله بن عبد البر

(463هـ) المحقق : مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبه، موقع مكتبة المدينة

الرقمية - (24 / 161) .

### ثالثاً : من المعقول:

1. لا تجوزُ شهادة دافع عن نفسه مغرماً أو جارّاً إليها مغنماً لأنه متهم في شهادته. والتهمة هي أن يكون بين الشاهد والمشهود له ما يبعث على الظنّ بأن الشاهد يحابي المشهود له بشهادته، أو أن يكون للشاهد مصلحة تعود عليه من أداء الشهادة.<sup>1</sup>
2. ولأنه في معنى الشاهد لنفسه وشهادة المرء لنفسه دعوى،<sup>2</sup> وليس لأحد أن يكون شاهداً ومدعياً في نفس الوقت.<sup>3</sup>
3. لأنه يصير شاهداً لنفسه في البعض، وشهادة المرء لنفسه غير مقبولة ، فإذا بطل في نصيبه، بطل في نصيب شريكه أيضاً، لأنها شهادة واحدة فلا تتجزأ.<sup>4</sup>

### أدلة الأئمة الأربعة في رد شهادة الوكيل لو كيّله، والوصي لليّيم:

1. إنّ كلاً من الوكيل والوصي خصم ينوبُ عن موكله ، ولا تصح شهادة الخصوم بعضهم على بعض.
2. ليس لأحد أن يكون شاهداً ومدعياً في نفس الوقت.<sup>5</sup>

---

1 : التشريع الجنائي في الإسلام، عبد القادر عودة - (3 / 444).

2 : المسوّط للسرخسي - (16 / 281).

3 : درر الحكام ، علي حيدر - (4 / 356).

4 : الهداية شرح البداية، المرغيناني - (3 / 123).

5 : درر الحكام ، علي حيدر - (4 / 356).

## المطلب الثاني :

### مذهب ابن حزم

ذهب ابن حزم إلى قبول شهادة الشريك في مال الشركة وفي غيره، والوكيل فيما هو مُوَكَّل فيه وفي غيره، والوصي في مال اليتيم.<sup>1</sup>

#### أصول مذهب ابن حزم:

1. الأصل في المسلم العدالة.
2. كل عدل فهو مقبول.<sup>2</sup>
3. إن الشريعة مبناها على تصديق الصادق وقبول خبره وتكذيب الكاذب والتوقف في خبر الفاسق المتهم فهي لا تُرَدُّ حقاً ولا تُقَبَّلُ باطلاً.<sup>3</sup>

#### أدلة ابن حزم:

استدل ابن حزم بعموم الآيات التي تشترط العدالة، وهي ذات الأدلة في شهادة الوالد لولده، وهي نفس الأدلة في شهادة العدو لعدوه، وهي:

1. قوله تعالى: M: [ Z Y X W V U T S R Q

.<sup>4</sup> [ \_ ^ ] \

---

1 : الخلى، ابن حزم - (415 / 9). الخلى، ابن حزم - (419 / 9).

2 : الخلى، ابن حزم - (415 / 9).

3 : إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم (1 / 127) .

4 : سورة المائدة - (106).

2. قوله تعالى: M [ Z Y X <sup>1</sup>.

3. قوله تعالى: M [ Z Y <sup>1</sup> ^ \ ` a b

<sup>2</sup>. L g f e d c

وجه الدلالة في الآيات: أن الله تعالى اشترط العدالة في الآيات، والمُسَلِّم تمنعه عدالته عن الشهادة

بالباطل.<sup>3</sup>

---

1 : سورة الطلاق - (2).

2 : سورة البقرة - (282).

3 : الذخيرة ، القرافي - (267 / 10). الحاوي الكبير ، الماوردي - (331 / 17)

## المطلب الثالث:

### سبب الخلاف في الشهادة للشريك والكفيل والوكيل

1. تمسك ابن حزم بعموم الآيات التي تشترط العدالة فحسب في الشهادة.
2. الأصل الذي اتبعه ابن حزم في هذه الشهادات أن كل مسلم عدل، وأن العدل مقبول الشهادة.
3. أنه لم يصح في هذه الشهادات دليل من كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر أو أثر يكون فيصلا فيها.
4. الأصل الذي اتبعه الأئمة الأربعة ورده ابن حزم، وهو رد كل شهادة جرت مغنما أو دفعت مغرما عن الشاهد، لأنه يكون فيها متهما.

## المطلب الرابع:

### مناقشة وترجيح

أولاً: مناقشة أدلة الجمهور:

1. مناقشة الاحتجاج بالخبر عن عمر بن الخطاب <:

سبق أن ناقشت الاحتجاج بهذا الخبر في المبحث الثاني والثالث<sup>1</sup>، وقلت ما مُلَخَّصُهُ:

1. أن ابن حزم ضَعَّفَ هذا الخبر.

2. ولكن قال المحققون إن له أسانيد يقوي بعضها بعضاً.

3. قال ابن عبد البر: الخبر وإن كان منقطعاً إلا أن أكثر العلماء من السلف قبلوا المرسل من

أحاديث العدول.

4. وحتى لو صح فهو قول صحابي وقد اختلف في الاحتجاج به.

2. مناقشة الاحتجاج بالآثار الواردة عن التابعين:

• قال ابن حزم: إنه ليس هناك حديث أو خبر أو أثر صحيح صريح يخصص ظاهر القرآن من

الآيات التي احتج بها في مذهبه.<sup>2</sup>

• والآثار الواردة عن التابعين لا تقوى على تخصيص عموم الآيات.

---

1 : صفحة:157، 196 ، 192.

2 : المحلى، ابن حزم - (9 / 420).

## ثانيا: مناقشة أدلة ابن حزم :

على الرغم من أن عموم الآيات تشترط العدالة، إلا أن هناك قواعد عند فريقين المجيزين والمانعين تُخصّص هذا العموم، منها المتفق عليها ومنها المختلف فيها، فمن المتفق عليه:

1. لا تجوز شهادة المرء لنفسه، وشهادة الشريك، والوكيل، والوصي شهادة لنفسه.
2. لا يجوز لأحد أن يكون خصما ومدعيا في ذات الوقت، وشهادة الشريك لشريكه، والوكيل لموكله، والوصي لليتيم، تخرم هذه القاعدة.
3. لا تجوز كل شهادة جرّت مغنما أو دفعت مغرما، وهذه القاعدة وإن كانت معتبرة عند الأئمة الأربعة (المانعين) إلا أنها غير معتبرة عند ابن حزم.

## الترجيح:

أرى ترجيح ما ذهب إليه الأئمة الأربعة في منع شهادة الشريك لشريكه، والكفيل للمكفول عنه، والوصي لليتيم، وذلك للأسباب التالية:

1. اتفقت كلمة المذاهب الأربعة وكلمة ابن حزم أن شهادة الخصم مردودة وقد نقلت كلاما عن ابن حزم يثبت هذا<sup>1</sup>، والشريك والوكيل والوصي خصم، فعليه لا تقبل شهادته.
2. اتفقت كلمة المذاهب الأربعة وكلمة ابن حزم بل هو إجماع الأمة<sup>2</sup> أنه لا تقبل شهادة المرء لنفسه، وهذه الشهادات تتضمن شهادة المرء لنفسه، فلا تقبل.

---

1 : صفحة: 179، 199.

2 : انظر: الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر (319هـ)، المحقق : فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1425هـ / 2004م ، ( 1 / 67).

3. من غير المقبول أن يكون المرء مدعياً وشاهداً في نفس الوقت لذلك ترد هذه الشهادات من هذا الباب.

4. لأن هذه الشهادات مما يجزّ النفع ويدفع الضر عن صاحبها، لذلك لا تقبل.

## المبحث الخامس :

شهادة النساء في الحدود، بين الرد والقبول

### المطلب الأول :

مذهب الأئمة الأربعة ، في شهادة النساء في الحدود .

### المطلب الثاني :

مذهب ابن حزم ، في شهادة النساء في الحدود .

### المطلب الثالث :

سبب الخلاف في شهادة النساء في الحدود.

### المطلب الرابع :

مناقشة وترجيح.

## المطلب الأول:

### مذهب الأئمة الأربعة ، في شهادة النساء في الحدود

ذهب الأئمة الأربعة (الحنفية<sup>1</sup>، والمالكية<sup>2</sup>، والشافعية<sup>3</sup>، والحنبلية<sup>4</sup>)، إلى عدم جواز شهادة النساء في الحدود سواء كن منفردات، أو مع الرجال، وذكر ابن المنذر الإجماع على ذلك<sup>5</sup>، وقال ابن قدامة: ولا نعلم فيه خلافا إلا شيئا يروى عن عطاء وحماد أنه يقبل فيه ثلاثة رجال وامرأتان، وهو شذوذ لا يعول عليه<sup>6</sup>، ورجح أكثر المعاصرين رأي الأئمة الأربعة<sup>7</sup>.

- 
- 1 :الأصل(المبسوط)، محمد بن الحسن الشيباني (189هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفعاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي (4 / 472). شرح فتح القدير، ابن الهمام ، (7 / 369 - 370).
  - 2 : المدونة لمالك ، جمع سحنون (4 / 26). بداية المجتهد، ابن رشد ، (2 / 465).
  - 3 : الأم ، الشافعي ، (7 / 87). الحاوي الكبير، الماوردي- (13 / 226). المهذب ، الشيرازي، (2 / 332).
  - 4 : الكافي في فقه ابن حنبل، ابن قدامة ، (4 / 537). المغني، ابن قدامة ، (12 / 7).
  - 5 : الإجماع لابن المنذر (1 / 67).
  - 6 : المغني ، ابن قدامة ، (10 / 169).
  - 7 : المرأة بين الفقه والقانون ، د. مصطفى السباعي(1384هـ)، دار الوراق، الرياض - المكتب الإسلامي، بيروت ، الطبعة السابعة، 1420 هـ / 1999م، 28. الفصل في أحكام المرأة، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ، الطبعة الثالثة، 1420هـ/2000م، (5/93). المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق-بيروت ، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م ، 147.

أدلة الأئمة الأربعة على عدم قبول شهادة النساء في الحدود:

من الكتاب :

1. قول الله ﷻ ! " # \$ % & ' (

) \* + , - . / 0 1 2 3 4 5 6

7 .L<sup>1</sup>

2. وقوله ﷻ 0 M 8 P Q R S T U V W X Y Z [ \ ]

] .L<sup>2</sup>

3. 7 M 8 \ ] ^ \_ ` a b c d e f g h

i j k l m n o .L<sup>3</sup>

وجه الدلالة في الآيات:

أن النص أوجب شهادة أربعة رجال بقوله تعالى: M ( ) ، فقبول امرأتين مع ثلاثة

مخالف لما نص عليه من العدد والمعدود.<sup>1</sup>

---

1 : النساء: ١٥ .

2 : النور: ١٣ .

3 : النور: ٤ .

أما المخالفة للعدد ، فقد قال ابن قدامة: لفظ الأربعة اسم لعدد المذكورين ويقتضي أن يكتفي فيه بأربعة ، ولا خلاف في أن الأربعة إذا كان بعضهم نساء لا يكتفى بهم ، وإن أقل ما يجزىء خمسة وهذا خلاف النص.<sup>2</sup>

وأما المخالفة للمعدود فقد قال الشافعي: "سمى الله في الشهادة في الفاحشة، والفاحشة ههنا الزنا ، وفي الزنا أربعة شهود ولا تتم الشهادة في الزنا إلا بأربعة شهداء لا امرأة فيهم ، لأن الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء".<sup>3</sup>

ثم قالوا: لفظ أربعة نص في الذكورة.<sup>4</sup>

#### الأدلة من السنة:

حديث سعد بن عبادة قال : يا رسول الله إن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال نعم.<sup>5</sup>

وجه الدلالة: الحديث نص على أنه لا يقبل في الزنا ، أقل من أربعة شهداء من الرجال، لأن قوله: "أربعة شهداء" يتناول الذكور دون الإناث، لما قلت سابقا.

---

1 : شرح فتح القدير ، ابن الهمام (369 / 7).

2 : المغني، ابن قدامة (169 / 10).

3 : الأم ، الشافعي ، (87 / 7).

4 : البحر الرائق ، ابن نجيم ، (60 / 7).

5 : صحيح مسلم - (210 / 4). مسند أحمد بن حنبل - (465 / 2).

## الإجماع:

قد انعقد الإجماع على اشتراط الذكور فيه لأن الله تعالى يحب الستر على عباده وأوعد بالعذاب من أحب إشاعة الفاحشة على المؤمنين ، وفي اشتراط الأربع مع وصف الذكورة تحقيق معنى الستر، إذ وقوف الأربع على هذه الفاحشة قلما يتحقق وأوجب على من نسب إلى هذه الفاحشة الحد إن كان أجنبيا ، واللعان إن كان زوجا كل ذلك يؤكد معنى الستر ويمنع من الإظهار.<sup>1</sup>

أي أن مظنة وجود النساء عند واقعة الزنا أكثر من الرجال، لأن الغالب من أمر النساء وجودهن في البيوت بينما يخرج الرجال للكسب والاحتراف.

وقد نقل هذا الإجماع ابن المنذر ، وابن قدامة، كما مر<sup>2</sup>.

## الأدلة من الآثار:

1. الأثر المروي عن كثير من التابعين: (لا تجوز شهادة النساء في الحدود).<sup>3</sup>
2. عن الزهري قال: (مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ والخليفين من بعده أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود).<sup>4</sup>

---

1 : تبين الحقائق شرح كتر الدقائق وحاشية الشُّلبيّ، عثمان بن علي الزيلعي ( 743 هـ)، الحاشية : أحمد بن محمد الشُّلبيّ (1021 هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، الطبعة : الأولى ، 1313 هـ - ( 4 / 208).

2 : صفحة: 201.

3 : روي هذا الأثر عن كثير من التابعين منهم : إبراهيم النخعي ، الشعبي ، الحسن البصري ، الضحاك .. انظر: مصنف عبد الرزاق - (332 / 7). مصنف ابن أبي شيبة - (544 / 6). مسند ابن الجعد: علي بن الجعد بن عبيد (230 هـ )، مؤسسة نادر، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1990 / 1410 ، تحقيق : عامر أحمد حيدر - (49/1).

4 : مصنف ابن أبي شيبة - (544 / 6).

## أدلة عقلية:

1. لأن شهادة النساء ضعيفة والحدود والقصاص قوية ولا يقام القوي بالضعيف<sup>1</sup>.

سبب ضعف شهادة النساء: لنقصان الولاية بسبب الأنوثة<sup>2</sup>.

2. لأن الحدود تدرئ بالشبهات، وما يندري بالشبهات لا يثبت بحجة فيها شبهة، تيسيرا للتحرز عنها<sup>3</sup>.

### أسباب الشبهة في شهادة النساء :

أولاً: لأن الضلال والنسيان يغلب عليهن ويقل معهن معنى الضبط والفهم بالأنوثة وإلى ذلك أشار الله

تعالى في قول الله عز وجل: ﴿م﴾ [ Z Y

c d e f g h i j k l m n o p q r s t u v w x y z

ثانياً: وصف رسول الله ﷺ النساء بنقصان العقل والدين<sup>6</sup>.

---

1 : التتف في الفتاوى، علي بن الحسين السعدي(461هـ) ، تحقيق : د. صلاح الدين الناهي، دار الفرقان / مؤسسة الرسالة، 1404 هـ - 1984م ، عمان / بيروت ، (2 / 787).

2 : المسوط للسرخسي - (16 / 100) .

3 : المسوط للسرخسي - (16 / 100).

4 : البقرة: 282.

5 : المسوط للسرخسي - (16 / 100). بدائع الصنائع ، الكاساني (14 / 322).

6 : المسوط للسرخسي - (16 / 100) .

ثالثاً : لأن جواز شهادة النساء على البدل من شهادة الرجال، وذلك لقوله تعالى:  $\text{M}$  Y

hg f e d c b a ` \_ ^ \ [ Z

رجال يشهدون، والإبدال في باب الحدود غير مقبول كالكفالات والوكالات، فيورث ذلك شبهة

بجلاف سائر الأحكام؛ لأنها تجب مع الشبهة.<sup>2</sup>

ولا يقال الشبهة في شهادة الرجال قائمة ما لم يبلغوا حد التواتر ولهذا لا يثبت علم اليقين بخبرهم لأن

تلك الشبهة لا يمكن التحرز عنها بجنس الشهود فسقط اعتبارها.<sup>3</sup>

3. ولأن الشهادات تتغلظ بتغليظ المشهود فيه ، فلما كان الزنا واللواط من أغلظ الفواحش المحظورة

وآخرها ، كانت الشهادة فيه أغلظ : ليكون أستر للمحارم ، وأنفى للمعرة ، ولا يجوز أن تسمع

فيه شهادة النساء على الزنا .<sup>4</sup>

4. قال مالك: لا تجوز إلا حيث ذكرها الله في الدين، أو ما لا يطلع عليه أحد إلا هن للضرورة إلى

ذلك،<sup>5</sup> فقبول شهادة النساء للضرورة والحاجة ، ولا ضرورة ولا حاجة في شهادة النساء في

الحدود<sup>1</sup>، لأن الأصل فيه الدرء والستر.

---

1 : البقرة: 282.

2 : بدائع الصنائع ، الكاساني، (14 / 322). شرح فتح القدير ، ابن الهمام ، (7 / 369).

3 : المسبوط للسرخسي ، (16 / 100) .

4 : الحاوي الكبير، الماوردي ، (13 / 226).

5 : المدونة ، سحنون - (4 / 26). بداية المجتهد، ابن رشد - (2 / 465).

ويوافق الشافعي مالكا أن شهادة النساء إنما شرعت للضرورة، خلافا لأبي حنيفة الذي يقول إنها أصلية<sup>2</sup> ، وأدلة الشافعي هنا تنفعنا في الموضوع، لذلك نذكرها:

**الدليل الأول:** أن الشهادة ولاية دينية وأمانة شرعية لا تنال إلا بكمال الحال لما فيها من تنفيذ قول الغير على الغير وتزليل قول المعصوم في إفادة الصدق في الخبر "النساء ناقصات عقل ودين"، ولهذا لم تقبل شهادتهن في كثير من القضايا لما خصصن به من الغفلة والذهول ونقصان العقل وحيث قبلت أقيمت شهادة اثنتين مقام رجل واحد.

**الدليل الثاني:** أن الشهادة تقام في منصب القضاء على رؤوس الأشهاد ويتصل الأمر فيها بالتركية والتعديل والبحث عن البواطن وذلك نهاية في التبرج والتكشف المنافي لجاهلن، فأصل قبول الشهادة من النساء مشكل، فإن النقص الذي يمنع قبول الشهادة في موضع يجب في حكم القيام أن يمنع في كل موضع كالرق، فكان أصل قبول الشهادة من النساء خارجا عن القياس، وما هذا شأنه يجب الاقتصار فيه على مورد النص والنص لم يرد إلا في المال وما يقصد به المال من بيع أو رهن وما في معناهما.<sup>3</sup>

---

1 : المغني، ابن قدامة - (7 / 12).

2 : المسوط للسرخسي - (30/ 5).

3 : تخريج الفروع على الأصول ، الزنجاني ، (1 / 266).

## المطلب الثاني :

### مذهب ابن حزم ، في شهادة النساء في الحدود والقصاص

لابن حزم نظرية متكاملة في شهادة النساء \_متفقة مع ظواهر النصوص\_ حيث قبل شهادة النساء في كل الحقوق ، وجعلها على نصف شهادة الرجال، إلا فيما ورد فيه نص السنة بقبول شهادة امرأة واحدة أو رجل واحد وهو مختص عند ابن حزم برؤية الهلال وفي الرضاع فحسب،<sup>1</sup> لذلك قبل شهادة النساء في الحدود والقصاص، قال في المحلى:

"ولا يجوز أن يقبل في الزنا أقل من أربعة رجال عدول مسلمين أو مكان كل رجل امرأتان مسلمتان عدلتان فيكون ذلك ثلاثة رجال وامرأتين أو رجلين وأربع نسوة أو رجلا واحدا وست نسوة أو ثمان نسوة فقط، ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والدماء وما فيه القصاص والنكاح والطلاق والرجعة والأموال إلا رجلان مسلمان عدلان أو رجل وامرأتان كذلك أو أربع نسوة كذلك"<sup>2</sup>.

---

1 : مكانة المرأة في القرآن والسنة، د.محمد البلتاجي، دار السلام ، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م، ( 434).

2 : المحلى، ابن حزم - ( 9 / 395).

أدلة ابن حزم :

الدليل من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ عَلَىٰ نَفْسِهِ يَكْفُرْ﴾ [Z Y M] ا b c d  
e f g h i j k l m n .<sup>1</sup>

وجه الدلالة:

نص الله تبارك وتعالى على قبول شهادة النساء في كل الحقوق، وجعلها على النصف من شهادة الرجل، ولم يستثن الحدود والقصاص، فدل على قبول شهادتهن فيها كقبول شهادتهن بسائر الحقوق .

الأدلة من السنة:

1. عن أبي سعيد الخدري < قال : خرج رسول الله ﷺ في أضحية أو فطر إلى المصلى فمر على النساء فقال: ( يا معشر النساء تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار ) . فقلن: وبم يا رسول الله ؟ قال ( تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب لب الرجل الحازم من إحداكن ) . قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال: ( أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ) . قلن: بلى، قال: ( فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ) . قلن: بلى، قال: ( فذلك من نقصان دينها ) .<sup>2</sup>

---

1 : البقرة: 282.

2 : صحيح البخاري - ( 1 / 116 ) .

2. عن عبد الله بن عمر < ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ( يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار فإن رأيتكن أكثر أهل النار ). فقالت امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: ( تكثرن اللعن وتكفرن العشير وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدي لبّ منكن ). قالت: يا رسول الله وما نقصان العقل والدين، قال: (أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلى وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين).<sup>1</sup>

وجه الدلالة في الحديثين : قطع النبي ﷺ بأن شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فوجب ضرورة أنه لا يقبل حيث يقبل رجل لو شهد إلا امرأتان وهكذا ما زاد،<sup>2</sup> أي أن شهادة المرأة بنصف شهادة الرجل، لا فرق بين الأموال والدماء وغيرها، إلا ما وردت النصوص في استثنائه.

### دليل عقلي:

قال ابن حزم : وبضرورة العقل يدري كل أحد أنه لا فرق بين امرأة وبين رجل، وبين رجلين وبين أربعة رجال، وبين أربعة نسوة، في جواز تعمد الكذب، والتواطؤ عليهم.<sup>3</sup>

---

1 : صحيح مسلم - ( 1 / 61 ).

2 : المحلى، ابن حزم - ( 9 / 402 ).

3 : المحلى، ابن حزم - ( 9 / 402 ).

## المطلب الثالث:

### سبب الخلاف في شهادة النساء في الحدود

1. تمسك الجمهور (الأئمة الأربعة) بآيات وأحاديث اعتبروها نصا في العدد والمعدود .
2. تمسك ابن حزم بظواهر الآيات والأحاديث التي جعلت شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ، وتعميمها على جميع الحقوق، بينما رأى الأئمة الأربعة أنها مخصوصة بآيات وأحاديث أخرى.
3. القاعدة التي اعتمدها الجمهور (الأئمة الأربعة) ولم يأخذ بها ابن حزم ، وهي أن الحدود تدرأ بالشبهات .
4. اعتبار الشافعي شهادة النساء ، شهادة استثنائية إنما شرعت للضرورة ، وما شرع للضرورة ، لا يثبت به ما لا ضرورة لإثباته.

## المطلب الرابع:

### مناقشة وترجيح

مناقشة أدلة الجمهور:

مناقشة استدلالهم بالآيات:

أما قولهم: إن قبول شهادة النساء مكان كل رجل امرأتين مع الرجال في الزنا مخالف للعدد .

فقد يرد عليه ويقال:

1. ليس المطلوب أربعة رجال ، وإنما المطلوب أربع شهادات كاملات، والشهادة الكاملة هي

إما شهادة رجل أو امرأتين تقومان مقام الرجل.

2. ثم ليس في النص دليل على أن الزيادة على أربعة لا تجوز، وإنما أقل القليل أربعة.

أما قولهم: إنه مخالف للمعدود ، لأن الآية نص في الذكورة.

فقد يرد عليه ويقال: إن أكثر أوامر الشرع بخطاب المذكر مع انعقاد الإجماع على أن النساء

يشاركن الرجال في أحكام تلك الأوامر<sup>1</sup>، فلا تقول النساء ليس علينا إقامة الصلاة لأن الآية نزلت

تخاطب الرجال!.

فعلماء الأصول على أن المؤنث يدخل في لفظ المذكر<sup>2</sup>، ولكن يجب على ذلك:

---

1 : الأحكام للآمدي ، ( 2 / 267).

2 : المسودة ، آل تيمية، ( 1 / 89).

1. أن المؤنث لا يدخل في جمع المذكر المكسر غالباً<sup>1</sup>.

2. أن جمع التذكير إذا أطلق، لا يكون ظاهراً في دخول المؤنث ومستلزماً له ، وذلك أن النساء

وإن شاركن الرجال في كثير من أحكام التذكير، فيفارقن الرجال في كثير من الأحكام الثابتة

بخطاب التذكير، كأحكام الجهاد في قوله تعالى: M: u t s r 2

وأحكام الجمعة في قوله تعالى: M: ! " # \$ % & ' ( )

\* + , - . 1 2 3 4 5 6 3، إلى غير ذلك من

الأحكام، ولو كان جمع التذكير مقتضياً لدخول الإناث فيه، لكان خروجهن عن هذه الأوامر

على خلاف الدليل، وهو ممتنع، فحيث وقع الاشتراك تارة، والافتراق تارة، علم أن ذلك إنما هو

مستند إلى دليل خارج، لا إلى نفس اقتضاء اللفظ لذلك<sup>4</sup>.

### مناقشة الاستدلال بالحديث :

يرد على الحديث بذات الرد على الآيات..

---

1 : المعتمد، أبو الحسين المعتزلي (1 / 194). رفع الحاجب ، السبكي، (3 / 205). غاية الوصول ، الأنصاري

- (1 / 64).

2 : الحج: 78.

3 : الجمعة: 9.

4 : الإحكام للآمدي - (2 / 268).

## مناقشة الاستدلال بالإجماع ومخالفة جمهور العلماء:

### الرد على الإجماع:

قال ابن حزم ردا على احتجاجهم بالإجماع: فان ادعوا إجماعا على أن لا يقبلن في الحدود أكذبهم عطاء ، فان قالوا: خالف جمهور العلماء قلنا: وأنتم خالفتم في أن لا يقبلن النساء منفردات في الرضاع جمهور العلماء، وأما مالك فقياس بعض الأموال على الديون المؤجلة ولم يقس عليها العتق، وقبل امرأتين لا رجل معهما مع يمين الطالب في الأموال والقسامة وما نعلم له سلفا في هذا...<sup>1</sup>

### مناقشة استدلالهم بالآثار:

مناقشة الاستدلال بالآثار الوارد عن الزهري:

قال ابن حزم: وأما خبر الزهري: مضت السنة من النبي ﷺ. ومن أبي بكر t. وعمر t أن لا تجوز شهادة النساء في الطلاق. ولا في النكاح ولا في الحدود ، فبلية لأنه منقطع ، من طريق إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف، عن الحجاج بن أرطأة وهو هالك...<sup>2</sup>

### مناقشة الأدلة العقلية :

تدور الأدلة العقلية على أن في شهادة النساء شبهة والحدود تسقط وتدرأ بالشبهات ، ولعل ابن حزم لا يخالف في الضعف الواقع في شهادة النساء بقدر مخالفته في كون الشبهة مسقطة للحد ، إذ أن القاعدة المسلمة عند الجمهور أن الحدود تدرأ بالشبهات، بينما هذه القاعدة غير قائمة أصلا ،  
لأسباب:

---

1 : المحلى ، ابن حزم ، ( 9 / 401 ).

2 : المحلى، ابن حزم ، ( 9 / 403 ).

1. أن الحدود كما لا تقوم بالشبهات فإنها كذا لا تندفع بالشبهات ، 7 M8 V V 14

{ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا } | { z y

يَخَافًا إِلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَحْتَمِلَا فَرَجُوعَهُمَا عَلَيْمَا فَمَا آفَنَدْتُمْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ

اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوها وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ 1 .

وجه الدلالة :

بين الله تعالى أنه لا يجوز تجاوز حدود الله تعالى ، والتهاون فيها ، ودفعها بشبهات ضعيفة يوقع في ذلك التهاون.

2. أن مرجع الجمهور — الأئمة الأربعة — في هذه القاعدة حديث : "ادرأوا الحدود بالشبهات" 2 ،

وهذا الحديث لا يصح ، قال ابن حزم : فلما اختلفوا وجب أن ننظر في اللفظ الذي يتعلق به من

تعلق أيصح أم لا؟ فنظرنا فيه فوجدناه قد جاء من طرق ليس فيها عن النبي ﷺ نص ولا كلمة

وإنما هي عن بعض أصحاب من طرق كلها لا خير فيها . 3

---

1 : البقرة: ٢٢٩ .

2 : قال في التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - (4 / 160): رواه الترمذي والحاكم والبيهقي من طريق الزهري، عن عروة عن عائشة بلفظ: "ادرعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله؛ فإن الإمام أن يخطئ في العفو، خير من أن يخطئ في العقوبة"، وفي إسناده يزيد بن زياد الدمشقي، وهو ضعيف، قال فيه البخاري: منكر الحديث.

3 : الخلى، ابن حزم، (11 / 154).

3. وهذا لفظ إن استعمل أدى إلى إبطال الحدود جملة على كل حال، وهذا خلاف إجماع أهل الإسلام وخلاف الدين وخلاف القرآن والسنن ، لأن كل أحد هو مستطيع على أن يدرأ كل حد يأتيه فلا يقيمه، فبطل أن يستعمل هذا اللفظ وسقط أن تكون فيه حجة لما ذكرنا.<sup>1</sup>

4. ثم لا سبيل لأحد إلى استعماله لأنه ليس فيه بيان ما هي تلك الشبهات، فليس لأحد أن يقول في شيء يريد أن يسقط به حدا هذا شبهة، إلا كان لغيره أن يقول: ليس بشبهة، ولا كان لأحد أن يقول في شيء لا يريد أن يسقط به حدا: ليس هذا شبهة، إلا كان لغيره أن يقول: بل هو شبهة، ومثل هذا لا يحل استعماله في دين الله تعالى لأنه لم يأت به قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا سقيمة.<sup>2</sup>

### مناقشة من اعتبر أن شهادة النساء شهادة استثنائية إنما شرعت للضرورة:

لقد اعتبر علماء الحنفية شهادة النساء شهادة أصلية ، لا شهادة ضرورة ، وقالوا:  
 "إنها حجة أصلية بمثلة شهادة الرجال، ولكن فيها ضرب شبهة باعتبار نقصان عقل النساء لتوهم الضلال والنسيان لكثرة غفلتهن، ولهذا ضمت إحدى المرأتين إلى الأخرى ليكونا كرجل واحد في الشهادة، فإنما لا يثبت بهذه الشهادة ما يندرى بالشبهات كالحدود."<sup>3</sup>

وقال علماء الحنفية: هي شهادة أصلية بدليل وجوب العمل بها مع القدرة على شهادة الرجال ولو كانت ضرورية لما سمعت مع القدرة على شهادة الرجال.<sup>4</sup>

1 : المحلى، ابن حزم، (11 / 154).

2 : المحلى، ابن حزم ، (11 / 154).

3 : أصول السرخسي - (2 / 285).

4 : تخريج الفروع على الأصول، الزنجاني، (1 / 267).

أما ما قاله الشافعي من أن شهادة المرأة هي نهاية التكتشف والتبرج ، وخاصة في الحدود التي ربما توقعها في النظر على العورات وما إلى ذلك ..

فيرد عليه بما قاله ابن حزم: وأما من احتج بتخصيص ما لا يجوز أن ينظر إليه الرجال ، فباطل وما يحل للمرأة من النظر إلى عورة المرأة إلا كالذي يحل للرجل من ذلك ولا يجوز ذلك إلا عند الشهادة أو الضرورة كنظرهم إلى عورة الزانيين والرجال والنساء في ذلك سواء.<sup>1</sup>

### مناقشة أدلة ابن حزم :

مناقشة الاستدلال بالآية : M [ Z Y ^ \ ` a b

c d e f g h i j k l m n<sup>2</sup>

1. لا يسلم أن هذه الآية عامة في جميع الحقوق ، لأنها جاءت في سياق آية الدين التي تتحدث عن المعاملات المالية.

2. لو كانت الآية عامة في كل الحقوق إذا لاستوى عدد الشهود في جميع الحقوق كما استوى نوع الشهود عند ابن حزم في جميع الحقوق ، فلما وجدنا أن الله تعالى قد فرق بين عدد الشهود بين حق وآخر تبين أن الآية غير عامة في جميع الحقوق.

3. ثم لو سلمنا أن الآية عامة في جميع الحقوق غير أنها مخصوصة بالآيات والأحاديث التي استدلت بها الأئمة الأربعة.

---

1 : الخلى، ابن حزم - (9 / 403).

2 : البقرة: 282.



2. أن هذا الحديث تلقته الأمة بالقبول وعملت به.

3. اتفاق العلماء على العمل بهذا الحديث وعلى رأسهم الأئمة الأربعة.

4. إن الحديث إذا كثرت طرقه، وعليه عمل الجمهور، وتلقته الأمة بالقبول، فإنه يرتقي إلى مرتبة

الحسن ويوجب العمل به، قال ابن حجر: "إن اتفاق الأمة على تلقي خبر غير ما في الصحيحين

بالقبول، ولو كان ضعيفا يوجب العمل بمدلوله"<sup>1</sup>.

5. إن الروايات الموقوفة للحديث روايات صحيحة.<sup>2</sup>

ثانيا: هناك أدلة أخرى من الكتاب والسنة تقوي مبدأ درء الحدود بالشبهات، منها:

1. قوله تعالى: MM QPON TSR U V W X

ZY [ \ ] ^ \_ ` a b c d L<sup>3</sup>.

وجه الدلالة:

جعل الله تعالى الإكراه شبهة قوية تدرأ عقوبة الردة.

2. 7 M8 3 2 4 5 6 7 8 9 ; < = >

@ BA C D E F G H I J K L M N<sup>1</sup>.

---

1 :النكت على ابن الصلاح، أحمد علي ابن حجر العسقلاني ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، 1400هـ، (288/1).

2 : انظر كتاب: الشبهات المسقطه للحدود، عقيلة حسين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ، 1424هـ - 2003م ، 67.

3 : النحل: ١٠٦.

## وجه الدلالة:

جعل الله عز وجل الجهل عذرا لصاحبه وسببا للمغفرة.<sup>2</sup>

وكما ذهب أكثر القدماء إلى الأخذ بمبدأ: درء الحدود بالشبهات، كذا ذهب أكثر المعاصرين إلى الأخذ بهذا المبدأ<sup>3</sup>.

غير أن لبعض المعاصرين رأيا مخالفا في الموضوع، إذ يرى أن مبدأ درء الحدود بالشبهات لا يمثل قاعدة نصية، بل هو قاعدة فقهية، فلا حرج على من لم يأخذ بها من الفقهاء.<sup>4</sup>

غير أنه يبين أن الخلاف مجرد خلاف لفظي، إذ يقول: وبين مما سلف أن ابن حزم وإن أنكر القاعدة بالصياغة التي يتداولها بها الفقهاء، فإنه لا يخالف في مؤداها وهو عدم جواز إقامة الحد حيث لم يثبت ارتكاب الجريمة، ووجوب إقامة الحد كلما ثبت لدى القاضي ارتكاب الجريمة الموجبة له.<sup>5</sup>

وبعد أن عرضت سابقا لمذهب ابن حزم في رد مبدأ درء الحدود بالشبهات، وأدلته، ثم عرضت هنا أدلة جمهور علماء المسلمين من الأئمة الأربعة وغيرهم، أحلص إلى ترجيح ما ذهب إليه الجمهور لقوة أدلتهم الأخرى التي تؤيد الأخذ بهذا المذهب واعتباره.

---

1 : الأنعام: ٥٤ .

2 : الشبهات المسقطه للحدود، عقيلة حسين : 77 .

3 : مثل: عبد القادر عوده: التشريع الجنائي في الإسلام، عبد القادر عوده، دار التراث، القاهرة - ( 1 / 207 ). ومصطفى الزرقا: المدخل الفقهي العام، الزرقا، ( 1 / 291 ). وعبد الكريم زيدان: الفصل، زيدان، ( 5 / 63 ).

4 : في أصول النظام الجنائي الإسلامي، د.محمد سليم العوا، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006م، (ص: 130).

5 : في أصول النظام الجنائي الإسلامي، د.محمد سليم العوا، نخصة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006م، (ص: 132).

غير أنني أتساءل هنا ، هل هناك شبهة في شهادة النساء، وأين تكمن هذه الشبهة ؟

لقد أرجع الجمهور ، الشبهة التي ردوا فيها شهادة النساء لسببين:

1. البدلية.

2. نقص النساء.

مناقشة شبهة البدلية:

قال القائلون بهذه الشبهة إنه لما قال الله تعالى : ﴿ م ا ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن ﴾

بدلاً من شهادة الرجال ، فشهادتها إذن ضعيفة ، لا تصلح للحدود، وهنا أنقل كلام الشيخ محمود

شلتوت<sup>2</sup> للرد عليهم ، إذ يقول: " وإذا كانت الآية ترشد إلى أكمل وجوه الاستيثاق، وكان

المتعاملون في بيئة يغلب فيها اشتغال النساء بالمبيعات وحضور مجالس المداينات، كان لهم الحق في

الاستيثاق بالمرأة على نحو الاستيثاق بالرجل. هذا وقد نص الفقهاء على أن من القضايا ما تقبل فيه

شهادة المرأة وحدها، وهي القضايا التي لم تجر العادة باطلاع الرجال على موضوعاتها، وعلى أن منها

ما تقبل فيه شهادة الرجل وحده، وهي القضايا التي تثير موضوعاتها عاطفة المرأة ولا تقوى على

---

1 : البقرة: ٢٨٢ .

2 : محمود شلتوت : ( 1383 هـ = 1963 م): فقيه مفسر مصري، ولد في منية بني منصور (بالبحيرة) وتخرج

بالازهر (1918) وتنقل في التدريس إلى أن نقل للقسم العالي بالقاهرة (1927) وكان داعية إصلاح نير الفكرة،

يقول بفتح باب الاجتهاد، وسعى إلى إصلاح الأزهر فعارضه بعض كبار الشيوخ وطرد هو ومناصروه، فعمل في

المحاماة وأعيد إلى الأزهر، فعين وكيلاً لكلية الشريعة ثم كان من أعضاء كبار العلماء ، ومن أعضاء مجمع اللغة

العربية ، ثم شيخاً للأزهر (1958) إلى وفاته: الأعلام للزركلي - ( 7 / 173 ) .

تحملها، على أنهم قد رأوا قبول شهادتها في الدماء إذا تعينت طريقا لثبوت الحق واطمئنان القاضي إليها وعلى أن من القضايا ما تقبل فيها شهادتهما معا.

وما لنا نذهب بعيدا وقد نص القرآن على أن المرأة كالرجل سواء بسواء في شهادة اللعان، وهو ما شرعه القرآن بين الزوجين حينما يقذف الرجل زوجته وليس له على ما يقوله شهود 7 8

M } ~ أَرْوَاجُهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ ③ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ

⑥ وَالْخَمْسَةَ أَنْ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿

لَمِنَ الْكَذِبِينَ ⑧ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ⑩ L<sup>1</sup>.

أربع شهادات من الرجل، يعقبها استمطار لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ويقابلها ويبطل عملها أربع شهادات من المرأة يعقبها استمطار غضب الله عليها إن كان من الصادقين.

فهذه عدالة الإسلام في توزيع الحقوق العامة بين الرجل والمرأة، وهي عدالة تحقق أهما في الإنسانية سواء<sup>2</sup>.

وهذا الفهم قد سبق إليه ابن القيم وشيخه ابن تيمية، فقد نقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية كلاما قريبا من هذا، فقال: "القرآن لم يذكر الشاهدين، والرجل والمرأتين في طرق الحكم التي يحكم بها الحاكم، وإنما ذكر النوعين من البيئات في الطرق التي يحفظ بها الإنسان حقه .

1 : النور: ٦ - ٩ .

2 : الإسلام عقيدة وشرعية، محمود شلتوت ، دار الشروق، القاهرة - بيروت ، الطبعة السابعة عشر ، 1417هـ/1997م، 241.

ثم قال :كل هذا \_الأوامر التي وردت في الآية\_ نصيحة لهم ، وتعليم وإرشاد لما يحفظوا به حقوقهم ،  
وما تحفظ به الحقوق شيء ، وما يحكم به الحاكم شيء ، فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين

والمرأتين ، فإن الحاكم يحكم بالنكول واليمين المردودة ، ولا ذكر لهما في القرآن.<sup>1</sup>

### مناقشة شبهة النقص:

مناقشة: نقص عقل النساء :

بينما يغلب على الاتجاهات العصرية المختلفة الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل، ورمي الدين بغمط المرأة حقوقها، وإثارة الشبهات من هذا الباب، وربما يتذرعون ببعض الأحاديث والآثار التي تنسب النقص للمرأة، يناقش البايرتي<sup>2</sup> من ينسب النقص للنساء في عقولهن ، فيقول: "لا نقصان في عقلهن فيما هو مناط التكليف"<sup>3</sup>.

ويبين ذلك فيقول إنَّ عند النساء من الاستعدادات والملكات ما يجعلها إزاء التكليف هي والرجل سواء بسواء.<sup>4</sup>

فكيف يفسر إذن أن الله تعالى قد جعل شهادتها نصف شهادة الرجل ؟

قد يفسر ذلك بعدة أمور، منها:

1. إن جعل الشارع الاثنتين في مقام رجل ليس لنقصان الضبط، بل لإظهار نقص درجتهم على الرجال ليس غير ، وقد نرى كثيرا من النساء يضبطن أكثر من ضبط الرجال لاجتماع خاطرهن

---

1 : الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، محمد بن أبي بكر ( ابن قيم الجوزية - توفي : 751هـ) تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ / 1995م ، (54).

2 : محمد بن محمود بن أحمد البايرتي ، الحنفى ، أخذ عن أبي حيان وعن شمس الدين الأصبهاني ، وكان فاضلا صاحب فنون وافر العقل ، وصنف النقود والردود شرحا لمختصر ابن الحاجب وشرح عقيدة النصير الطوسي ، مات سنة 786 وقد جاوز السبعين : الدرر الكامنة ، ابن حجر - (6 / 1).

3 : العناية شرح الهداية، البايرتي - (10 / 383).

4 : العناية شرح الهداية، البايرتي - (10 / 383).



فالأمر إذن يتعلق بالمران والخبرة وكثرة الممارسة للعمل ، والصلة به .

3. قال محمد عبده<sup>1</sup> : تكلم المفسرون في هذا وجعلوا سببه المزاج ، فقالوا : إن مزاج المرأة يعتريه البرد فيتبعه النسيان ، وهذا غير متحقق ، والسبب الصحيح أن المرأة ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوزات، فلذلك تكون ذاكرتها فيها ضعيفة ولا تكون كذلك في الأمور المتزلية التي هي شغلها ، فإنها فيها أقوى ذاكرة من الرجل ، يعني أن من طبع البشر ذكرانا وإناثا أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم ويكثر اشتغالهم بها ، ولا ينافي ذلك اشتغال بعض نساء الأجانب في هذا العصر بالأعمال المالية فإنه قليل لا يعول عليه ، والأحكام العامة إنما تناط بالأكثر في الأشياء وبالأصل فيها .<sup>2</sup>

4. إنما وصف الرجل مع المرأتين بهذا الوصف لضعف شهادة النساء وقلة ثقة الناس بها ؛ ولذلك وكل الأمر فيه إلى رضا المستشهدين ، ثم بين علة جعل المرأتين بمثلة رجل واحد بقوله - عز وجل - : أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى أي حذر أن تضل إحداهما أي تخطئ لعدم ضبطها وقلة عنايتها فتذكر كل منهما الأخرى . بما كان فتكون شهادتها متممة لشهادتها ؛ أي

---

1 : الشيخ محمد عبده : (1323هـ - 1905 م) : ولد في شنرا وتعلم بالجامع الأحمدي، بطنطا، ثم بالأزهر، وتصوف وتفلسف، وعمل في التعليم، وكتب في الصحف ولا سيما جريدة (الوقائع المصرية) وقد تولى تحريرها، وأجاد اللغة الفرنسية بعد الأربعين، سجنه الإنجليز مدة ، ثم نفوه على الشام، وسافر إلى باريس فأصدر مع صديقه وأستاذه جمال الدين الأفغاني جريدة (العروة الوثقى) وعاد إلى بيروت فاشتغل بالتدريس والتأليف ، وعاد إلى مصر سنة 1306 هـ وتولى منصب القضاء، ثم جعل مستشارا في محكمة الاستئناف، فمفتيا للديار المصرية واستمر إلى أن توفي في الإسكندرية، ودفن في القاهرة، من كتبه : رسالة التوحيد و الإسلام والرد على منتقديه : الأعلام للزركلي - (6 / 252).

2 : الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، تحقيق: د. محمد عمارة، دار الشروق، بيروت - القاهرة، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م، (4 | 732).

إن كلا منهما عرضة للخطأ والضلال ، أي الضياع وعدم الاهتمام إلى ما كان وقع بالضبط

فاحتيج إلى إقامة الشنتين مقام الرجل الواحد.<sup>1</sup>

وبهذا ومن خلال كلام العلماء الذين مر ذكرهم تبين أن شخصية المرأة إزاء التكليف مساوية لشخصية الرجل.

فإذا سقطت الشبهة في شهادة النساء ، فهل تقبل في الحدود؟

هناك شرط مهم في اعتبار الشهادة ، وهو : أن تكون بين الشاهد وبين الواقعة التي يشهد بها ، صلة تجعله مؤهلاً للدراية بها والشهادة فيها.<sup>2</sup>

يقول الشيخ مصطفى السباعي<sup>3</sup> : وإذا لاحظنا أن الإسلام \_ مع إباحته للمرأة التصرفات المالية \_ يعتبر رسالتها الاجتماعية هي التوفر على شؤون الأسرة، وهذا ما يقتضيها لزوم بيتها في غالب الأوقات ، فلا يتيسر لها أن تحضر مجالس الخصومات التي تنتهي بجرائم القتل وما أشبهها ، وإذا حضرها فقلّ أن تستطيع البقاء إلى أن تشهد جريمة القتل بعينها ، وتظل رابطة الجأش ، بل الغالب

---

1 : تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا (1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م - (3 / 103).

2 : المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق - بيروت ، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م ، 147.

3 : مصطفى السباعي : من مواليد حمص في سوريا، عام : 1915م، في أسرة عريقة معروفة بالعلم، شارك في مقاومة الاحتلال الفرنسي ، ثم انتقل إلى الدراسة في مصر في الأزهر، وشارك في مقاومة الإنجليز ، وتعرف هناك إلى الإخوان المسلمين ، ليرجع إلى سوريا ، فيؤسس جماعة الإخوان ، وكان له مشاركة في الحياة السياسية، والعلمية، والقانونية، والثقافية ، وغيرها من المجالات، ثم أصابه مرض أقعد جسمه استمر ثماني سنوات، ليموت سنة : 1384هـ/1964م: من أعلام الحركة الإسلامية، عبد الله العقيل، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1420هـ/2000م، 254. مصطفى السباعي بأقلام محبيه وعارفيه، محمد مصطفى السباعي، دار الوراق، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.

أما إن لم تستطع الفرار تلك الساعة ، كان منها أن تغمض عينيها وتولول وتصرخ ، وقد يغمى عليها، فكيف يمكن بعد ذلك أن تتمكن من أداء الشهادة ، فتصف الجريمة والجرمين وأداة الجريمة وكيفية وقوعها؟ ومن المسلم به أن الحدود تدرأ بالشبهات ، وشهادتها في القتل وأشباهه تحيط بها شبهة عدم إمكان تثبتها من وصف الجريمة لحالتها النفسية عند وقوعها.<sup>1</sup>

وعليه يترجح لي عدم قبول شهادة النساء في الحدود، ليس لنقصهن إزاء التكليف ولا لما قاله الجمهور من شبهة البدلية، ولا لمجرد الأنوثة ، فليست الأنوثة ولا الذكورة معيارا لرد الشهادة وقبولها، فقد تقبل شهادة النساء وحدهن ، كما في الرضاع وعيوب النساء، كما تقبل شهادة الرجال وحدهم ، وقد تقبل شهادة النساء مع الرجال، كما هو في الأموال، ولكن لضعف تحقق الصلة بين الشاهد والمشهود به ، لما جبلت عليه النساء من عاطفة، وضعف يزلزل كيانها في ميدان الجريمة.

ولكن هذا لا يعني إهدار شهادة المرأة هنا، وإنما يمكن أن يستند إليها الإمام فيما شاء من عقوبة رادعة للمجرم \_ التعازير \_ كما يراها ، حتى لا تضيع الحقوق على أصحابها ، ولا تعم الفوضى بالمجتمع ، وبخاصة إذا علمنا تعريف العلماء للبيئة القضائية وما يدخل فيها ، قال ابن القيم:

ومن ذلك لفظ البيئة قصرت بها طائفة فأخرجت منه الشاهد واليمين وشهادة العبيد العدول الصادقين المقبولي القول على الله ورسوله، وشهادة النساء منفردات في المواضع التي لا يحضرهن فيه الرجال كالأعراس، والحمامات وشهادة الزوج في اللعان إذا نكلت المرأة، وأيمان المدعين ونحو ذلك ما يبين الحق أعظم من بيان الشاهدين وشهادة القاذف وشهادة الأعمى على ما يتيقنه وشهادة أهل الذمة على الوصية في السفر إذا لم يكن هناك مسلم وشهادة الحال في تداعي الزوجين متاع البيت وتداعي

---

1 : المرأة بين الفقه والقانون ، د. مصطفى السباعي، دار الوراق - الرياض - المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة السابعة، 1420 هـ / 1999م، 28.

النجار والخياط آلتهما ونحو ذلك وأدخلت فيه طائفة ما ليس منه كشهادة مجهول الحال الذي لا يعرف بعدالة ولا فسق وشهادة وجوه الأجر ومعاهد القمط<sup>1</sup> ونحو ذلك والصواب أن كل ما بين الحق فهو بينة ولم يعطل الله ولا رسوله حقا بعدما تبين بطريق من الطرق أصلا بل حكم الله ورسوله الذي لا حكم له سواه أنه متى ظهر الحق ووضح بأي طريق كان وجب تنفيذه ونصره وحرّم تعطيله وإبطاله.<sup>2</sup>

وقال في الطرق الحكمية:

فطرق الحكم شيء ، وطرق حفظ الحقوق شيء آخر ، وليس بينهما تلازم ، فتحفظ الحقوق بما لا يحكم به الحاكم مما يعلم صاحب الحق أنه يحفظ به حقه ، ويحكم الحاكم بما لا يحفظ به صاحب الحق حقه.<sup>3</sup>

---

1 : قال الرازي : و القمطُ : ما يشد به الأخصاص ومنه: قوله معاهد القمط ، قلت قال الأزهرى وفي حديث شريح أنه قضى بالخص للذي تليه معاهد القمط ، و قُمطُهُ: شرطه التي يشد به من ليف أو خوص أو غيره: مختار الصحاح ، الرازي- (1 / 560).

2 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (1 / 264).

3 : الطرق الحكمية، ابن القيم - (104).

المبحث السادس :

الحكم بالشاهد واليمين في الأموال، وفيه المطالب التالية

المطلب الأول :

مذهب الأئمة الأربعة، الحكم بالشاهد واليمين في الأموال، وأدلتهم.

المطلب الثاني :

مذهب ابن حزم، الحكم بالشاهد واليمين في الأموال ، وأدلته.

المطلب الثالث:

سبب الخلاف في الحكم بالشاهد واليمين في الأموال.

المطلب الرابع:

مناقشة وترجيح.

## المطلب الأول:

### مذهب الجمهور (الأئمة الأربعة)، في الحكم بالشاهد واليمين في الأموال

ذهب الأئمة الثلاثة مالك<sup>1</sup> والشافعي<sup>2</sup> وأحمد<sup>3</sup> إلى تخصيص الحكم بالشاهد واليمين بالمال أو ما يؤول إلى مال، كالخلع، والرهن، والضمان.

بينما ذهب الإمام أبو حنيفة<sup>4</sup> إلى عدم جواز الحكم بالشاهد واليمين بالكلية أصلاً، لا في الأموال ولا في غيرها .

وليس الكلام هنا في جواز الحكم بالشاهد واليمين من عدمه وإنما سقت رأي الإمام أبي حنيفة هنا لأنه يتوافق مع رأي الأئمة الثلاثة الآخرين في عدم جواز الحكم بالشاهد واليمين فيما سوى الأموال، وفيما لا يؤول إلى مال، من أحكام الأبدان، كالطلاق، والنكاح، والعدة.

---

1: المدونة، مالك - (96 / 2). التاج والإكليل، العبدري - (181 / 6). الفواكه الدواني، النفراوي - (1 / 83).

2: الأم، الشافعي - (91 / 7).

3: مسائل الإمام أحمد - (386 / 2). النكت، ابن مفلح - (314 / 2). شرح الزركشي على مختصر الخرقي - (392 / 3).

4 : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني - (6/225). تبين الحقائق، الزيلعي - (189 / 4).

## أدلة الجمهور (الأئمة الثلاثة):

الأدلة من السنة:

1. عن عمرو بن دينار<sup>1</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، قال عمرو بن دينار في الأموال<sup>2</sup>. قال ابن عبد البر: وله أكثر من طريق عن عمرو بن دينار.<sup>3</sup>

وجه الدلالة:

قال الشافعي: فإذا قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد وقال عمرو\_ وهو الذي روى الحديث\_ في الأموال ، ورواية أخرى في الدين، والدين مال<sup>4</sup>، دل ذلك على أنه لا يقضى بها،

---

1: عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثقة ثبت ، مات سنة ست وعشرين ومائة: تقريب التهذيب - (1 / 734).

2: مسند الشافعي - (1 / 149). مسند أحمد بن حنبل - (1 / 323): تعليق شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط سلم ، وقد جود إسناده النسائي في السنن الكبرى. السنن الكبرى للبيهقي - (10 / 167).

3: الاستذكار - (7 / 117).

4: هذه الرواية في مسند الشافعي ، : مسند الشافعي - (1 / 150). معرفة السنن والآثار للبيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلنجي، دار قتيبة دمشق، دار الوعي حلب، دار الوفاء- القاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة - (14 / 292): عن جعفر بن محمد قال : سمعت الحكم بن عتيبة ، يسأل أبي - وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم - أفضى النبي ﷺ باليمين مع الشاهد ؟ قال : « نعم ، وقضى بها علي بن أظهر كم » قال مسلم : قال جعفر : « في الدين ».

في غير ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مثل معناه.<sup>1</sup>

2. عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " استشرت جبريل في القضاء باليمين مع الشاهد ، فأشار علي بذلك في الأموال لا تعدو ذلك " <sup>2</sup> .

### وجه الدلالة:

- هذا الحديث نص، بأن القضاء بالشاهد واليمين محدود بالأموال، أو ما يؤول إلى مال.<sup>3</sup>
- ولأن القضايا في الأعيان لا تستعمل على العموم ، لحدوثها في مخصوص.<sup>4</sup>

### الأدلة من القياس:

قياسا على الشاهد والمرأتين ، بجامع أهمما من وسائل الإثبات، والشاهد والمرأتان أقوى من الشاهد واليمين ، فلما لم يحكم بالشاهد والمرأتين في غير الأموال ، فأولى أن لا يحكم بالشاهد واليمين فيه .<sup>5</sup>

---

1: مختصر المزني - (1 / 306). الحاوي الكبير - (17 / 73).

2: قال ابن الملقن: هذا الحديث غريب لا أعلم من خرجه مع كثرة طرق هذا الحديث، البدر المنير، ابن الملقن - (9 / 669). وقال ابن حجر : ضعيف : التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - (4 / 493).

3: الحاوي الكبير ، الماوردي - (17 / 74).

4: الحاوي الكبير ، الماوردي - (17 / 73).

5: الحاوي الكبير، الماوردي - (17 / 74).

## الأدلة العقلية:

المنفعة : ولأن الأموال نفع جهات تملكها ، فاتسع حكم الشهادة بها ، ولما ضاقت جهات ما عدا الأموال ضاق حكم الشهادة بها، فأبيح الشاهد واليمين في المال أو ما يؤول إليه ، ولم ييح فيما سوى ذلك .<sup>1</sup>

الحاجة: لما كان التعامل بالأموال أكثر المعاملات، فلو نسبت المعاملات في الأنكحة \_وغيرها\_ إلى المعاملات في البيوع لوجدت البيوع أكثر بلا شك، ولهذا من حكمة الله \_ عزّ وجل \_ ورحمته أنه وسع البيّنة في الأموال لكثرة تلبس الناس بها<sup>2</sup>، فأباح الشاهد واليمين في المعاملات المالية توسيعاً على الناس، ولم ييحها فيما سوى ذلك .

---

1: الحاوي الكبير، الماوردي - (74 / 17).

2: الشرح الممتع على زاد المستقنع ، العثيمين - (451 / 15).

## المطلب الثاني :

### مذهب ابن حزم في الحكم بالشاهد واليمين في الأموال ، وأدلته

قال ابن حزم بعد أن ساق النصوص التي تميز الحكم بالشاهد واليمين : فهذه آثار متظاهرة لا يحل الترك لها فالواجب أن يحكم بذلك في الدماء، والقصاص والنكاح والطلاق<sup>1</sup>.

### أدلة ابن حزم :

من السنة:

1. عن ابن عباس <: (أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد)<sup>2</sup>.

2. عن جابر بن عبد الله <: (أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد)<sup>3</sup>.

3. عن أبي هريرة <: (أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد)<sup>4</sup>.

---

1: المحلى، ابن حزم - (9 / 405).

2: مر تخرجه ، صفحة: 239

3: مسند أحمد بن حنبل - (305/3): تعليق شعيب الأرنؤوط : الحديث إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين غير جعفر - وهو ابن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب - فمن رجال مسلم.

4: سنن ابن ماجه - (2 / 793) : قال الشيخ الألباني : صحيح.

## وجه الدلالة في الأحاديث:

الأحاديث عامة في جميع الحقوق إن كانت في الأموال أو في غيرها، فتخصيص الحكم بالشاهد واليمين بالأموال ، لا معنى له لأنه تخصيص للخبر بلا دليل<sup>1</sup>.

## من القياس<sup>2</sup>:

قياسا على الشاهدين بجامع أنهما من وسائل الإثبات، (فما كان بينة في الأموال ، جاز أن يكون بينة في غيرها، كالشاهدين)<sup>3</sup>.

قياسا على يمين المدعي في النكول بجامع أنهما من وسائل الإثبات ولأن يمين المدعي في النكول ، لما جاز أن تثبت بها الأموال وغيرها، جاز أن يحكم بمثله في يمينه مع شاهده<sup>4</sup>.

---

1: الخلى - (9 / 405).

2: هذه ليست من استدلالات ابن حزم نفسه، وإنما وجدته في الحاوي من باب ذكر أدلة الخصم.

3: الحاوي الكبير، الماوردي - (17 / 73).

4: الحاوي الكبير، الماوردي - (17 / 73).

## المطلب الثالث:

### سبب الخلاف في الحكم بالشاهد واليمين في الأموال

1. ذهب القائلون بالحكم بالشاهد واليمين من الأئمة الأربعة أنه مخصوص بالأموال أو ما يؤول

إلى مال ، لعدة أسباب ، وهي :

أولاً: أن الحديث: (قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد) نص في تخصيص الأموال دون

غيرها.

ثانياً: بالقياس العكسي-وقد وضحناه آنفاً-: قياساً على الحكم بالشاهد والمرأتين .

ثالثاً: للحاجة، والمصلحة: أباح ذلك في الأموال دون غيرها.

2. أن الأئمة الأربعة اتجهوا إلى توسيع وسائل الإثبات في المال، أو ما يؤول إلى مال، بينما

ضيقوا فيما سواه.

3. أن ابن حزم تمسك بعموم النص الذي يميز القضاء بالشاهد واليمين، ولم يثبت عنده ما يخص

هذا العموم، فلربما لم يبلغه الحديث ، أو لم تثبت عنده الزيادة على الحديث، أو لم تقو عنده

على التخصيص وذلك أنهما من قول راوي الحديث وليست من المتن.



## المطلب الرابع:

### مناقشة وترجيح

مناقشة الاستدلال بالأحاديث عند المانعين:

لا يزيد ابن حزم في الرد على أدلة الجمهور بأنه لا يوجد دليل يخصص الحكم في الشاهد واليمين ، في المال ، أو ما يؤول إلى مال ، دون ذلك، ولكن عندنا زيادة من كلام راوي الحديث الذي احتج به الجمهور، وهو عمرو بن دينار، وعمرو بن دينار تابعي من الثقات ، كما مر بالتعريف به، فما هو حكم هذه الزيادة؟

حكم زيادة الثقة:

ذهب ابن الصلاح في ذلك مذهبا ، قال فيه:<sup>1</sup>

وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام :

1. أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد .

---

1: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن(ابن الصلاح ( 643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، 1406هـ - 1986م - (1 / 86).  
روضة الناظر، ابن قدامة - (1 / 124). الموافقات - (4 / 373). إرشاد الفحول، الشوكاني - (1 / 154).  
فواتح الرحموت، الأنصاري - (3 / 91).

2. أن لا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ،  
ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا ، فهذا مقبول ، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق  
العلماء عليه.

3. ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك  
الحديث.

فكان هذا التقسيم عند أهل الحديث، بينما ذهب الأصوليون والفقهاء إلى قبول الزيادة من الثقة،  
باللفظ أو بالمعنى، سيما أننا نقبل حديثه إذا انفرد به <sup>1</sup>.

فحكم الزيادة التي بين أيدينا، القبول على مذهب أهل الحديث، ومذهب الأصوليين والفقهاء.

أما الحديث الثاني، حديث: (استشرت جبريل..)، فحديث ضعيف، كما قال ابن حجر، ولا يحتاج  
بالضعيف.

#### مناقشة الاستدلال بالقياس:

أما القياس على الشاهد والمرأتين ، فلا يسلم به ، وذلك لأن ابن حزم ، يقبل مكان كل رجل امرأتين  
في كل الحقوق، حتى في الحدود ، كما مر معنا<sup>2</sup>.

---

1: المستصفى، الغزالي - (1 / 133).

2: صفحة : 217.

## مناقشة أدلة ابن حزم:

اعتمد ابن حزم على أنه لا يجوز تخصيص أحاديث الشاهد واليمين بلا دليل، ولكن قد يرد عليه فيقال : إنه قد ورد الدليل بالتخصيص ، كما هو في حديث عمرو بن دينار.

لأن قضايا الأعيان لا يدعى فيها العموم.<sup>1</sup>

### الرد على القياس :

ابن حزم لا يستدل بالقياس أصلاً. والقياس على الشاهدين منتقض بالشاهد والمرأتين،<sup>2</sup> فكما لا يحكم بالشاهد والمرأتين، في غير الأموال \_ على مذهب الأئمة الأربعة \_ كذا لا يحكم بالشاهد واليمين بغير الأموال، أو ما يؤول إلى مال.

والقياس على اليمين في النكول ، فلوجوبها عن اختيار المدعى عليه فعمت في حقه ، واليمين مع الشاهد وجبت من غير اختيار ، فجعلت مقصورة على ما اتسع حكمه ، ولم يضق.<sup>3</sup>

---

1: الحاوي الكبير ، الماوردي - (74 / 17).

2: الحاوي الكبير، الماوردي - (74 / 17).

3: الحاوي الكبير، الماوردي - (74 / 17).

## الترجيح:

أرى ترجيح رأي المانعين ، الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد، وذلك للأسباب التالية:

1. لحديث عمرو بن دينار، وتخصيصه الحديث بالأموال، وقد بينت حكم زيادة الثقة على المتن.
2. أننا ينبغي أن نتشدد في غير المعاملات المالية لقلة وقوعها ، أكثر من تشددنا في الأموال، التي يكثُر التعامل فيها.
3. أننا ينبغي أن نتشدد في غير المعاملات المالية لخطرها ، أكثر من تشددنا في الأموال، فالدماء والنكاح والقصاص عظيمة الخطر كبيرة الأثر، فينبغي الاحتياط لها.
4. كيف يحكم في النكاح ، بشاهد ويمين ، وقد اشترط النبي في النكاح شاهدي عدل فقال:  
( لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن  
تشاحروا فالسلطان ولي من لا ولي له )<sup>1</sup>.

---

1: صحيح ابن حبان ، محمد بن حبان البستي (354هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ، 1414 هـ - 1993م، حققه: شعيب الأرنؤوط (9 / 386). قال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن.

المبحث السابع:

الإقرار المركب، بين جواز التجزئة ، على المقر ، وعدمها ، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول:

مذهب الجمهور القائلين بجواز تجزئة الإقرار المركب.

المطلب الثاني:

مذهب ابن حزم القائل بعدم جواز تجزئة الإقرار المركب.

المطلب الثالث:

سبب الخلاف في جواز التجزئة على المقر.

المطلب الرابع:

مناقشة وترجيح.

## المطلب الأول :

### مذهب الجمهور القائلين بجواز تجزئة الإقرار المركب

#### تعريف الإقرار المركب :

هو الإقرار بالواقعة الأصلية ثم اقتراها بواقعة أخرى منفصلة عنها، مثل: إذا أقر بدين وادعى سداده، أو المقاصة فيه، أو الإبراء منه.<sup>1</sup>

#### مذهب الجمهور (الأئمة الأربعة) في تجزئة الإقرار المركب :

ذهب الحنفية،<sup>2</sup> والمالكية في المشهور،<sup>3</sup> والشافعية في الأظهر،<sup>4</sup> والحنبلية في الراجح،<sup>5</sup> إلى جواز تجزئة الإقرار المركب.

---

1 : وسائل الإثبات، الزحيلي، ( 261/1).

2 : المسبوط للسرخسي - ( 27 / 18). بدائع الصنائع ، الكاساني - ( 114 / 16).

3 : الذخيرة ، القرافي - ( 303 / 9). البيان والتحصيل ، محمد بن احمد بن رشد(ت: 450هـ)، تحقيق: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ/1988م - ( 479 / 10).

4 : منهاج الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار المعرفة، بيروت - ( 68 / 1). تحفة المحتاج بشرح المنهاج، الهيتمي - ( 238 / 4).

5 : الكافي في فقه ابن حنبل، ابن قدامة - ( 576 / 4). المدع، ابن مفلح - ( 326 / 10).

## أدلة الجمهور:

1. الإقرار المركب مكون من دعويين، دعوى إثبات حق للغير ، وهذه تثبت بالإقرار، ودعوى تسليم الحق للغير، وهذه تحتاج إلى بينة<sup>1</sup>، فتحكمها القاعدة النبوية: (البينة على من ادعى واليمين على من أنكر)<sup>2</sup>، وهذا مثل: " أن يقال للرجل: لي عليك ألف، فيقول: قد قضيتها؛ لأن القضاء اسم لتسليم مثل الواجب في الذمة فيقتضي سابقة الوجوب، فكان الإقرار بالقضاء إقراراً بالوجوب ثم يدعي الخروج عنه بالقضاء فلا يصح إلا بالبينة"<sup>3</sup>.

2. في الإقرار المركب يحصل التناقض بين الإقرار الأول ، والدعوى الثانية، فيقدم الإقرار لأنه أقوى من الدعوى.<sup>4</sup>

---

1 : انظر: البيان والتحصيل، ابن رشد - (10 / 479). والهداية ، المرغيباني - (3 / 182). روضة الطالبين، النووي - (4 / 366).

2 : أخرجه الترمذي: سنن الترمذي - (3 / 626): : عن ابن عباس <: أن رسول الله ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه، وفي رواية: (البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : قال الشيخ الألباني : صحيح.

ولكن وإن حسنه الترمذي وصححه الألباني ولكن يلاحظ عليهما تساهلما في التصحيح، لذلك ذهب آخرون إلى تضعيف هذا الحديث لأنه مروى من طريق مسلم بن خالد، قال ابن الملقن: هذا الحديث رواه الدارقطني ، ثم البيهقي من حديث مسلم بن خالد الزنجي ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، مرفوعاً به سواء . ولم يضعفاه ، ومسلم هذا فيه مقال . وثقه قوم وضعفه آخرون ، لا جرم قال ابن عبد البر في «تمهيده» بعد أن أخرجه من هذه الطريق : في إسناده لين: البدر المنير، ابن الملقن - (8 / 513).

3 : بدائع الصنائع ، الكاساني - (7 / 208). مجمع الأثر ، شيخني زادة - (3 / 400).

4 : انظر: الذخيرة، القرافي، (9 / 303).

3. إذا حصل تضارب بين مركبي الإقرار المركب، نقدم الإقرار، عملاً بأول كلامه.<sup>1</sup>

4. يفرق بين الوقائع المركبة للإقرار، لأنها حيلة لدعوى البراءة مع السلامة من الالتزام<sup>2</sup>، فقد يتخذها الفسقة فرصة لأكل الحقوق، والتخلص من تبعاتها.

5. قياساً على استثناء الكل في الإقرار، مثل: إذا قيل: له علي ألف قضيتها إياه لزمه الألف ولم تسمع دعوى القضاء، لأنه أقر أن الألف عليه في الحال وقوله قضيتها يرفع ما أقر به كله فلم يقبل كاستثناء الكل.<sup>3</sup>

6. ولأنه بدعوى القضاء يكذب نفسه في الإقرار فلم تسمع كما لو قال له علي ألف ولا شيء له علي.<sup>4</sup>

---

1 : فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ( 936 هـ ) ومعه الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية، مصطفى بن حنفي الذهبي الشافعي ( 1280 هـ ) الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ( 386 / 1 ).

2 : تحفة المحتاج بشرح المنهاج، الهيثمي - ( 368 / 5 ). نهاية المحتاج، الرملي - ( 78 / 5 ).

3 : الكافي في فقه ابن حنبل، ابن قدامة - ( 576 / 4 ).

4 : الكافي في فقه ابن حنبل، ابن قدامة - ( 576 / 4 ).

## المطلب الثاني :

### مذهب ابن حزم القائل بعدم جواز تجزئة الإقرار المركب

مذهب ابن حزم، وأدلته :

ذهب ابن حزم ، وبعض الحنبلية كابن القيم إلى عدم جواز تجزئة الإقرار المركب ، فيما أن يؤخذ به كله، أو يترك كله إذا اتصل بما يفسده، أما أخذُ بعضه دون بعض فلا يجوز<sup>1</sup>.

أدلة ابن حزم وابن القيم:

1. عن محمد ابن أبي بكر الصديق < :أن رجلا استضاف ناسا من هذيل، فأرسلوا جارية تحتطب فأعجبت الضيف فتبعها فأرادها فامتنعت، فعاركها فانفلتت فرمته بحجر ففضت كبده فمات، فأنت أهلها فأخبرتهم، فأتوا عمر بن الخطاب فأخبروه، فقال عمر < : قتل الله لا يودى والله أبدا<sup>2</sup>.

وجه الدلالة :

أن عمر بن الخطاب < قبل إقرارهم ودعواهم، ولم يطلب على ذلك بينة، فلم يفرق بين مركبي الإقرار.

---

1 : الخلى، ابن حزم - (250 / 8). إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن قيم الجوزية - (364/ 3).

2 : روي في : مصنف عبد الرزاق - (435 / 9) ، و مصنف ابن أبي شيبة - (407 / 6) عن الزهري عن القاسم عن عبيد بن عمير. قال في البدر المنير - (7 / 9): وهو أثر جيد رواه البيهقي، بإسناد حسن.

2. الخبر الثاني: عن عبد الله بن عبيد بن عمير: غزا رجل فخلف على امرأته

رجلا من يهود، فمرَّ به رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول:

وأشعث غره الإسلام مني خلوت بعرسه<sup>1</sup> ليل التمام<sup>2</sup>

أبيت على ترائبها<sup>3</sup> ويمسى على جرداء لاحقة<sup>4</sup> الحزام

كأن مجامع الربلات<sup>5</sup> منها قيام ينهضون إلى فقام<sup>6</sup>

فدخل عليه فضربه بسيفه حتى قتله ، فجاءت اليهود يطلبون دمه فجاء

الرجل فأخبره بالأمر فأبطل عمر بن الخطاب دمه<sup>7</sup>.

وجه الدلالة: أن عمر **t** قبل الإقرار المركب بجزأيه ، ولم يطلب على ذلك

بينه.

---

1 : العرسُ: امرأة الرجل: كتاب العين، الخليل بن أحمد - (1 / 328).

2 : لَيْلُ التَّمَامِ: مكسور لا غير وهو أطول ليلة في السنة: مختار الصحاح، الرازي - (1 / 83).

3 : التَّرَائِبُ هِيَ : عِظَامُ الصَّدْرِ أَوْ مَا وَلِيَ التَّرْقُوتَيْنِ مِنْهُ: تاج العروس، الزبيدي (2 / 66).

4 : وَلَحِقَ لُحُوقًا بِالضَّمِّ ، أَي : ضَمَّرَ ، زَادَ الزَّمْحَشَرِيُّ : وَلَصِقَ بَطْنُهُ وَهُوَ مَجَازٌ . وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : فَرَسٌ لَاحِقٌ الْأَيْطَلِ ، مِنْ خَيْلِ لُحُقِ الْأَيْطَلِ : إِذَا ضُمَّرَتْ: تاج العروس ، الزبيدي - (26 / 350).

5 : الرِبْلَةُ: باطن الفخذ، مما يلي القبل إلى مؤخر العجز: كتاب العين، الخليل - (8 / 265).

6 : الفِئَامُ: الجماعة من الناس: كتاب العين، الخليل بن أحمد - (8 / 405).

7 : مصنف ابن أبي شيبة - (423/6). قال ابن عبد البر : هذا الخبر منقطع: الاستدكار، ابن عبد البر - (7 /

3. الخبر الثالث: عن أبي موسى الأشعري < قال: أتيت وأنا باليمن بامرأة فسألتهما؟ فقالت: ما تسأل عن امرأة حبلى ثيب من غير بعل أما والله ما خاللت خليلاً، ولا خادنت خدناً<sup>1</sup> مذ أسلمت، ولكني بينما أنا نائمة بفناء بيتي، فوالله ما أيقظني إلا الرجل حين ركبني، وألقى في بطني مثل الشهاب، فقال فكتبت فيها إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليّ أن وافني بها وبناس من قومها، فوافيته بها في الموسم فسأل عنها قومها؟ فأتنوا خيراً وسألها فأخبرته كما أخبرتني فقال عمر: شابة تهامية تنومت، قد كان ذلك يفعل، فمارها<sup>2</sup> عمر وكساها وأوصى بها قومها خيراً<sup>3</sup>.

وجه الدلالة: أن عمر < قبل الإقرار المركب بجزئية، ولم يطلب على ذلك بينة.

4. الأثر الرابع: عن سعيد بن المسيب<sup>4</sup>: أن رجلاً أتى امرأة ليلاً فجعلت تستصرخ، فلم يصرحها أحد، فلما رأت ذلك قالت: "رويدك، حتى أستعد وأهياً"، فأخذت فهراً<sup>5</sup>، فقامت خلف

1 : الخِذْنُ: الصَّاحِبُ: وَخِذْنُ الْجَارِيَةِ مُحَدَّثُهَا: مَقَائِيسُ اللُّغَةِ، ابْنُ فَارَسٍ - (2 / 130).

2 :مِيرة: طَعَامٌ: المَحْكَمُ وَالمَحِيطُ الأَعْظَمُ، ابْنُ سَيِّدِهِ - (14 / 366). تاج العروس ، الزبيدي - (14 / 162).

3 : مصنف ابن أبي شيبة - (6 / 515). المحلى، ابن حزم - (8 / 250)، قال ابن حزم : هذا خبر في غاية الصحة .

4 : سعيد بن المسيب : مدني تابعي ثقة وكان رجلاً صالحاً ، حج أربعين حجة ، وكان لا يأخذ العطاء وكانت له بضاعة يتجر بها ، وكان أعور ، وقد قيل انه كان فيمن أصلح بين عثمان وعلي مات سنة ثلاث وتسعين : التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (المتوفي : 256 هـ)، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد-(3 / 511). معرفة الثقات، العجلي - (1 / 405). مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان البستي (354 هـ)، حققه: مرزوق على إبراهيم، الطبعة الأولى، (1411 هـ / 1991 م)، دار الوفاء ، المنصورة - (1 / 105).

5 : الفِهْرُ: الحجر قدر ما يكسر به جوز، أو يدق به شيء، وعامة العرب تؤنثه، وتصغيره: فهيرة: كتاب العين، الفراهيدي - (4 / 45).

الباب، فلما دخل ثلغت به رأسه<sup>1</sup>، فارتفعوا إلى الضحاك بن قيس<sup>2</sup> فأبطل دمه<sup>3</sup>.

وجه الدلالة:

أن الضحاك قبل إقرار المرأة بجزئيه ، ولم يطلب على ذلك بينة.

أدلة عقلية:

1. لأن المقر بالإقرار المركب، أقر إقرارا مقيدا لا مطلقا فلا يجوز أن يلغى التقييد، ويحكم عليه بحكم

الإقرار المطلق<sup>4</sup>.

2. قال ابن القيم: ( إن إقرار المرء على نفسه شهادة منه على نفسه كما قال: تعالى: M "

1 V . - , + \* ) ( ' & % \$ #

DC BA @!> = < ; : 8 7 6 5 4 3 2

---

1 : تلغ: هشم الرأس، وثلغت رأسه ثلغا شدخته: كتاب العين - (401 / 4).

2 : الضحاك بن قيس بن خالد ، له صحبة روى عن النبي ﷺ شيئا يسيرا ويقال إنه لا صحبة له ، ورجح ابن حجر صحبته، وروى عن عمر بن الخطاب وروى عنه الحسن البصري وعروة بن الزبير وشهد فتح دمشق وسكنها إلى آخر عمره ، قتل يوم مرج راهط بالشام سنة ( 64 هـ ) : طبقات ابن خياط - (127/1). تاريخ دمشق، ابن عساكر - (280/24). الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر - (479/ 3).

3 : مصنف ابن أبي شيبة - (407 / 6) . المحلى، ابن حزم - (250 / 8).

4 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (364 /3).

L I H G F E<sup>1</sup> ولو شهد عليه شاهدان بألف مؤجلة لم يحكم عليه بما قبل الأجل

اتفاقا، فهكذا إذا أقر بما مؤجلة<sup>2</sup>. فقد اعتبر ابن القيم الإقرار المركب شهادة على النفس وقاسها على شهادة الرجلين، بجامع أنهما من وسائل الإثبات، فكما تقبل فيها القيود والاستثناءات فكذا تقبل في الإقرار المركب.

3. الكلام بأخره فلا يجوز أن يؤخذ منه بعضه ويلغى بعضه، ويقال: قد لزمك حكم ذلك البعض وليس علينا من بقية كلامك، فإن هذا يرفع حكم الاستثناء والتقييدات جميعها وهذا لا يخفي فساد<sup>3</sup>.

4. إن التفريق بينهما يضطر الإنسان للوقوع تحت الظلم أو الكذب، قال ابن القيم: ثم إن هذا على أصل من لا يقبل الجواب إلا على وفق الدعوى، يحول بين الرجل وبين التخلص من ظلم المدعي ويلجئه إلى أن يقر له بما يتوصل به إلى الإضرار به وظلمه، أو إلى أن يكذب بيانه، أنه إذا استدان منه ووفاه فإن قال: ليس له علي شيء لم يقبلوا منه لأنه لم يجب على نفي الدعوى وإن قال: كنت استدنت منه ووفيته لم تسمعوا منه آخر كلامه وسمعت منه أوله وإن قال: لم أستدن منه وكان كاذبا فقد ألجأتموه إلى أن يظلم أو يكذب ولا بد<sup>4</sup>.

---

1 : النساء:135.

2 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (3 / 364).

3 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (3 / 366).

4 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (3 / 366).

5. قياسا على استثناء البعض بكلام متصل بجامع إن كلا الأمرين إقرار<sup>1</sup>.

6. لا يجوز أخذ بعض كلامه دون بعض، فإما أن يكون مصدقا في كل كلامه أو يكذب في كل

كلامه ، فهذا نوع من التناقض الظاهر ، كما قال ابن حزم<sup>2</sup>.

---

1 : المغني، ابن قدامة - (5 / 286).

2 : المحلى، ابن حزم - (8 / 251).

## المطلب الثالث:

### سبب الخلاف سبب الخلاف في جواز التجزئة على المقر

الخلاف في هذه المسألة خلاف عقلي مجرد ، ليس له علاقة بالنصوص ، فلم يتنازع الفريقان لا في آية ولا في سنة ولا في إجماع ، ولا في قياس معتبر، وممن الممكن حصر أسباب هذا الخلاف في هذه النقاط:

1. أن الجمهور (الأئمة الأربعة) فصلوا بين مركبي الإقرار المركب، وتعاملوا مع كل مركب أنه كلام مستقل ، فالأول إقرار مقبول، والثاني دعوى تحتاج إلى بينة.
2. أنه لم يثبت عند ابن حزم ، وعند ابن القيم ما يفيد الالتزام ببعض كلام الإنسان، أو ببعض شهادته دون بعض.
3. الأصل عند ابن حزم وابن القيم، أن الرجل إما يصدق في كل كلامه أو يكذب في كل كلامه.
4. اعتماد ابن حزم على آثار عند الصحابة والتابعين ، تثبت دعواه.

## المطلب الرابع:

### مناقشة وترجيح

#### مناقشة أدلة الأئمة الأربعة:

ناقش ابن القيم، الأئمة الأربعة في تفريقهم بين مركبي الإقرار ، فقال:

(إن قيل: لم يقر بثبوت سابق وادعى قضاء طارئاً عليه ، قيل: لم يقر بثبوت مطلق بل بثبوت مقيد بقيد، وهو الزمن الماضي، ولم يقر بأنه ثابت الآن في ذمته، فلا يجوز إلزامه به الآن استناداً إلى إقراره به في الزمن الماضي، لأنه غير منكر ثبوته في الماضي وإنما هو منكر لثبوته الآن، فكيف يجعل مقراً بما هو منكر له؟!)

وقياسهم هذا الإقرار على قوله: له علي ألف لا يلزمي أو لا يثبت في ذمتي، قياس باطل، فإنه كلام متناقض لا يعقل، وأما هذا فكلام معقول، وصدقه فيه ممكن، ولم يقر بشغل ذمته الآن بالمدعى به فلا يجوز شغل ذمته به بناء على إقراره بشغلها في الماضي ، وما نظير هذا إلا قول الزوج كنت طلقتم امرأتي وراجعتها، فهل يجعل بهذا الكلام مطلقاً الآن؟ وقول القائل كنت فيما مضى كافراً ثم أسلمت، فهل يجعل بهذا الكلام كافراً الآن؟ وقول القائل كنت عبداً فأعتقني مولاي، هل يجعل بهذا الكلام رقيقاً؟ فإن طردوا الحكم في هذا كله، وطلّقوا الزوج، وكفّروا المعترف بنعمة الله عليه، وانه كان

كافرا فهداه الله، وأمروه أن يجدد إسلامه، وجعلوا هذا قنًا<sup>1</sup>، قيل: لهم فاطردوا ذلك فيمن قال: كانت هذه الدار، أو هذا البستان، أو هذه الأرض، أو هذه الدابة لفلان، ثم اشتريتها منه، فأخرجوها من ملكه بهذا الكلام وقولوا: قد أقر بما فلان ثم ادعى اشتراءها فيقبل إقراره ولا تقبل دعواه فمن جرت هذه الكلمة على لسانه، وقال الواقع فأخرجوا ملكه من يده، وكذلك إذا قالت المرأة: كنت مزوجة بفلان ثم طلقني، اجعلوها بمجرد هذا الكلام زوجته<sup>2</sup>.

بل إن ابن القيم أرشد من ابتلي بمثل هذه الوقائع إلى حيلة يخرج بها منها ، فقال:

(فالحيلة لمن بُليَ بهذا القول أن يستعمل التورية ويحلف ما استدان منه وينوي أن تكون ما موصولة فإذا قال: والله إني ما استدنت منه أي إني الذي استدنت منه وينفعه تأويله بالاتفاق إذا كان مظلوما كما لا ينفعه إذا كان ظالما بالاتفاق)<sup>3</sup>.

**مناقشة أدلة ابن حزم:**

**مناقشة الاستدلال بالآثار:**

قد يعترض على الاستدلال بهذه الآثار بما يلي:

1. هذه الآثار منقولة عن الصحابة والتابعين، وقد اختلف في الاحتجاج بقول الصحابي.

---

1 : القنُّ: هو العبد الذي مُلك هو وأبوه: مقاييس اللغة ، ابن فارس - (2 / 5).

2 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (365 / 3).

3 : إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم - (366 / 3).

2. هذه الآثار محمولة على أن البينة قامت على المدعي، أو على المقتول كما هو في الآثار التي

بين أيدينا، قال الشافعي في الأثر الأول: وهذا عندنا من عمر < أن البينة قامت عنده على

المقتول ، أو على أن ولي المقتول أقر عنده بما وجب له أن يقتل المقتول .<sup>1</sup>

3. إن هناك قرائن في هذه الآثار ، أو في روايات أخرى تفيد أن عمر طلب البينة في مثل هذه

الوقائع ، ففي رواية أخرى للأثر الثاني (قتل اليهودي) وَرَدَ أَنْ عَمَرَ قَالَ : (أَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلًا

كَانَ عِنْدَهُ مِنْ هَذَا عِلْمٍ إِلَّا قَامَ بِهِ ، فَقَامَ الرَّجُلُ فَأَخْبِرَهُ بِالْقِصَّةِ فَقَالَ : سَحَقَ وَبَعُدَ).<sup>2</sup>

فلم يبطل عمر < دم اليهودي إلا بعد البينة.

#### مناقشة الأدلة العقلية:

القول بأن الإقرار المركب إقرار مقيد، ليس مطلقا، فلا يجوز إلغاء القيد فيه ، يجب عليه ، أن الإقرار

المركب ليس إقرارا بواقعة واحدة مقيدة ، وإنما هو إقرار بواقعتين منفصلتين ، وإن بينهما صلة،

وبنفس الجواب يجب على القياس على (استثناء البعض).

#### مناقشة القياس:

اعتبار الإقرار شهادة على النفس وقياسها على شهادة الرجلين يجب عليه أن الإقرار المركب مركب

من شهادتين شهادة على النفس وهي تجوز، وشهادة للنفس وهي لا تجوز، وبنفس الجواب يجب

على القول بأن الكلام إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله.

---

1 : معرفة السنن والآثار للبيهقي - (14 / 208).

2 : مصنف ابن أبي شيبة - (6 / 423).

## الترجيح:

أرى ترجيح ما ذهب إليه الأئمة الأربعة في التفريق بين مركبي الإقرار، للأسباب التالية:

1. اعتمد ابن حزم ومن ذهب مذهبه في عدم جواز التفريق بين مركب الإقرار على أخبار عن

عمر < وعن سائر الصحابة ، هذه الأخبار ورد في روايات أخرى كما مر في المناقشة أن

عمر < قد طلب البينة فيها، مما دل على جواز التفريق.

2. لا تقبل دعوى بدون بينة، سواء كانت مركبة أو غير مركبة، لقول النبي @: (البينة على من

ادعى)<sup>1</sup>، وقبول الإقرار بجزئيه، قبول للدعوى بغير بينة.

3. الإقرار المركب شهادة على النفس وشهادة لها، والشهادة على النفس مقبولة ، لأنه ليس فيها

تهمة، أما الشهادة للنفس فمردودة ، لأن فيها تهمة جلب المغنم ودفع المغرم، لذلك يفرق

بينهما.

4. الأصل عدالة كل مسلم، فهو مصدق بكلامه ، فلا يؤخذ ببعض كلامه دون بعض ، ولكن

نظرا لفساد الذمم وتغير الأزمان، فإن كثيرا من الناس قد يخلط الصدق بالكذب ويجتزئ

على الحق، ويأكل أموال الناس بالباطل، لذلك سدا للذريعة لا تقبل أي دعوى أو أي إقرار

(للنفس) إلا ببينة.

---

1 : مر تخرجه صفحة: 218.

## المبحث الثامن :

تغليظ اليمين بين الجواز وعدمه

### المطلب الأول :

مذهب الجمهور في تغليظ اليمين .

### المطلب الثاني :

مذهب ابن حزم في تغليظ اليمين.

### المطلب الثالث :

سبب الخلاف .

### المطلب الرابع :

المناقشة والترجيح .

## المطلب الأول:

### مذهب الجمهور في تغليظ اليمين

**كيفية التغليظ:** تغليظ اليمين يكون بذكر أوصاف الله **U**، بأن يقول له القاضي - مثلا - قل: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب المدرك المهلك الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية، ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادّعاه، وهو كذا وكذا، ولا شيء منه.

والاختيار في صفة التغليظ إلى القاضي يزيد ما شاء من أسماء الله تعالى وصفاته وينقص ما شاء ولكن يحتاط فيها عن الواو العاطفة لئلا يتكرر عليه اليمين إذ المستحق يمين واحدة حتى لو قال والله والرحمن الرحيم تصير أيمانا.<sup>1</sup>

ذهبت المذاهب الأربعة الحنفية<sup>2</sup>، والمالكية<sup>3</sup>، والشافعية<sup>4</sup>، والحنبلية<sup>5</sup> إلى جواز تغليظ اليمين.

---

1 : لسان الحكام في معرفة الأحكام، إبراهيم بن محمد المعروف : بابن الشحنة الحلبي ( سنة 882 هـ )، البابي الحلبي، سنة النشر 1393هـ - 1973م، مكان النشر القاهرة - (1 / 231).

2 : بدائع الصنائع ، الكاساني ( دار الكتاب العربي ) - (6 / 228). المبسوط للسرخسي - (16 / 105).

3 : بداية المجتهد، ابن رشد - (2 / 466). مواهب الجليل، الخطاب - (8 / 268).

4 : الحاوي الكبير، الماوردي - (13 / 55). المهذب، الشيرازي - (2 / 322).

5 : المحرر في الفقه ، المجد ابن تيمية - (2 / 222). الإنصاف للمرداوي - (12 / 121).

## أدلة المذاهب الأربعة:

1. عن أنس >، أن الرجل كان يجعل للنبي ﷺ النخلات من أرضه، حتى فتحت عليه قريظة والنضير، فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان أعطاه، قال أنس <: " وإن أهلي أمروني أن آتي النبي ﷺ، فأسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه، وكان نبي الله ﷺ قد أعطاه أم أيمن > فأتيت النبي ﷺ، فأعطانيهن، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي، وقالت: والله لا نعطيكاهن وقد أعطانيهن. فقال نبي الله ﷺ: " يا أم أيمن اتركيه ولك كذا وكذا"، وتقول: كلا والذي لا إله إلا هو. فجعل يقول كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله أو قريبا من عشرة أمثاله<sup>1</sup>.  
وجه الدلالة: حلفت أم أيمن > بالله، وغلظت اليمين بقولها: لا إله إلا هو، (و لم ينكر عليها رسول الله @ فعرفنا أن تغليظ اليمين بذكر الصفات حسن)<sup>2</sup>.

2. روى ابن عباس أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فسأل النبي ﷺ الطالب البيئنة فلم تكن له بيئنة، فاستحلف المطلوب، فحلف بالله الذي لا إله إلا هو، فقال رسول الله ﷺ: "بلى قد فعلت، ولكن قد غُفِرَ لك بإخلاص قول لا إله إلا الله"<sup>3</sup>.

## وجه الدلالة:

- أن النبي ﷺ لم ينكر على الرجل حلفه باليمين المغلظة، فدل على جوازها.
- أن النبي ﷺ أثنى على تغليظه اليمين بلا إله إلا الله، فدل على استحبابها.

---

1 : متفق عليه: صحيح البخاري - (4 / 1510). صحيح مسلم - (5 / 163). واللفظ لمسلم.

2 : المسوط للسرخسي - (16 / 104).

3 : سنن أبي داود - (3 / 225). قال الألباني : صحيح.

3. عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: " رأى عيسى بن مريم رجلا يسرق، فقال له: أسرقت؟ قال: كلا والله الذي لا إله إلا هو، فقال عيسى # آمنتُ بالله وكذبتُ عيني "1 .

وجه الدلالة :

إن عيسى # قال : كذبت عيني مبالغة في تصديق الحالف بالله تعالى<sup>2</sup> ، فهذه صيغة من صيغ الحلف بالله فيها تغليظ لم ينكرها رسول الله @.

أدلة من الأخبار:

1. عن ابن عباس < قال: قال عمر <: (فلا والله الذي لا إله إلا هو، لو أن لي الدنيا بما فيها لافتديت به من هول ما أمامي قبل أن أعلم الخير)<sup>3</sup>.

2. لما أتى عبد الله بن مسعود < جمرَةَ العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة وجعل يرمى الجمرَةَ على حاجبه الأيمن، ثم رمى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، ثم قال: والله الذي لا إله إلا هو من ههنا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة<sup>4</sup>.

3. في الخبر عن عثمان < انه قال لبعض الصحابة : أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو أتعلمون

---

1 : صحيح البخاري - (3 / 1271).

2 : فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، محمد عبد الرؤوف المناوي (1031هـ)، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1994 م. (4 / 8).

3 : مسند أحمد بن حنبل - (1 / 46): تعليق شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير داود بن عبد الله.

4 : سنن الترمذي - (3 / 245). قال الشيخ الألباني : صحيح.

أن رسول الله ﷺ قال: "من يتناع بئر رومة<sup>1</sup> غفر الله له، فابتعتها بكذا و كذا وأتيته فقلت : قد ابتعتها بكذا قال: اجعلها سقاية للمسلمين و أجرها لك، قالوا: اللهم نعم<sup>2</sup>.

4. قال عبد الله بن مسعود < : والذي لا إله إلا هو ما أذكر ما غير<sup>3</sup> من الدنيا إلا كالثغب<sup>4</sup> شرب صفوه وبقي كدره<sup>5</sup>.

### وجه الدلالة في الأخبار:

هذه أخبار عن الصحابة تدل على أن كثيرا من الصحابة كانوا يحلفون ويغلطون اليمين من غير أن ينكر بعضهم على بعض ، فدل على جواز التغليظ.

### أدلة عقلية على جواز تغليظ اليمين:

1. قال القرافي: والحالف مخبر عن أمر نفسه فاتهم فشرع له الزاجر<sup>1</sup>، أي أن الحالف إذا حلف يمينا مغلظة بأسماء الله وصفاته فإن هذا يمنعه من الكذب، فكأنه ينفي عن نفسه التهمة .

---

1 : بئر رومة: اسم لبئر معروفة في المدينة ، وهذه البئر كانت ليهودي يبيع ماءها للمسلمين كل قرية بدرهم فاشتراها عثمان رضي الله عنه وأوقفها للمسلمين على أن له أن يشرب منها كما يشربون :صحيح البخاري بشرح البغا- (3 / 1021) (2 / 827).

2 : صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة (311هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت ، 1390هـ - 1970م ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي، الأحاديث مذيلة بأحكام الأعظمي والألباني عليها - (4 / 119): قال الأعظمي : إسناده حسن لغيره.

3 : ما غير : يعني ما بقي، فالغابر هو الباقي ، ومنه قول الله ﷻ  $oM \ 8 \ q \ p \ r \ s \ L$  الشعراء: يعني ممن تخلف فلم يمض مع لوط : غريب الحديث لأبي عبيد - (4 / 80).

4 : الثغب: الموضع المظئن في أعلى الجبل، يستنقع فيه ماء المطر: غريب الحديث لأبي عبيد- (4 / 80).

5 : صحيح البخاري - (3 / 1082).

2. شرعت اليمين المغلظة لتباين ما قد ألفه الإنسان من أيمانه بالله في أثناء كلامه (يمين اللغو)<sup>2</sup>

، فيكون أزجر وأردع<sup>3</sup> أي أن الإنسان قد يكون اعتاد يمين اللغو فيحلف ولا يلقي لذلك

بالا، فإذا غلظت اليمين تذكر وانزجر.

3. ينتفي باليمين المغلظة تأويل ذوي الشبهات<sup>4</sup>.

4. إن القصد باليمين الزجر عن الكذب، وهذه الألفاظ أبلغ في الزجر، وأمنة من الإقدام على

الكذب<sup>5</sup>، قال ابن العربي: "وإن غلظنا فليس على معنى أن ما ليس بمغلظ ليس بيمين،

ولكن على معنى الإرهاب على الخالف فإنه كلما ذكر بلسانه الله U حدث له غلبة الحال

من الخوف، وربما اقتضت له رعدة، وقد يرهب بما على المحلوف له"<sup>6</sup>

---

1 : الذخيرة، القرافي - (72 / 11).

2 : لَعَا يُلْعُو لَعْوًا. وذلك في لَعُو الأيمان. واللَعَا هو اللَعُو بعينه. قال الله تعالى: M ! " # \$ % &

' ( ) \* + , - . / O L البقرة: ٢٢٥ ، أي ما لَمْ تَعْقِدُوهُ بقلوبكم. والفقهاء يقولون: هو قولُ الرَّجُل لا والله، وبلى والله. وقوم يقولون: هو قولُ الرَّجُل لسوادٍ مُقْبِلًا: والله إنَّ هذا فلانٌ، يظنُّه إياه، ثم لا يكون كما ظنَّ. قالوا: فيمينه لغوٌ، لأنَّه لم يتعمَّد الكذب: مقاييس اللغة، ابن فارس - (206 / 5).

3 : الحاوي الكبير، الماوردي - (55 / 13).

4 : الحاوي الكبير، الماوردي - (55 / 13).

5 : المجموع، تكملة محمد نجيب المطيعي - (217 / 20).

6 : أحكام القرآن لابن العربي - (128 / 2).



## المبحث الثاني:

### مذهب ابن حزم في تغليظ اليمين

مذهب ابن حزم ، وأدلته:

ذهب ابن حزم إلى عدم جواز تغليظ اليمين، فقال: وليس على من وجبت عليه يمين أن يحلف إلا بالله تعالى أو باسم من أسماء الله تعالى.<sup>1</sup>

أدلة ابن حزم:

1. قول الله [ Z Y X W V U T S R Q M U

j i h gf e dc ba ` \_ ^ ] \

z y x w v u t s r q p o n m lk

{ ~ نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَيْمِينَ }<sup>2</sup>.

---

1 : المحلى. ابن حزم - (383 / 9).

2 سورة المائدة: 106.

2. قوله M:U فَإِنَّ © عَلَيَّ أَنَّهُمَا أَسْتَحَقَّ إِثْمًا فَاخْرَانَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ

بِاللَّهِ لَشَهَدْنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَدْتَهُمَا وَمَا أَعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ

الظَّالِمِينَ<sup>1</sup> L.

3. قوله M:U { ~ أَرْوَجُهُمْ وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحْلِهِمْ © شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ

الصَّادِقِينَ<sup>2</sup> L.

4. قوله M:U وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ<sup>3</sup> L.

5. قوله M:U { z y xiv u t s | ~ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنْ أَكْثَرَ

النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ<sup>4</sup> L.

6. قول الله M:U وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلٌ أَدْرَجْتَ لِحَقِّ وَمَا أَنْتَ<sup>5</sup> L.

وجه الدلالة في الآيات:

قال ابن حزم: لم يأمر الله تعالى قط أحدا بان يزيد في الحلف على (بالله) شيئا فلا يجمل لأحد أن يزيد

على ذلك شيئا موجبا لتلك الزيادة.<sup>1</sup>

1 سورة المائدة، الآية 107.

2 سورة النور، الآية 6.

3 سورة النور، الآية 8.

4 سورة النحل، الآية 38.

5 سورة يونس، الآية 53.

## الأدلة من السنة:

1. عن ابن عمر رضي الله عنهما: عن النبي ﷺ قال: "ألا من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله".

فكانت قريش تحلف بأبائها فقال: "لا تحلفوا بأبائكم"<sup>2</sup>.

وجه الدلالة: هذا نص جلي على إبطال زيادتهم وإيجاهم من ذلك خلاف ما أمر الله تعالى به

في القرآن والسنة.

2. عن عبد الله بن عمر < قال: كان النبي ﷺ يحلف: "لا ومقلب القلوب"<sup>3</sup>.

وجه الدلالة: صح أن أسماء الله تعالى كلها يحلف الحالف بأيها شاء،<sup>4</sup> ولا يزيد عليها.

---

1 : الخلى، ابن حزم - (389 / 9).

2 : متفق عليه: صحيح البخاري - (1394 / 3) . صحيح مسلم - (81 / 5).

3 : صحيح البخاري - (2440 / 6).

4 : الخلى، ابن حزم - (390 / 9).

## سبب الخلاف في تغليظ اليمين

يرجع الخلاف إلى أسباب، منها:

1. يعتمد ابن حزم على نصوص من الكتاب والسنة أمرت بالتحليف باسم الله ولم ترد على ذلك، بينما يعتمد الجمهور ( الأئمة الأربعة ) على أحاديث لم ينكر فيها النبي ﷺ على من حلف وغلظ في اليمين.
2. يعتبر ابن حزم النصوص التي ورد فيها التغليظ أنها جاءت على سبيل المناشدة ، ولم ترد في دعوى قضائية.
3. يعتبر ابن حزم التغليظ زيادة على النص، وهذه الزيادة لا تجوز ، بينما يعتبر الجمهور ( الأئمة الأربعة ) أن هذه الزيادة زيادة خير ، على سبيل التأكيد ، أو التغليظ، أو الزجر.
4. يعتبر ابن حزم أن لفظ الجلالة: (الله) ، جامع لكل صفات الله تعالى، فيكتفى به.
5. بينما يعتبر الجمهور ( الأئمة الأربعة ) أنه لا بأس بالتذكير بصفات الله تعالى ، التي تدلّ على القوة والغلبة، فإن هذا أوقع في النفس.

### المناقشة والترجيح.

مناقشة أدلة الجمهور:

- الرد على الاستدلال بالحديث الأول ، بحديث أنس: عن أم أيمن:

لم يرد ابن حزم على هذا الحديث ، وإنما رد على أمثاله من الأحاديث، فاعتبرها أنها لا تصلح دليلاً لتعليق اليمين ، لأن اليمين الواردة فيه ، لم ترد في خصومة قضائية، والنبى ﷺ لم يحلف الخالف.

- الرد على حديث ابن عباس < قال: (فحلف بالله الذي لا اله إلا هو ...)

ضعف ابن حزم الحديث من ناحيتين :

(أ) من ناحية السند، فقال : وعلى كل حال فأبو يحيى<sup>1</sup> \_ وهو راوي الحديث \_ لا شيء.

(ب) ومن ناحية المعنى، فقال : هو حديث منكر مكذوب فاسد، لأن من الباطل المحال

أن يكون رسول الله ﷺ يأمره باليمين الكاذبة وهو ﷺ يدرى أنه كاذب فيأمره بالكذب ،

---

1 : أبو يحيى: مُصَدِّعُ أبو يحيى الأعرج المعرقب: مولى معاذ بن عفراء الأنصاري، أدرك عمر بن الخطاب ، روى عن: الحسن، والحسين، وعبد الله بن عباس وآخرين ، قال عمار الذهبي: كان مصدع أبو يحيى عالماً بابن عباس ، روى له الجماعة سوى البخاري ، قال ابن حجر: مصدع بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه أبو يحيى الأعرج المعرقب مقبول من الثالثة (الثالثة: من أفرد بصفة ك: " ثقة " أو " متقن " أو " ثبت " أو " عدل "): تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي (742 هـ ) ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1406هـ/ 1985 م - (28 / 14). تقريب التهذيب، ابن حجر - (185/2) (8 / 1) .

فعلى هذا الخبر ما هي إلا زيادة تخفيف موجبة للمغفرة للكاذب في يمينه مسهلة على الفساق  
أن يخلفوا بها كاذبين<sup>1</sup>.

### • الرد على حديث أبي هريرة < عن عيسى # :

قال ابن حزم : وحتى لو صح هذا فليس فيه أن عيسى # أمره بان يخلف كذلك في خصومة،  
ثم لو كان ذلك فيه فشرعية عيسى # لا تلزمنا إنما يلزمنا ما أتانا به محمد @<sup>2</sup>.

ويجاب على هذا الرد : أن الحديث صحيح ورد في البخاري ، كما مر في تحريجه.

أما الرد على الأخبار الواردة عن الصحابة ، فقد يؤخذ من كلام ابن حزم نفس الرد الذي رد فيه  
على الأحاديث، وهو أن هذه الأخبار لم تحدث في مجلس خصومة قضائية طلب فيه القاضي من  
المدعى عليه أن يخلف، فغلظ عليه اليمين.

### قد يُرد على الأدلة العقلية بالردود التالية:

1. أن لفظ الجلالة ( الله ) جامع لكل الأسماء ومعانيها، فالحلف بلفظ الجلالة يغني عن الحلف  
بسائر الأسماء والصفات.

2. أن الذي يتجرأ على أن يكذب باليمين العادية لن يتورع عن الكذب في سائر الأيمان، ولو  
كانت مغلظة.

### مناقشة أدلة ابن حزم:

يقال في الرد على الاستدلال بالكتاب:

---

1 : المحلى، ابن حزم - (9 / 388).

2 : المحلى، ابن حزم - (9 / 388).

1. الآيات ذكرت الحلف بالله إجمالاً، ولم تذكر الصيغ التفصيلية لهذه الأيمان.
2. الأيمان المغلظة بذكر أسماء الله وصفاته ، هي أيمان بالله إجمالاً، وأيمان مغلظة تفصيلاً ، فهي تدخل إذاً في دائرة الحلف بالله ولا تتعداه.
3. الآية الأولى تتحدث عن حلف الكتاني، لا عن حلف المؤمن.
4. أكثر الآيات لم ترد في خصومة قضائية.
5. ذكر الصفات يزيد في بيان ذات المقسم به، ولا يفيد تعدده.

#### الاستدلال بالسنة:

- **يرد على حديث ابن عمر < : من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله: أن في هذا الحديث من الفوائد الزجر عن الحلف بغير الله، وإنما خص في حديث عمر < بالآباء لوروده على سببه المذكور، أو خص لكونه كان غالباً عليه لقوله في الرواية الأخرى "وكانت قريش تحلف بآبائها" ويدل على التعميم قوله: "من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله"<sup>1</sup>، فتغليظ اليمين بأسماء الله وصفاته لا يدخل في النهي ، لأنه ليس من الحلف بغير الله.**
- **الحديث الثاني: ( لا ومقلب القلوب ):**

الحديث حجة على ابن حزم، وليس له، وذلك للأسباب التالية:

1. لأن هذه الصيغة: " لا ومقلب القلوب " ، هي من صيغ المبالغة والتأكيد ، قال المناوي: "وفي الحلف بهذه اليمين زيادة تأكيد، لأن الإنسان إذا استحضر أن قلبه

---

1 : فتح الباري، ابن حجر - (533/11).

وهو أعز الأشياء عليه بيد الله يقلبه كيف يشاء، غلب عليه الخوف فارتدع عن الحلف على ما لا يتحقق"<sup>1</sup>.

2. لم يحلف الرسول ﷺ هنا بلفظ الجلالة، وإنما حلف بصفة من الصفات تدل عليه، فكذلك لو حلف بأكثر من صفة.

### الترجيح :

أرى ترجيح رأي الأئمة الأربعة في جواز تغليظ اليمين ، وذلك للأسباب التالية:

1. حديث ابن عباس < الذي ضعفه ابن حزم ، قد صححه غيره من القدماء<sup>2</sup> والمعاصرين ، وقد صححه الألباني كما مر في تخريج الحديث.<sup>3</sup>

2. وحتى لو لم يصح حديث ابن عباس فإن الأحاديث الأخرى التي اتفق على بعضها البخاري ومسلم تدل على جواز التغليظ ، وحتى لو لم تذكر في واقعة خصومة وقضاء ، وذكرت على سبيل المناشدة والتأكيد، فإن هذا يثبت مشروعيتها بالجملة.

---

1 : فيض القدير ، المناوي- (5 / 213).

2 : قال صاحب البدر المنير: ( ... وأبو يحيى هذا وثقه ابن معين ، وقال ابن أبي حاتم : كان عالما بابن عباس ، وأما ابن حزم فإنه ذكره في محله من طريق أبي داود ثم قال : هذا حديث ساقط لوجهين :

أحدهما : أنه عن أبي يحيى وهو مصدع الأعرج مجرح ، قطعت عرقوباه في التشيع . والثاني : أن أبا الأحوص لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء ... ثم قال : وعلى كل حال فأبو يحيى لا شيء .

قلت \_أي صاحب البدر المنير\_ : قد عرفت أنت رواية حماد عن عطاء الذي قال إن سماعه منه قبل الاختلاط ، وقد عرفت حال أبي يحيى ؛ فبطل ما قاله أجمع : البدر المنير - (9 / 686).

3 : صفحة: 267.

3. ثم إن عمل الصحابة بتغليظ اليمين دون أن ينكر احدهم على الآخر يقوي مذهب من أخذ بالتغليظ.

## المبحث التاسع :

سماع الدعوى بعد اليمين:

المطلب الأول :

مذهب الحنفية، والشافعية والحنبلية في سماع الدعوى بعد اليمين .

المطلب الثاني :

مذهب المالكية في سماع الدعوى بعد اليمين.

المطلب الثالث :

مذهب ابن حزم في سماع الدعوى بعد اليمين.

المطلب الرابع :

سبب الخلاف.

المطلب الخامس :

مناقشة وترجيح.

## اختلف العلماء في سماع الدعوى بعد اليمين على ثلاثة مذاهب:

- المذهب الأول: الجمهور الذين ذهبوا إلى جواز سماع الدعوى بعد اليمين.  
المذهب الثاني: المالكية الذين ذهبوا إلى عدم جواز سماع الدعوى بعد اليمين إلا لعذر.  
المذهب الثالث: ابن حزم إلى عدم جواز سماع الدعوى بعد اليمين.  
وإليك بيان هذه المذاهب في المطالب التالية:

### المطلب الأول :

#### مذهب الحنفية، والشافعية، والحنبلية في سماع الدعوى بعد اليمين

ذهب جمهور الفقهاء الحنفية<sup>1</sup> والشافعية<sup>2</sup> والحنبلية<sup>3</sup> إلى أن حكم أداء اليمين هو انقطاع الخصومة للحال، لا مطلقاً، بل مؤقتاً إلى غاية إحضار البينة.

- 
- 1 : تحفة الفقهاء، السمرقندي - (2 / 99). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني - (6/229). البحر الرائق، ابن نجيم - (7 / 206). حاشية ابن عابدين - (7 / 438).
- 2 : الأم، الشافعي - (3 / 263). الحاوي الكبير، الماوردي - (16 / 314). المهذب، الشيرازي - (2 / 302). تحفة المحتاج بشرح المنهاج، الهيتمي - (10 / 449).
- 3 : الكافي، ابن قدامة - (4 / 462). دليل الطالب لنيل المطالب، مرعي بن يوسف الكرمي (1033هـ)، تحقيق: أبو قتيبة الفارابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ / 2004م - (1 / 348). منار السبيل في شرح الدليل، ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (المتوفي : 1353هـ)، المحقق : زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة 1409هـ - 1989م - (2 / 468)..

## الأدلة من السنة:

الحديث الأول : عن أم سلمة > قالت: قال رسول الله ﷺ : ( إنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو مما أسمع منه فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له به قطعة من النار)<sup>1</sup> .\*

## وجه الدلالة:

قال ابن حجر<sup>2</sup>: إن النبي ﷺ لم يجعل اليمين الكاذبة مفيدة حللاً، ولا قطعاً لحق الحق، بل نهاه بعد يمينه من القبض، وساوى بين حالتيه بعد اليمين وقبلها في التحريم، فيؤذن ذلك ببقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه، فإذا ظفر في حقه ببينة فهو باق على القيام بما لم يسقط، كما لم يسقط أصل حقه من ذمة مقتطعة باليمين.<sup>3</sup> وقال ابن بطلال<sup>4</sup>: فدل هذا أن يمين المدعى عليه لا يسقط الحق، وقطعه لا

---

1 : متفق عليه: صحيح البخاري - (2 / 951). صحيح مسلم - (5 / 128).

\* : لم يرد الاستدلال عند الجمهور بهذا الحديث ، غير أني جعلته من أدلة الجمهور لأن البخاري استدل به تحت باب : من أقام البينة بعد اليمين.

2 : ابن حجر العسقلاني: (852 هـ = 1449 م): أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، من أئمة العلم والتاريخ ، أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته ، بالقاهرة ، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره، وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل، أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها: (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ) ، و (لسان الميزان ) ، و (فتح الباري): ذيل تذكرة الحفاظ - (1 / 326). الأعلام للزركلي - (1 / 178).

3 : فتح الباري (289/5): نقله ابن حجر عن ابن المنير.

4 : ابن بطلال (449 هـ = 1057 م) علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال، أبو الحسن: عالم بالحديث، من أهل قرطبة ، أخذ عن: أبي عمر الطلمنكي ، وابن عفيف، وأبي المطرف القنازعي، ويونس بن مغيث. قال ابن

يوجب له ملكه، فهو كالقاطع الطريق لا يملك ما قطعه، ألا ترى أن النبي ﷺ قد نهاه عن أخذه بقوله: « فلا يأخذه ».<sup>1</sup>

### الحديث الثاني:

عن ابن عباس < : أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فسأل النبي ﷺ الطالب البيئنة فلم تكن له بيئنة فاستحلف المطلوب فحلف بالله الذي لا إله إلا هو فقال رسول الله ﷺ : « بلى قد فعلت ولكن قد غفر لك بإحلاص قول لا إله إلا الله ».<sup>2</sup>

### وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ أمر الحالف بالخروج من حق صاحبه أي: كأنه علم كذبه فلو حلفه ثم أقام بيئنة بمدعاه أو شاهدا ليحلف معه حكم بها.<sup>3</sup>

### الأدلة من الأخبار :

عن عمر < أنه قال: " البيئنة العادلة أحق من اليمين الفاجرة "،<sup>4</sup> ورواه البخاري<sup>5</sup> معلقا عن

---

بشكوال: كان من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة، شرح " الصحيح " في عدة أسفار، رواه الناس عنه ، واستقضى بحصن لورقة .

1 : شرح ابن بطلال - (72 / 15).

2 : مر تخريجه : صفحة 266.

3 : تحفة المحتاج بشرح المنهاج، الهيتمي - (449 / 10). نهاية المحتاج، الرملي - (356 / 8).

4 : السنن الكبرى للبيهقي - (182 / 10). إرواء الغليل ، الألباني - (263 / 8). قال الألباني: ضعيف.

5 : عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري : ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين، ودفن بخرتنك، قرية على فرسخين من سمرقند، وهو صاحب

مجموعة من التابعين : منهم: <sup>1</sup> طاوس<sup>1</sup>، وإبراهيم النخعي<sup>2</sup>، وشريح: البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة.<sup>3</sup>

### وجه الدلالة:

البينة العادلة أقوى من اليمين الفاجرة، فتقدم عليها ، ويقضى بها سواء كانت قبل اليمين ، أو بعد اليمين.

### القياس:

قياس البينة من المدعي بعد اليمين على الإقرار من المدعى عليه بعد اليمين، بجامع أن كلا منهما وسيلة للإثبات، فكما يجب الحكم بالإقرار بعد اليمين فكذلك بالبينة بعد اليمين.<sup>1</sup>

---

صحيح البخاري واسمه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، وهو أول مُصنَّف صنَّف في الصحيح المجرّد: تهذيب الأسماء ، النووي - (93 / 1).

1 : طاوس بن كيسان: كان فقيها عالما عابدا ورعا فاضلا ، أدرك سبعين شيخا من أصحاب رسول الله ﷺ ، مات بمكة سنة 106 هـ ، وكان له يوم مات بضع وسبعون سنة : المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، محمد بن جرير الطبري (310هـ ، 923م)، مؤسسة الأعلمي للطبوعات بيروت لبنان (124 / 1).

2 : إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي ، أحد الأئمة المشاهير، تابعي رأى عائشة رضي الله عنها ودخل عليها، ولم يثبت له منها سماع ، مات سنة ست وتسعين : الطبقات، خليفة بن خياط العصفري ( 240 هـ/854 م) ، دار طيبة - الرياض، الطبعة الثانية ، 1402 هـ - 1982م ، تحقيق : د. أكرم ضياء العمري - (157 / 1). مشاهير علماء الأمصار أعلام فقهاء الأقطار، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991 م دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة - (163 / 1). وفيات الأعيان - (25 / 1).

3 : صحيح البخاري - (952 / 2). السنن الكبرى للبيهقي - (182 / 10).

ووصل هذا الاسناد المعلق ابن حجر العسقلاني في: تعلقيق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ)، المحقق : سعيد القرقي ، الناشر : المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان - الأردن، الطبعة : الأولى ، 1405 - (393 / 3).

## أدلة من المعقول:

1. قال السرخسي<sup>2</sup>: إذا كان للمدعي بينة فالمنازعة لا تنقطع بالاستحلاف ، لأن البينة واليمين كل واحد منهما حق المدعي فله في الاستحلاف مقصود صحيح وهو وصوله إلى حقه في أقرب الأوقات لعلمه أن الخصم لا يحلف كاذبا فكان له أن يطلبه بذلك وعلى القاضي إجابته إليه.<sup>3</sup> ويشبهه كلام الشيرازي<sup>4</sup>، إذ يقول : وإن قال: لي بينة حاضرة، ولكني أريد أن أحلفه حلف لأنه قد يكون له غرض في إحلافه بأن يتورع عن اليمين فيقر وإثبات الحق بالإقرار أقوى وأسهل من إثباته بالبينة.<sup>5</sup>

2. يمكن أن نسمي هذا الدليل بدليل المصلحة، إذ يحقق المصلحة للمدعي بأن يثبت حقه سريعا من غير كثير عناء، من خلال استحلاف المدعى عليه، فإن كثيرا من الناس يخاف اليمين ، ومصلحة أخرى للقضاء لأن هذا يساهم في سرعة انقضاء المحاكمات.

---

1 : المهذب، الشيرازي - (302 / 2). الكافي في فقه ابن حنبل، ابن قدامة - (462 / 4).

2 : محمد بن احمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي (490 هـ - 1097 م): شمس الأئمة، صاحب الميسوط تخرج بعبد العزيز الحلواني، وأملى الميسوط وهو في السجن، تفقه عليه أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصري وغيره، وكان عالما أصوليا مناظرا : تاج التراجم في طبقات الحنفية - (18 / 1). معجم المؤلفين - (267 / 8).

3 : الميسوط للسرخسي - (140 / 30).

4 : إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزآبادي (476 هـ / 1083 م) ، هو الإمام المحقق المتقن المدقق ذو الفنون والتصانيف ، الزاهد، العابد، ولد وتفقه بفارس على أبي الفرج بن البيضاوي، وبالبصرة على الجوزي، ثم دخل بغداد وتفقه على أبي الطيب الطبري طاهر بن عبد الله، وسمع الحديث من البرقاني وغيره، وله تصانيف كثيرة، منها (التنبيه) و (المهذب) في الفقه، و (التبصرة) في أصول الشافعية، و (طبقات الفقهاء) و (اللمع) في أصول الفقه، وشرحه، و (الملخص) و (المعونة) في الجدل : تهذيب الأسماء - (737 / 1). الأعلام للزركلي - (51 / 1).

5 : المهذب - (302 / 2).

3. البينة الأصل واليمين بدل عنها فإذا حضر الأصل بطل البدل:

قال الكاشاني<sup>1</sup>: لأن البينة هي الأصل في الحجة لأنها كلام الأجنبي، فأما اليمين فكالخلف عن البينة لأنها كلام الخصم صير إليها للضرورة، فإذا جاء الأصل انتهى حكم الخلف فكأنه لم يوجد أصلاً.<sup>2</sup>

4. وقال ابن قدامة مؤكداً على نفس المعنى: لأن البينة الأصل واليمين بدل عنها ولهذا لا تشرع إلا عند تعذرهما، والبطل يبطل بالقدرة على المبدل كبطلان التيمم بالقدرة على الماء ولا يبطل الأصل بالقدرة على البدل ويدل على الفرق بينهما أنهما حال اجتماعها وإمكان سماعهما تسمع البينة ويحكم بها ولا تسمع اليمين ولا يسأل عنها.<sup>3</sup>

5. لا تتحقق البراءة ولا تنقطع الخصومة إلا بانقطاع البيئات : قال الشافعي: إنما يكون بريئاً ما لم تقم عليه بينة، فإذا قامت بينة فالحكم عليه أن يؤخذ منه بها.<sup>4</sup>

6. لأن في البينة إثباتاً ، وفي اليمين نفيًا ، والإثبات أولى من النفي .<sup>5</sup>

---

1 : أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (أو الكاساني ) ( 587 هـ / 1191م): فقيه حنفي، من أهل حلب، تفقه على علاء الدين السمرقندي، وتزوج ابنته فاطمة الفقيهة من أجل أنه شرح كتاب التحفة للسمرقندي هذا وسماه البدائع فجعله مهر ابنته، ومات سنة: 587هـ بحلب ، ودفن داخل مقام إبراهيم الخليل بظاهر حلب، له : (السلطان المبين في أصول الدين): تاج التراجم في طبقات الحنفية - (28/1). الأعلام للزركلي - (70 / 2).

2 : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع(دار الكتاب العربي) (229/6).

3 : المغني، ابن قدامة - (111 / 12).

4 : الأم، الشافعي - دار الفكر - (263 / 3).

5 : الحاوي الكبير، الماوردي - (314 / 16).

7. ليس سقوط الدعوى موجبا لسقوط الحق : لأن الحقوق لا تسقط إلا بقبض أو إبراء وليست

اليمين بقبض ولا إبراء .<sup>1</sup>

8. ولأن اليمين لو أزال الحق لاجترأ الفسقة على أخذ أموال الناس.<sup>2</sup>

9. لأنه يجوز أن يكون المدعي ما علم، وإن علم فلعله نسي.<sup>3</sup>

---

1 : الحاوي الكبير، الماوردي - (16 / 314).

2 : المبدع (المكتب الإسلامي) - (10 / 69).

3 : المجموع شرح المذهب ، تكملة المطيعي - (20 / 161).

## المطلب الثاني :

### مذهب المالكية في سماع الدعوى بعد اليمين

بعد الدراسة والتحقيق أرى أن مذهب المالكية ، توسط بين الجمهور ( الحنفية والشافعية والحنبلية ) الذين ذهبوا إلى جواز سماع الدعوى بعد اليمين مطلقا وبين ابن حزم الذي ذهب إلى المنع ، ويتلخص رأي المالكية في نقطتين:

أولاً: من حلف على دعوى ثم وجدت عليه بينة ( سواء كانت حاضرة أو غائبة غيبة قريية كجمعة)<sup>1</sup> فإن كان للمدعي عذر في تأخيرها (بأنه لم يعلم بها أو بغيبتها)<sup>2</sup> حكم له بها<sup>3</sup>، بعد أن يحلف بالله أنه ما علم بها.<sup>4</sup>

ثانياً: وإن لم يكن له عذر في ذلك فعن مالك فيها روايتان:

إحدهما: أنه يحكم له ببينته على كل حال ، لأن البينة العادلة أولى أن يقضى بها من اليمين الفاجرة، واحتج بأن له غرضاً صحيحاً في ذلك ، وهو سلوك أقرب الطرق وخفة الكلفة مع إمكان الاكتفاء<sup>5</sup>، وبأن اليمين لا تبرئ الذمة وإنما شرعت لقطع الخصومة .<sup>6</sup>

---

1: كفاية الطالب، ابن خلف - (2 / 444).

2: حاشية الدسوقي - (4 / 146).

3: الكافي، ابن عبد البر - (2 / 916). الذخيرة، القرافي - (11 / 74). التاج والإكليل، العبدري - (6 / 131).

4: التاج والإكليل، العبدري - (6 / 131). كفاية الطالب، ابن خلف - (2 / 444).

5: الكافي في فقه أهل المدينة، ابن قدامة - (2 / 916).

6: كفاية الطالب، ابن خلف - (2 / 444).

وهذا الرأي هو: استحسان بعض القرويين<sup>1</sup> ،<sup>2</sup> قال القرافي: وهو الأنظر الذي تقتضيه المصالح وظواهر النصوص.

والرواية الثانية عند المالكية: أنه لا يحكم بما لأنه كأنه أسقطها إذ علم بما ورضي بيمينه.<sup>3</sup> وهي المشهورة.<sup>4</sup>

توجيه المالكية لمذهبهم :

قال مالك: وجه الحكم في القضاء إذا أدلى الخصمان بحجتهم ففهم القاضي عنهما وأراد أن يحكم بينهما أن يقول لهما أَبَقَيْتُ لَكُمَا حَجَّةً؟ فإن قالوا: لا ، حكم بينهما ثم لا يقبل منه حجة بعد إنفاذ حكمه .

ولو قال له بقيت لي حجة أمهله فإن لم يأت بشيء حكم عليه فإن أتيا بعد ذلك يريدان نقض ذلك لم يقبل منهما إلا أن يأتيا بأمر يرى أن لذلك وجهها.<sup>5</sup>

---

<sup>1</sup> : قروي نسبة إلى القيروان، وقد مر التعريف بها ، صفحة: 33.

2: الذخيرة، القرافي - (74 / 11).

3: الكافي في فقه أهل المدينة، ابن عبد البر - (916 / 2).

4: الذخيرة، القرافي - (74 / 11). منح الجليل، عlish - (319 / 8).

5: التاج والإكليل، العبدري - (220 / 6).

## المطلب الثالث :

مذهب ابن حزم في سماع الدعوى بعد اليمين:

ذهب ابن حزم إلى أن أداء اليمين يسقط الحق ويسقط الدعوى، ولا يلتفت بعدها إلى بينة في هذه في تلك الدعوى بعدها إلا أن يكون عند المدعي بينة متواترة توجب صحة العلم ويقينه أن المدعى عليه حلف كاذباً<sup>1</sup>، وهذا رأي أبي عبيد ، وإسحاق ، وداود<sup>2</sup>.

أدلة ابن حزم، والممانعين:

دليل من السنة:

عن وائل بن حجر قال : كنت عند رسول الله ﷺ ، فأتاه رجلان يختصمان في أرض، فقال أحدهما: إن هذا انتزى على أرضي يا رسول الله في الجاهلية، وهو امرؤ القيس بن عابس الكندي وخصمه ربيعة بن عبدان، فقال له: بيتك، قال: ليس لي بينة، قال: يمينه، قال: إذا يذهب، قال: ليس لك إلا ذلك، قال: فلما قام ليحلف قال رسول الله ﷺ : من اقتطع أرضاً ظالماً لقي الله عز و جل يوم القيامة وهو عليه غضبان.<sup>3</sup>

---

1: الخلى، ابن حزم - (371 / 9).

2 : الحاوي ، الماوردي - (314 / 16).

3 : مسند أحمد بن حنبل - (317 / 4). تعليق شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم ، علقمة بن وائل وأبوه من رجال مسلم وبقيه رجاله ثقات رجال الشيخين .

## وجه الدلالة في الحديث:

قال ابن حزم : نص عليه الصلاة والسلام على أنه ليس للطالب إلا بينته أو يمين المطلوب فصح يقينا

أنه ليس إلا أحدهما لا كلاهما وبطل أن يكون له كلا الأمرين بيقين.<sup>1</sup>

## القياس:

1. قياس اليمين على الشهادة بجامع أن كلا منهما يترجح فيه جانب الصدق على جانب

الكذب، ويعتبر وسيلة في الإثبات ، فكما أن الشهادة يحكم بها ولا ينقض القضاء بعدها

فكذلك اليمين يحكم بها ولا ينقض الحكم بعدها فلا تسمع البينة.<sup>2</sup>

2. قياس الاستحلاف على البينة، بجامع أن حقه في أحدهما فلا يملك الجمع بينهما، فلو أقام

البينة لا تبقى له ولاية الاستحلاف فكذا إذا استحلف لا يبقى له ولاية إقامة البينة.<sup>3</sup>

3. قياس سقوط الحق على سقوط الدعوى بجامع التلازم بينهما، فسقوط الدعوى موجب

لسقوط الحق .<sup>4</sup>

---

1: الخلى، ابن حزم - (371 / 9).

2: وسائل الإثبات، محمد الزحيلي - ( 373/1 ).

3 : بدائع الصنائع ، الكاساني - (229/6).

4 : الحاوي ، الماوردي - (314 / 16).

## المطلب الرابع :

### سبب الخلاف في سماع الدعوى بعد اليمين

1. اعتبار جمهور الفقهاء ( الحنفية ، والشافعية، والحنبلية ) اليمين غير قاطعة للدعوى ، وغير مثبتة للحق للحالف، فكأن اليمين رجحت الحق إلى جانب أحد الطرفين حتى يأتي الطرف الآخر ببينة أقوى من اليمين، واستندوا في ذلك إلى أحاديث، منها حديث أم سلمة >: ( ..فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ..)، وحديث ابن عباس <: (بلى قد فعلت ولكن قد غفر لك بإخلاص قول لا إله إلا الله).

2. قاعدة أخذها الجمهور من كلام نسب إلى عمر < وإلى القاضي شريح، وهي: ( البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة) ، وحتى أن ابن حزم لم يخالف الجمهور في ثبوتها عن القاضي شريح ، ولكن خالفهم في دلالتها، وهي تتناول نوعاً واحداً من أنواع اليمين.

3. اعتماد ابن حزم على حديث علقمة : أن رسول الله ﷺ قال للطالب: بينتك قال: ليس لي بينة قال: يمينه قال: إذا يذهب بها يعني بمالي قال رسول الله ﷺ: ( ليس لك إلا ذلك)، فالنبي حصر الأمر بين بينة تسبق الحلف ويمين قاطع للتزاع.

## المطلب الخامس:

### مناقشة وترجيح

المناقشة :

مناقشة الاستدلال بحديث أم سلمة > : (فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه وإنما أقطع له به قطعة من النار):

الرد على الاستدلال بالحديث:

قد يقال في هذا الحديث أنه يتناول اليمين ديانة لا قضاء ، فالرسول ﷺ يحذر من الأثر الأخرى للحديث، ولا يتناول الأثر الدنيوي.

ويجاب على ذلك: أن النبي ﷺ ، قال : فلا يأخذه ، وهذا في الدنيا وليس في الآخرة.

مناقشة الاستدلال بحديث ابن عباس < : « بلى قد فعلت ولكن قد غفر لك بإخلاص قول لا إله إلا الله »..

الرد على الاستدلال بهذا الحديث:

مر معنا في المبحث السابق أن ابن حزم أسقط الاستدلال بهذا الحديث من جهة السند ومن جهة المتن، أما من جهة السند فقد مر تخريج الحديث<sup>1</sup> ، وأما من جهة المعنى فيقول ابن حزم:

---

1: صفحة: 266.

1. هو حديث منكر مكذوب فاسد لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله ﷺ يأمره باليمين

الكاذبة وهو ﷺ يدرى أنه كاذب فيأمره بالكذب حاش لله من هذا.<sup>1</sup>

2. هذا الخبر ما هو إلا زيادة تخفيف موجبة للمغفرة للكاذب في يمينه مسهلة على الفساق أن

يخلفوا بها كاذبين.<sup>2</sup>

**ويجاب على هذا الكلام:**

أن الرسول ﷺ في هذه الحادثة هو في مقام القاضي، وحكمه تشريع لهذه الأمة، وليس للقاضي أن

يحكم إلا بالبينات والشهادات الظاهرة ، أما ما علمه النبي فقد يكون علمه من طريق الوحي وهو لا

يعتبر من وسائل الإثبات، لذلك لم يحكم به، وإنما أرشد الحالف ليستحل من حق المدعي، حتى يسقط

عنه حق المدعي الشخصي بالأداء، كما سقط عنه حق الله بقوله: لا إله إلا الله.

**ويرد على هذه الإجابة :**

1. إن هذا الحديث حجة عليهم وليس لهم، لأن النبي ﷺ أمضى القضاء ظاهرا بناء على اليمين،

وأمر المدعي عليه بالأداء ديانة.<sup>3</sup>

2. وقد يجاب على هذا الرد:

3. لو راجع المدعي نفسه وتاب إلى الله وأراد أن يتحلل من حق المدعي عليه ويؤديه له ، أكان

النبي ﷺ يمتنع عن الحكم بذلك؟.

---

1: المحلى، ابن حزم - (9 / 388).

2: المحلى، ابن حزم - (9 / 388).

3: وسائل الإثبات، الزحيلي - (1 / 370).

مناقشة الخبر الوارد عن عمر < وعن بعض التابعين: " البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة ":

تحقيق الخبر :

أما نسبة الخبر إلى عمر فلم ترد إلا عند البيهقي، وقد ضعف الألباني هذا الحديث بهذا السند. وأما نسبته إلى شريح فقد ورد في البخاري معلقاً، ووصله ابن حجر في التعليق<sup>1</sup>، ولم يعترض ابن حزم على صحة الأثر، فالنتيجة إذن: أنه لا يصح خبراً عن عمر، بينما يصح أثراً عن التابعين.

اعتراض ابن حزم على استدلال الجمهور بأثر شريح:

1. اعتراض من جهة شريح: قال ابن حزم: لا متعلق لأبي حنيفة. ومالك، والشافعي، وأحمد بشريح لأنهم قد خالفوه في تخليفه مقيم البينة مع بينته، ومن الباطل أن يكون قول شريح حجة في موضع وغير حجة في آخر.<sup>2</sup>

وقد يجاب على ذلك فيقال:

أولاً: إن عدم الاحتجاج بقول إنسان معين في مسألة معينة لا يلغي الاحتجاج بقوله في مسألة أخرى.

ثانياً: قد يرد القول ليس من جهة قائله وإنما لتعارضه مع دليل أقوى منه دلالة.

2. اعتراض من جهة المتن: قال ابن حزم: قولهم: البينة العادلة خير من اليمين الفاجرة، قول صحيح لو أيقنا أن البينة عادلة عند الله عز وجل، وأن يمين الحالف فاجرة بلا شك، وأما إذا لم

---

1: تعليق التعليق، ابن حجر - (3 / 393).

2: المحلى، ابن حزم - (9 / 372).

يوقن أن البينة صادقة، ولا أن اليمين فاجرة فليست الشهادة أولى من اليمين، إذ الصدق في كليهما ممكن والكذب في كليهما ممكن، إلا بنص قرآن أو سنة تأمرنا بإنفاذ البينة، وأن حلف المنكر لا يعتد به ، ولا يوجد في ذلك نص أصلا فسقط هذا القول بيقين.<sup>1</sup>

وقد يجاب على هذا الكلام، بالتالي :

**أولاً:** أن القاضي لا يحكم باليقين وإنما يحكم بالظن الغالب.  
**ثانياً:** وأن القاضي يحكم بالبينة الصادقة في نظره ظاهراً، وأما السرائر فيتولاها الله تعالى.

3. **ويعترض على هذا الأثر بأن قوة الشهادة في الإثبات ظنية، فإنها خبر محتمل مع ترجيح جانب**

الصدق، فكيف نجزم أن البينة عادلة وأن اليمين فاجرة، ما دمنا نعترف أن البينة اللاحقة لا تكذب اليمين؟<sup>2</sup>

ويجاب على هذا الاعتراض بما يلي:

**أولاً:** لا يسلم أن البينة اللاحقة لا تكذب اليمين ، حتى لو لم تترتب عليه كفارة ، فإن البينة تقدم عليها وتبطلها لأن البينة الأصل واليمين بدل عنها.

**ثانياً:** القضاء في هذه المسألة يتناول حقوق العباد ، وهي تثبت بالبينات إن وجدت ، أما حقوق الله تعالى ( عدم الكذب في اليمين ) فهذه يحاسب عليها العبد يوم القيامة.

---

1: المحلى، ابن حزم - (372 / 9).

2: وسائل الإثبات، الزحيلي ( 1 / 371 ) .

## مناقشة قياس البينة على الإقرار :

يعترض عليه بأنه قياس مع الفارق، فالإقرار بعد اليمين ملزم بنفسه، ويفيد ظنا قويا يقرب من اليقين، والمقر يكذب نفسه في الحلف ، أما البينة فإنها تفيد ظنا راجحا ولا تثبت كذب الحالف، وأن اليمين يفيد ظنا راجحا، فلا يقدم ظن على ظن ، لأنهما متساويان في القوة، ويقدم اليمين هنا لاتصال القضاء به، ولتنازل الخصم عن البينة إما صراحة أو دلالة.<sup>1</sup>

### ويجاب على هذا الاعتراض بالتالي:

1. هذا قياس مع الفارق غير المؤثر ، لأنه وإن كان الإقرار سيد الأدلة فهو يقدم على غيره، ولكن تقبل بينات أخرى مثل الشهود ويحكم به كما يقبل الإقرار ويحكم به، فتكون نتيجة الحكم ذاتها.

2. ليست قوة الإثبات في اليمين مساوية لقوة الإثبات بالبينات الأخرى كالشهود ، بل هي أضعف منها لأنها بدل عنها.

3. ليست العبرة باتصال القضاء، وإنما العبرة بقوة البينة.

4. لا يعتبر الخصم متنازلا عن البينة ، وإنما قد يكون عاجزا عنها وقت صدور الحكم لغيبها أو لبعدها أو لمشقة حضورها.

---

1: وسائل الإثبات، الزحيلي، ( 1 / 372 ) .

## مناقشة الأدلة العقلية:

مناقشة دليل المصلحة: وهي أن من مصلحة المدعي ومن مصلحة القضاء المبادرة إلى استحلاف المدعى عليه قبل الشروع في استعراض بينات قد تطول .

يرد على ذلك:

1. إن في قبول البينة بعد اليمين ، تفويت مصلحة للمدعى عليه إذ تركه ألعوبة بيد المدعي يعث به ويرهقه بالاستحلاف ثم يهزأ به بإحضار البينة، وهذا توريط وتحايل وفتح لباب التزوير وشهادة الزور، وعدم الثقة بالحالف أو تكذيبه ورفض يمينه بعد أن قبلها وطلبها وركن إليها.<sup>1</sup>

ويجاب على ذلك بما يلي:

أولاً : هذه طبيعة الخصومات، فيها إرهاب للطرفين، وتكلف لمشقة الإثبات. ثانياً: ليس في قبول البينة بعد اليمين استهزاء بالحالف، لأنه لا تقبل أي بينة ويطلب بها اليمين، وإنما تقبل البينة القوية التي تصلح لإثبات الحق.

ثالثاً: إمكان التزوير والكذب باليمين أكثر من إمكان التزوير والكذب بالبينات.

2. في قبول البينة بعد اليمين تفويت لمصلحة الناس وتعطيل لأجهزة القضاء وإشغالها بخصومات لا تنقطع.

ويجاب على ذلك بما يلي:

---

1: وسائل الإثبات، الزحيلي ( 1 / 375 ) .

أولاً: إنه قد تنتهي الخصومة باليمين التي لا تستغرق وقتاً يذكر قبل استعراض الأدلة التي قد تستغرق شهوراً ، وفي هذا تحقيق للمصلحة.

ثانياً: أنه ليست أي بيعة تقبل للعرض أمام القاضي، وإنما البيعة الضعيفة ترد ويتحمل صاحبها تكاليف المحكمة، ومن ثمَّ سيحجم عن تقديمها للقضاء إن كانت لا تصلح للحكم.

مناقشة دليل البدلية: وهو أن البيعة الأصل واليمين بدل عنها فإذا حضر الأصل بطل البدل:  
يعترض عليه بما يلي:

1. لقد جعل الحديث كلاً من البيعة واليمين أصلاً ، وإنما كان اليمين مرتباً بعد البيعة لأن جانب المدعي أضعف فكلف الحجة الأقوى.<sup>1</sup>

ويجاب عليه: ليست اليمين أصلاً كما هي البيعة، فهناك فروق تجعل البيعة أصلاً دون اليمين،  
منها:

البيعة تصلح للنفي والإثبات، بخلاف اليمين التي تصلح للنفي دون الإثبات.  
أ. البيعة مقدمة على اليمين.

ب. البيعة تصلح حجة للمدعي والمدعى عليه، بينما اليمين لا تصلح حجة إلا للمدعى عليه.

ت. البيعة أقوى من اليمين.

---

1: وسائل الإثبات. الزحيلي - ( 1 / 369 ) .

2. أن الشهادة خَلَفَ عن الإقرار فلا تقام الشهادة إلا على المُنكِر، ومع ذلك فإذا أقام البينة وحكم بها القاضي ثم اقر المحكوم عليه لا ييطل حكم البينة بادعاء أنها خلف، ويبقى الحكم متعديا على غير المقر، رغم أن الإقرار حجة قاصرة.

ويجاب على هذا الاعتراض بما يلي:

أ. أنه لا تعارض هنا بين الإقرار والشهادة، كما حصل التعارض بين البينة واليمين.  
ب. يجمع هنا بين الإقرار والشهادة، فالإقرار يقصر الحكم على المقر، والبينة تسحب الحكم على غير المقر.

مناقشة : أن البينة إثبات واليمين نفي، والإثبات مقدم على النفي:

يعترض عليه: بأن اليمين تكون للإثبات أيضا كاليمين مع الشاهد، واليمين المردودة، ولا يقدم إثبات على إثبات بدون مرجح.<sup>1</sup>

ويجاب عليه بما يلي:

أ. لا تكون اليمين للإثبات أصلا، وإنما قد تكون في الشاهد مع اليمين، وفي اليمين المردودة.

ب. قد يقدم إثبات على إثبات فالشهادة حجة متعدية بينما الإقرار حجة قاصرة.

مناقشة : إن الحقوق لا تسقط إلا بقبض أو إبراء، وليست اليمين قبضا ولا إبراء:

يعترض عليه بالآتي:

أ. قد يكون موضوع اليمين القبض أو الإبراء.

---

1: وسائل الإثبات، الزحيلي - ( 372 / 1 ) .

ب. وقد لا يثبت الحق المتنازع عليه أصلاً، فلا يستوجب لا القبض ولا الإبراء.

**مناقشة إن في منع البينة بعد اليمين تشجيعاً للفساق على اليمين الفاجرة:**

يعترض عليه: بأن في إباحة البينة بعد اليمين فتحاً لباب شهادة الزور وتشجيعاً لها.

ويجاب عليه: أن الكذب في اليمين أسهل من الكذب في البينة.

**مناقشة عدم علم المدعي للبينة أو نسيانه لها:**

يعترض عليه: أن تنظيم القضاء يوجب على المدعي أن يبحث عن حقه وعن سببه ومؤيداته وطرق

إثباته قبل رفعه إلى القضاء، وأن له حرية الإثبات بجميع الوسائل، سواء كانت حاضرة أو غائبة، فإذا

امتنع إحضارها أو قصر في إيجادها أو أهمل في إعدادها فلا يلومن إلا نفسه في سقوط حقه.

ويجاب على ذلك بما يلي:

أ. قد يستغرق إثبات حق ما سنوات طويلة.

ب. قد تكون البينة غائبة وقت إصدار الحكم أو غير مقدور عليها.

ت. قد يدفع الإنسان إلى القضاء دفعا قبل إعداد البينات.

**مناقشة أدلة الرأي الثاني:**

اعتمد المالكية في توجيه مذهبهم على أدلة الفريق الأول، وقد ناقشت أدلة الفريق الأول،

أما مخالفتهم باشتراط العذر المقبول في التأخير ، فليس لهم دليل واضح يناقشون فيه، لذلك قال ابن حزم: وأما قول مالك: فما نعلم أحدا قاله قبله في التفريق بين علم الطالب بأن له بينة وبين جهله بذلك وهو قول لم يأت به قرآن ، ولا سنة ، ولا قول متقدم ولا قياس.<sup>1</sup>

ويظهر أن قولهم هذا مبني على المصلحة، وهذه المصلحة قد تختلف بين زمان وزمان ومكان ومكان.

### مناقشة أدلة ابن حزم:

### مناقشة الاستدلال بالسنة:

حديث : وائل بن حجر < قال :... فقال له: بينتك، قال: ليس لي بينة، قال: يمينه، قال: إذا يذهب، قال: ليس لك إلا ذلك...

استدل ابن حزم على أن الحديث نص في حصر الإثبات بين بينة المدعي ويمين الطالب دون زيادة.

الاعتراض على الاستدلال بحديث وائل ابن حجر < :

والحصر في خبر: "شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك" إنما هو حصر لحقه في النوعين أي: لا ثالث لهما، وأما منع جمعهما بأن يقيم الشاهدين بعد اليمين، فلا دلالة للخبر عليه.<sup>2</sup>

أ. **ويجاب على هذا الاعتراض:** أن اليمين بدل عن البينة، فإذا استعمل البديل فلا يحق له

استعمال البديل منه وإلا يكون قد جمع بين البديل والمبديل منه وهذا غير جائز.

**ويرد على هذا الجواب:** نعم لا يجوز الجمع بين البديل والمبديل منه، ولكن إذا حضر البديل

منه استعمل وبطل البديل.

---

1: المحلى، ابن حزم - (372 / 9).

2 : تحفة المحتاج ، الهيتمي - (320 / 10).

ب. لقد حذّر النبي ﷺ في ذات الحديث الحالف من اقتطاع أرض المدعي باليمين، فقال: من اقتطع أرضاً ظالماً لقي الله عز و جل يوم القيامة وهو عليه غضبان. فلو راجع الحالف نفسه بعد أن سمع التحذير من رسول الله ، فاعترف بالأرض لصاحبها، هل كان النبي ﷺ يمتنع عن القضاء له بها؟.

### مناقشة الاستدلال بالقياس:

القياس على الشهادة .. فكما لا ينقض الحكم بالشهادة، لا ينقض الحكم باليمين:

يعترض على قياس اليمين على الشهادة بما يلي:

أ. قياس اليمين على الشهادة قياس مع الفارق المؤثر، فالشهادة تصلح للنفي والإثبات بينما لا تصلح اليمين للإثبات، والشهادة تقدم على اليمين ، وهي أقوى من اليمين.

ب. أداء الشهادة قد ينهي الخصومة أو يقطع النزاع ولكنه لا يسقط الحق، فإذا تبين كذب الشهود على سبيل المثال ضمنوا الحق.<sup>1</sup>

قياس الاستحلاف على البيئة بجامع أن حقه في أحدهما فلا يملك الجمع بينهما:

يعترض على هذا القياس: أن هناك فروقا بين الاستحلاف والبيئة، منها:

أ. تطلب البيئة من المدعي، بينما يطلب الاستحلاف من المدعى عليه.

---

1: المسبوط للسرخسي - (17 / 13). بداية المتدي، المرغيناني (مكتبة محمد صبح) - (1 / 158). الفتاوى الهندية، عالم كبير - (3 / 549). التاج والإكليل، العبدري - (6 / 201). بلغة السالك، الصاوي - (2 / 109). الحاوي ، الماوردي - (13 / 420). أسنى المطالب، الأنصاري - (4 / 333). المغني، ابن قدامة - (9 / 579).

ب. البينة أقوى من الاستحلاف، فلو حضرت بطل الاستحلاف، ولكن لو حضر الاستحلاف لم تبطل البينة.

ت. البينة للإثبات، والاستحلاف والحلف للإنكار.

مناقشة قياس سقوط الحق على سقوط الدعوى بجامع التلازم بينهما:

يعترض عليه : بأن سقوط الدعوى لا يستلزم سقوط الحق لأن الحق لا يسقط إلا بالقبض والإبراء.<sup>1</sup>  
ويجاب على هذا الاعتراض: أننا لا نسلم أن سقوط الدعوى لا يستلزم سقوط الحق بل يستلزمه، فإن القضاء إذا اتصل باليمين أصبح ثابتاً لا يجوز نقضه، وكلاهما حجة ظنية يترتب عليها ما يترتب على الأخرى، لو كانت الشهادة زوراً، أو رجح الشهود عن شهادتهم.<sup>2</sup>

ويرد على هذه الإجابة بما يلي:

أ. رغم أنه لا يجوز نقض القضاء غير أن الحق لا يسقط، فإذا قام القضاء على شهادة تبين كذبها بعد صدور الحكم فإن الشهود يضمنون الحق، كما مر معنا.

ب. لقد بينت سابقاً الفرق بين البينة واليمين من ناحية الدلالة مما يغني عن الإعادة.

**الترجيح:**

أرى ترجيح رأي جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والمالكية، في قبول البينة بعد اليمين، لعدة اعتبارات، أهمها:

---

1: الحاوي ، الماوردي - (16 / 314).

2: وسائل الإثبات، الزحيلي - (1 / 373) .

1. قوة أدلة الجمهور.
2. لأن البيئة أقوى من اليمين فتقدم عليها ويؤخذ بها متى وجدت.
3. لأن الشريعة جاءت لحفظ الحقوق، فمتى ظهرت البيئة المثبتة للحق أخذ بها.
4. لأن في سماع البيئة بعد اليمين تحقيق مصلحة للمدعي، والمحكمة، إذ إنها قد تختصر الوقت في حسم النزاع.
5. لأن كثيرا من الجرائم والحقوق تنكشف بعد سنوات من وقوعها والحكم فيها.
6. لسد الباب على الفساق من أن يجترئوا على اليمين الكاذبة وبخاصة في هذا الزمان الذي فسدت فيه الذمم.

## الخاتمة والنائج:

بعد هذه الدراسة في باب واحد من أبواب الفقه، وهو وسائل الإثبات، ومخالفة ابن حزم للمذاهب الأربعة فيها، وصلت إلى النتائج الآتية:

1. يعتبر ابن حزم من كبار علماء الأمة الإسلامية، ومن الأئمة المجتهدين، ولقد أثنى عليه الكثير من العلماء المعترين.

2. ليس من الضرورة أن يكون الخلاف في ابن حزم خلافاً فقهياً بحتاً، وإنما قد تدخل فيه عوامل أخرى، مثل العوامل السياسية، وغيرها من العوامل الأخرى، فقد كان ولاؤه لبني أمية وتعصبه لهم سبباً في تألب الحكام المناوئين لبني أمية عليه، ووصل الأمر إلى مناصرة العلماء المخالفين له، حتى أحرقت كتبه على يد المعتضد.

3. التقليد المنهي عنه هو تقليد الآباء في الكفر والضلال، والتقليد في الأصول.

4. ترجح لدي أن حكم التقليد في الفروع الفقهية، وهو: قبول رأي من لا تقوم به حجة من غير دليل، الجواز.

5. هناك معنيان للتلفيق، التلفيق العام والتلفيق الخاص، فأما العام : العمل في كل حادثة بمذهب ، وذلك بأن يعمل مثلاً في بعض أعمال الطهارة والصلاة أو أحدهما بمذهب إمام وفي بعض العبادات بمذهب إمام آخر، وأما المعنى الخاص فهو : أن يأتي المقلد في مسألة واحدة ذات فرعين مترابطين فأكثر بكيفية لا يقول بها مجتهد ممن قلدهم في تلك المسألة، فأما حكم التلفيق العام فهو الجواز ، وأما حكم التلفيق الخاص فهو الجواز بشرط عدم الترخيص وعدم الخروج بصورة تخالف الإجماع.

6. يجوز تقليد القول الثابت عن قائلة من غير الأئمة الأربعة، لضرورة أو لمصلحة.

7. لا يجوز تقليد ابن حزم بمعنى الالتزام بكل فروع مذهبه، لأنه يفضي إلى العمل بمسائل مخالفة للإجماع، مثل البول في الماء الراكد، والأصناف الداخلة في أنواع الربا ، وغيرها .

8. يعتد بخلاف الظاهرية في المسائل التي لم بينها على مذهبهم القائل بنفي القياس ، أو في المسائل التي تمسكوا فيها بالعموم وخالفوا الإجماع.

9. ذهب الجمهور إلى أن الإشهاد مندوب في البيوع، وخالف ابن حزم وذهب إلى الوجوب ، وترجح لدي رأي الأئمة الأربعة في مسألة الإشهاد وأنها مندوبة غير واجبة، ولكن لا بأس

إذا رأى الإمام وجوبها في العقود الكبرى والخطيرة.

10. ذهب الجمهور إلى عدم جواز شهادة الوالد لولده والولد لوالده، وخالف ابن حزم وذهب إلى الجواز ، وترجح لي جواز شهادة الوالد لولده، وشهادة الولد لوالده، في غير تهمة.

11. ذهب الجمهور إلى عدم جواز شهادة العدو على عدوه، وخالف ابن حزم فذهب إلى الجواز، وترجح لدي رأي الأئمة الأربعة في منع شهادة العدو على عدوه.

12. ذهب الجمهور إلى عدم جواز شهادة الشريك لشريكه، والكفيل لكفيله، والوكيل لوكيله ، وخالف ابن حزم فذهب إلى الجواز، وترجح لدي ما ذهب إليه الأئمة الأربعة في منع شهادة الشريك لشريكه، والكفيل للمكفول عنه، والوصي لليتيم.

13. ذهب الجمهور إلى عدم جواز شهادة النساء في الحدود ، وخالف ابن حزم فذهب إلى الجواز، وترجح لدي عدم جواز شهادة النساء لإقامة الحد، ولكن يستند عليها في التعازير.

14. ذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد إلى تخصيص الحكم

بالشاهد واليمين في المال أو ما يؤول على مال، بينما ذهب ابن حزم إلى

جوازها في المال وغيره، وترجح لدى رأي الأئمة الثلاثة.

15. ذهب الأئمة الأربعة إلى جواز التفريق بين مركبي الإقرار المركب، وهو: الإقرار

بالواقعة الأصلية ثم اقتراها بواقعة أخرى منفصلة عنها، وخالف ابن حزم فذهب إلى عدم

جواز التفريق بينهما، وترجح لدى ما ذهب إليه الأئمة الأربعة في التفريق بين جزئي الإقرار

المركب.

16. ذهب الأئمة الأربعة إلى جواز تغليظ اليمين ، وخالف ابن حزم فذهب إلى عدم

الجواز ، وترجح لدى رأي الأئمة الأربعة في جواز تغليظ اليمين.

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم	الصفحة
L ! M	البقرة	#	41
/. - , + * ) ( ' & % \$ # " ! M L 7 65 4 32 1 0	البقرة	8	66
M يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا © أَنْظَرْنَا وَأَسْمَعُوا ۗ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ L	البقرة	١٠٤	164
M فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ L	البقرة	١٨١	164
/. - , + * ) ( ' & % \$ # " ! M L 7 65 4 32 1 0	البقرة	8	164
{ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا إِلَّا © يَخَافًا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا ءُحْفَظَ عَلَيْمَا فِيمَا أُفْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا	البقرة	٢٢٩	222

			تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَنْعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ل
268	○	البقرة	,+ * ) ( ' & % \$ # " ! M L / . -
131 /118	S	البقرة	* ) ( ' & % \$ # " ! M 87 6 4 3 2 1 0 / . - , + F E DCB A @? > = < : 9 LR QPN M L K J IHG
117/ 115 126/ 120 133/ 128 149/134 166 /161 188 /181 202 /190 213 /212 224 /216 228 /225 231		البقرة	* ) ( ' & % \$ # " ! M 6 5 4 3 2 1 V . - , BA @? > = < ; : 8 7 P O N M L K J I H G E D C [ Z Y W V U T S R Q f e d c b a ` _ ^ \n p o m l k j i h g

			<p>~ }   { z y xw vut srq</p> <p>ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا ۖ ﴿٢٠﴾ إِلَّا أَنْ تَكُونَ</p> <p>تَجَرَّةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ ۖ ﴿٢١﴾</p> <p>وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا</p> <p>فَإِنَّهُ مُسَوِّغٌ بِكُمْ وَأَتَوْا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ</p> <p>عَلِيمٌ ۖ</p>
-119 120 -123 134 -135 137 138	F	البقرة	<p>- , * ) ( ' &amp; % \$ # " M</p> <p>9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / .</p> <p>LE D C B I @ ? &gt; = &lt; ;</p>
77-73	à	البقرة	<p>M لَا يُكَلِّفُ ۖ ﴿٢٠﴾ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا</p> <p>تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى</p> <p>الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَأَعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا ۖ</p> <p>أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ۖ</p>
26	G	آل عمران	<p>= &lt; ; : 9 8 7 6 5 4 3 M</p>

			L F ED C B A@? >
190 /182	١٣	آل عمران	<p>M إِنْ تَمَسَّكُمُ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ۖ بِهَا وَإِنْ</p> <p>تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ</p> <p>مُحِيطٌ L</p>
127	١٤	النساء	<p>M وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي ۙ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ</p> <p>وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا L ۖ</p>
-148 166	١١	النساء	<p>p o nmlk j i h g f edc M</p> <p>{ ~ وَاحِدٍ }   { z y x w u t s r q</p> <p>وَمِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ</p> <p>الثُّلُثُ ۖ وَإِلَىٰ أَبِيهِ السُّدُسُ مِنَ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٌ</p> <p>ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ</p> <p>عَلِيمًا حَكِيمًا L</p>
209	8	النساء	<p>( ' &amp; % \$ # " ! M</p> <p>2 1 0 / . - , + *)</p> <p>L 7 6 5 4 3</p>

75		النساء	<p>M يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ</p> <p>وَإِحْسَنُ تَأْوِيلًا L</p>
-162 171 -174 256	J	النساء	<p>+ * ) ( ' &amp; % \$ # " M</p> <p>7 6 5 4 3 2 1 V . - ,</p> <p>F E D C BA @ ? &gt; = &lt; ; : 8</p> <p>LI H G</p>
133	a	المائدة	<p>) ( ' &amp; % \$ # " ! M</p> <p>O / . - , + *</p> <p>= &lt; ; : 9 8 7 6 5 4 3 2 1</p> <p>I H G F E D C B A @ ? &gt;</p> <p>R P O N M L K J</p> <p>[ Z Y X W V U T S</p> <p>L ` _ ^ ] \</p>

<p>- 188 194</p>		<p>المائة</p>	<p>{ z y x M }   ~ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ؤَا تَعْدِلُوٓا۟ اَعْدِلُوٓا۟ هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى وَاَتَّقُوا اللّٰهَ اِنَّ لَ ٓ</p>
<p>67</p>	<p>:</p>	<p>المائة</p>	<p>- , + * ) ( ' &amp; % \$ # " ! M L 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / .</p>
<p>161 /160 201/187 - 269</p>		<p>المائة</p>	<p>Z Y X W V U T S R Q M gf e dc ba ` _ ^ ] \ [  p o nm lk j i h ~ نَكْتُهُ    { z y x w v ut sr q شَهَادَةُ اللّٰهِ اِنَّا اِذَا لَمِنَ الْاٰثِمِيْنَ لَ</p>
<p>270</p>		<p>المائة</p>	<p>م اِنَّا © عَلَىٰ اٰنَهُمَا اَسْتَحَقَّا اِثْمًا فَاٰخِرَانِ يَفْعَلَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِيْنَ بِاللّٰهِ لَشَهَادَتُنَا اَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اَعْتَدْنَا اِنَّا اِذَا لَمِنَ الظّٰلِمِيْنَ لَ</p>
<p>226</p>	<p>o</p>	<p>الأنعام</p>	<p>&lt; ; : 9 8 7 6 5 4 3 2 M</p>

			I H G F E D C B A @ > = L N M L K J
137		الأنعام	©M تُطَع أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ الظَّنَّ وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ L
68	m	الأعراف	\ [ Z Y X W V U T S R Q P M k j i h g f e d c b a ` _ ^ ] L I
169/151	K	الأنفال	I H G F E D C B A M L J
195	o	الأنفال	, #* ) ( ' & % \$ # " ! M L / . -
76		التوبة	M وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَفْقَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ L
270	è	يونس	L Ç M وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلٌ أَوْ رِبِّيَّ اَ لِحَقِّ وَمَا أَنْتَ

74	n	الحجر	L m l k j i h g M
270		النحل	{ z y x w u t s M حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ L
74	1	النحل	- , + * ) ( ' & % \$ # " ! M L O / .
226	e	النحل	W V U T S R Q P O N M M a ` _ ^ ] \ [ Z Y X L d c b
67		الإسراء	M وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا L
170	48	مريم	M μ ` ۞ دُونَ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا L
- 125 220		الحج	}   { z y x w u t s r M ~ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ © مِنْ قَبْلُ وَفِي

			<p>هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شَٰكِرِينَ ۖ فَاقِيمُوا</p> <p>الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ</p> <p>الْمَوْلِيُّ ۗ</p>
209	p	النور	<p>g f e d c b a ` _ ^ ] \ M</p> <p>Lo nm lkj i h</p>
270 /230 229/270 229 -226 268	<p>⑥</p> <p>⑦</p> <p>⑧</p> <p>⑨</p>	النور	<p>M } ~ أزواجهم ولتر يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم ۝</p> <p>شهادت بالله إنه لمن الصادقين ⑥</p> <p>والخمس أن ۖ كان من الكذابين ⑦</p> <p>ويدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادت بالله إنه لمن الكذابين ⑧</p> <p>والخمس أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين L</p>
209	^	النور	<p>Z Y X W V U S R Q P O M</p> <p>L ] \ [</p>
150	⑩	سورة النور	<p>\ [ Z Y X W V U T S R Q M</p> <p>g f e d c b a ` _ ^ ]</p>

			<p>q po n ml k j i h</p> <p>z y x w v u t sr</p> <p>~ مَفَاتِحُهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ }   {</p> <p>عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا © أَوْ أَشْتَاتًا فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ۖ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ L</p>
41	#	غافر	L 4 M
168/149 171	—	الزخرف	L ^ ] \ [ Y X WVU M
67	6	الزخرف	. - , + * ) ( ' &% \$# " ! M L 5 4 3 2 1 0 /
195/182		الحجرات	إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۗ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ L
1		الحديد	( ' & % \$ # " ! M 3 2 1 0 / . - , + * )

			L > = < ; : 9 8 7 6 5 4
68	μ	الحشر	vu tr q p on ml k j i h gM { ~ فَأَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا }   { z y w © الرُّعْبُ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي لُ
220	7	الجمعة	+ * ) ( ' & % \$ # " ! M L 6 5 4 3 2 1 √ . - ,
/ 161 187 202	p	الطلاق	X W V UT S R QPM dcba ` ^] \ [ Z Y Lo nml kj ih g f e
41	#	المرسلات	Lba M
41	#	الشمس	L" ! M
168/ 151		العاديات	M وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ L

## فهرس الأحاديث

الصفحة	الراوي	الحديث
121		<p>ابتاع النبي ﷺ فرسا من أعرابي ، فاستتبعه النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه ، فأسرع رسول الله ﷺ المشي ، وأبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس ، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه ، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ ، فقال : إن كنت مبتاعا هذا الفرس وإلا بعته؟ فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي ، فقال : « أوليس قد ابتعته منك » ؟ فقال الأعرابي : لا والله ما بعته. فقال النبي ﷺ : « بلى قد ابتعته منك » ، فطفق الأعرابي يقول هلم شهيدا. فقال بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بايعته ، فأقبل النبي ﷺ على خزيمة ، فقال : « بم تشهد »؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله. فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين.</p>

89		اتبعوا السواد الأعظم.
121	جابر	أتبيع جملك ؟ قلت : نعم . فاشتراه مني بأوقية ، ثم قدم رسول الله ﷺ قبلي ، وقدمت بالغداة فحجنا إلى المسجد ، فوجدته على باب المسجد ، قال : ( الآن قدمت ) ؟ . قلت : نعم ، قال : ( فدع جملك فادخل فصل ركعتين ) . فدخلت فصليت ، فأمر بلالا أن يزن لي أوقية ، فوزن لي بلال فأرجح في الميزان ، فانطلقت حتى وليت ، فقال : ( أدع لي جابرا ) قلت : الآن يرد علي الجمل ، ولم يكن شيء أبغض إلي منه ، قال : ( خذ جملك ولك ثمنه ) .
239	أبو هريرة	استشرت جبريل في القضاء باليمين مع الشاهد ، فأشار علي بذلك في الأموال لا تعدو ذلك.
78		ألا سألوها إذا لم يعلموا ، إنما شفاء العبي السؤل.
271	عبد الله بن عمر	ألا من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله . فكانت قريش تحلف بأبائها فقال : " لا تحلفوا بأبائكم .
154		إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه .
265	أنس بن مالك	أن الرجل كان يجعل للنبي ﷺ النخلات من أرضه ، حتى فتحت عليه قريظة والنضير ، فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان أعطاه ، قال أنس < : " وإن أهلي أمروني أن آتي النبي ﷺ ، فأسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه ، وكان نبي الله ﷺ قد أعطاه أم أيمن > فأتيت النبي ﷺ ، فأعطانيهن ،

		فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي، وقالت: والله لا نعطي كاهن وقد أعطانيهن. فقال نبي الله ﷺ: "يا أم أيمن اتركيه ولك كذا وكذا"، وتقول: كلا والذي لا إله إلا هو. فجعل يقول كذا حتى أعطها عشرة أمثاله أو قريبا من عشرة أمثاله.
122	عروة بن أبي الجعد	أن النبي ﷺ أعطاه دينارا ليشتري له به شاة أو أضحية فاشترى له شاتين فباع إحداهما بدينار وأتاه بشاة ودينار فدعى له رسول الله ﷺ في بيعة بالبركة فكان لو اشتري ترابا لربح فيه ولم يأمره بالإشهاد وأخبره عروة أنه اشترى شاتين فباع إحداهما ولم ينكر عليه ترك الإشهاد.
242	أبو هريرة	أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد.
242	جابر بن عبد الله	أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد.
266 282	ابن عباس	أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ فسأل النبي ﷺ الطالب البينة فلم تكن له بينة، فاستحلف المطلوب، فحلف بالله الذي لا إله إلا هو، فقال رسول الله ﷺ: "بلى قد فعلت، ولكن قد غُفِرَ لك بإخلاص قول لا إله إلا الله".
228	ابن عباس	إن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، قال عمرو بن دينار في الأموال.
150		أنت ومالك لأبيك.
267	عثمان بن عفان	أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال: "من

		يبتاع بئر رومة غفر الله له، فابتعتها بكذا و كذا وأتيته فقلت : قد ابتعتها بكذا قال: اجعلها سقاية للمسلمين و أجرها لك، قالوا: اللهم نعم.
280	أم سلمة	إنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو مما أسمع منه فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له به قطعة من النار .
184		إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تباغضوا وكونوا إخوانا ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك.
184		إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخوانا .
116		البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه .
250	ابن عباس	البينة على من ادعى واليمين على من أنكر.
127 - 138	أبو موسى الأشعري	ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم: رجل كانت تحته امرأة سيئة فلم يطلقها، و رجل كان له مال فلم يشهد عليه، ورجل أتى سفيهاً ماله وقد قال الله عز و جل : M وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي ۞ اللَّهُ لَكُمُ قِيمًا وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا . L
217	أبو سعيد	خرج رسول الله ۞ في أضحى أو فطر إلى المصلى فمر على النساء فقال: ( يا معشر النساء تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار ) . فقلن: وبم يا

	الخدري	رسول الله ؟ قال ( تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن ) . قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال: ( أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ) . قلن: بلى، قال: ( فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ) . قلن: بلى، قال: ( فذلك من نقصان دينها ) .
266 -	أبو هريرة	رأى عيسى بن مريم رجلا يسرق، فقال له: أسرقت ؟ قال: كلا والله الذي لا إله إلا هو، فقال عيسى # آمنتُ بالله وكذبتُ عيني .
116		شاهدك أو يمينه .
154		فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني.
266	عمر بن الخطاب	فلا والله الذي لا إله إلا هو، لو أن لي الدنيا بما فيها لافتديت به من هول ما أمامي قبل أن أعلم الخبر.
123	ابن عباس	قدم رسول الله ﷺ المدينة والناس يسلفون في الثمر العام والعامين أو قال عامين أو ثلاثة شك إسماعيل فقال ( من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم ) .
288	وائل بن حجر	كنت عند رسول الله ﷺ ، فأتاه رجلان يختصمان في أرض، فقال أحدهما: إن هذا انتزى على أرضي يا رسول الله في الجاهلية، وهو امرؤ القيس بن عباس الكندي وخصمه ربيعة بن عبدان، فقال له: بينتك، قال: ليس لي بينة، قال: يمينه، قال: إذا يذهب، قال: ليس لك إلا ذلك، قال:

		فلما قام ليحلف قال رسول الله ﷺ : من اقتطع أرضا ظلما لقي الله عز و جل يوم القيامة وهو عليه غضبان.
184		لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال.
211		لا تجوز شهادة النساء في الحدود.
153	عمرو بن شعيب	لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ورد شهادة القانع الخادم والتابع لأهل البيت وأجازها لغيرهم.
169/151 183	عائشة	لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمرة على أخيه المسلم ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة الوالد لولده.
172/155		لا شهادة لجار المغنم ولا لدافع المغرم.
247		لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشاحروا فالسلطان ولي من لا ولي له.
271	عبد الله بن عمر	لا ومقلب القلوب.
12		من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه.
78		وإني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم.
210	سعد بن	يا رسول الله إن وجدت مع امرأتي رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء؟

	عبادة	قال نعم .
217 / 218	عبد الله بن عمر	يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار فإني رأيتكن أكثر أهل النار). فقالت امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: (تكثرن اللعن وتكفرن العشير وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن). قالت: يا رسول الله وما نقصان العقل والدين، قال: (أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلى وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين .

## فهرس الأخبار والآثار

الصفحة	الصحابي / التابعي	الخبر
282 - 281 290 - 286	عمر	البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة.
199	إبراهيم النخعي	لا تجوز شهادة متهم ولا ظنين في طلاق.
222 - 211	الزهري	مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ والخليفين من بعده أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود .
254	سعيد بن	أن رجلا أتى امرأة ليلا فجعلت تستصرخ، فلم يصرخها أحد، فلما

	المسيب	رأت ذلك قالت: "رويدك، حتى أستعد وأتهيأ"، فأخذت فهرا، فقامت خلف الباب، فلما دخل ثلغت به رأسه، فارتفعوا إلى الضحاك بن قيس فأبطل دمه.
132	ابن عباس	لا والله إن آية الدين محكمة وما فيها نسخ.
254	أبو موسى الأشعري	أتيت وأنا باليمن بامرأة فسألته؟ فقالت: ما تسأل عن امرأة حبلى ثيب من غير بعل أما والله ما خاللت خليلا، ولا خادنت خدنا مذ أسلمت، ولكني بينما أنا نائمة بفناء بيتي، فوالله ما أيقظني إلا الرجل حين ركبني، وألقى في بطني مثل الشهاب، فقال فكتبت فيها إلى عمر بن الخطاب، فكتب إلي أن وافني بما وبناس من قومها، فوافيته بما في الموسم فسأل عنها قومها؟ فأتوا خيرا وسألها فأخبرته كما أخبرتني فقال عمر: شابة همامية تنومت، قد كان ذلك يفعل، فمارها عمر وكساها وأوصى بما قومها خيرا .
252	محمد ابن أبي بكر	أن رجلا استضاف ناسا من هذيل، فأرسلوا جارية تحتطب فأعجبت الضيف فتبعها فأرادها فامتنعت، فعاركها فانفلتت فرمته بجحر ففضت كبده فمات ، فأت أهلها فأخبرتهم، فأتوا عمر بن الخطاب فأخبروه، فقال عمر < : قتيل الله لا يودى والله أبدا.
185	شريح	لا أجزع عليك شهادة الخصم ولا الشريك ولا دافع مغرم ولا جار مغنم ولا مريب.

129	إبراهيم النخعي	أشهد إذا بعت وإذا اشتريت ولو على دستجة بقل .
123	الحسن البصري	إن شاء اشهد وإن شاء لم يشهد ألا تسمع إلى قوله: M ، - . L 3 2 1 0 / .
198	شريح	أرد شهادة ستة: الخصم، والمريب، ودافع المغرم، والشريك لشريكه ، والأجير لمن استأجره والعبد لسيدده.
253	عن عبد الله بن عبيد بن عمير	غزا رجل فخلف على امرأته رجلا من يهود، فمرَّ به رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول: وأشعث غره الإسلام مني خلوت بعمره ليل التمام أبيت على ترائبها ويمسى على جرداء لاحقة الحزام كأن مجامع الربلات منها قيام ينهضون إلى فئام فدخل عليه فضربه بسيفه حتى قتله ، فجاءت اليهود يطلبون دمه فجاء الرجل فأخبره بالأمر فأبطل عمر بن الخطاب دمه.
127	عطاء بن أبي رباح	تشهد على كل شيء تشتريه وتبيعه ولو كان بدرهم، أو بنصف درهم، أو بربع درهم، أو أقل، فإن الله تعالى يقول: M وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ . L

163	الزهرري	لم يكن يتهم سلف المسلمين الصالح شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا الأخ لأخيه ولا الزوج لامرأته ثم دخل الناس بعد ذلك فظهرت منهم أمور حملت الولاية على اتهامهم فتركت شهادة من يتهم إذا كانت من قرابة وصار ذلك من الولد والوالد، والأخ والزوج والمرأة لم يتهم إلا هؤلاء في آخر الزمان.
162	عمر بن الخطاب	تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالده والأخ لأخيه
127	مجاهد	في قول الله تعالى: <b>M وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ</b> L: كان ابن عمر < إذا باع بنقد أشهد وإذا باع بنسيئة كتب وأشهد.
156	عمر بن الخطاب	لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين.
267	عبد الله بن مسعود	والذي لا إله إلا هو ما أذكر ما غبر من الدنيا إلا كالثغب شرب صفوه وبقي كدره.
266	عبد الله بن مسعود	والله الذي لا إله إلا هو من ههنا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة.
256	علي ابن أبي طالب	وجد علي بن أبي طالب < درعا له عند يهودي التقطها فعرّفها، فقال: درعي سقطت عن جمل لي أورك، فقال اليهودي: درعي وفي يدي، ثم قال له اليهودي: بيني وبينك قاضي المسلمين، فأتوا

شريحاً فلما رأى علياً قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس علي فيه،  
ثم قال علي: < لو كان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس  
ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تساووهم في المجلس، ولا  
تعودوا مرضاهم ولا تشيعوا جنائزهم، وأجثوهم إلى أضيق الطرق،  
فإن سبوكم فاضربوهم وإن ضربوكم فاقتلوهم، ثم قال شريح: ما  
تطلب يا أمير المؤمنين؟ قال: درعي سقطت عن جمل لي أورك  
فالتقطها هذا اليهودي، فقال شريح: ما تقول يا يهودي؟ قال:  
درعي وفي يدي، فقال شريح: صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها  
لدرعك ولكن لا بد من شاهدين، فدعا قنبراً مولاه والحسن بن  
علي فشهدا أنها لدرعه، فقال شريح: أما شهادة مولاك فقد  
أجزناها، وأما شهادة ابنك لك فلا نجيزها، فقال علي: ثكلتك  
أمك أما سمعت عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: الحسن والحسين  
سيدا شباب أهل الجنة؟ قال: اللهم نعم، قال: أفلا تجيز شهادة  
سيدي شباب أهل الجنة؟ ثم قال لليهودي: خذ الدرع، فقال  
اليهودي: أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين فقضى علي  
علي ورضي، صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك، سقطت  
عن جمل لك التقطتها، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول  
الله، فوهبها له علي وأجازه بسبع مائة ولم يزل معه حتى قتل يوم  
صفين".

## فہم س الأعلام

88	ابن الصلاح:
27	ابن الفرضي:
23	ابن القيم:
63	ابن أمير الحاج:
280	ابن بطال :

55	ابن تيمية:
46	ابن جرير الطبري:
13	ابن حيان:
99	ابن رجب الحنبلي:
28	ابن عبد البر :
52	ابن فارس
47	ابن قدامة
52	ابن منظور:
25	أبو الحسين الفاسي:
23	أبو الوليد الباجي:
32	أبو بكر بن العربي:
71	أبو حسين البصري:
12	أبو زهرة:
16	أحمد بن سعيد بن حزم:
61	الآمدي:
230	البابرتي:
281	البخاري:
26	بقيّ بن مخلد:

58	الجويني:
123	الحسن بن يسار البصري:
31	الحميدي :
38	داود بن علي بن خلف الاصبهاني:
89	الدّهلوي:
47	رشيد رضا:
88	الزر كشي:
149	الزمنخشري
283	السرخسي:
254	سعيد بن المسيب:
113	الشاطبي :
103	الشنقيطي:
54	الشوكاني:
55	الشيرازي:
30	صاعد التغلبي :
101	صلاح الدين الصفدي:
255	الضحاك بن قيس:
283	طاووس بن كيسان:

17	عبد الرحمن المستظهر بالله:
25	عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي:
128	عطاء بن أبي رباح:
186	عمر البلقيني:
238	عمرو بن دينار:
56	الغزالي :
31	الفضل بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم:
26	قاسم بن أصبغ البياني :
34	القاضي عياض:
90	القرافي:
182	القرطبي:
284	الكاساني:
128	مجاهد :
180	محمد أمين عابدين:
26	محمد بن سعيد بن نبات
232	محمد عبده :
228	محمود شلتوت:
233	مصطفى السباعي:

35	المعتضد بالله:
31	المعتمد بن عباد:
21	المقري:
16	المنصور أبو عامر:

## قائمة المصادر والمراجع

	القرآن الكريم.
1.	الإمّاج ، علي بن عبد الكافي السبكي(771هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1404هـ .
2.	إجابة السائل شرح بغية الأمل ، محمد بن إسماعيل الصنّعي (1182هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1986م، تحقيق : حسين السياغي ، و د. حسن الأهدل .
3.	الاجتهاد والمجتهدون بالأندلس والمغرب، محمد إبراهيم بن أحمد الكتاني (1411هـ) ، بعناية: الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني - (2 / 19). المكتبة الشاملة.
4.	الاجتهاد، عبد الملك بن عبد الله الجويني ( 478هـ )، دار القلم ، دار العلوم الثقافية ، دمشق / بيروت ، الطبعة الأولى ، 1408هـ ، تحقيق : د. عبد الحميد أبو زنيد.
5.	الإجماع، محمد بن إبراهيم بن المنذر (المتوفى : 319هـ)، المحقق : فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1425هـ / 2004م .
6.	الإحكام ، علي بن أبي علي محمد الأمدي (631هـ) ، تعليق: عبد الرزاق عفيفي ، الطبعة الثانية، 1402 هـ، بيروت المكتب الإسلامي دمشق .
7.	الأحكام السلطانية والولايات الدينية، علي بن محمد الماوردي (450هـ)، تحقيق: عصام الحرساني ومحمد الزغلي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م.
8.	أحكام القرآن ،محمد بن عبد الله المعافري (ابن العربي) ، (المتوفى : 543هـ) ، المحقق : علي محمد البجاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى .

9.	أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م .
10.	الإحكام في أصول الأحكام، ، علي بن أحمد ابن سعيد ابن حزم ، أشرف على طبعها أحمد شاکر ، مطبعة العاصمة بالقاهرة .
11.	آداب الفتوى والمفتي والمستفتي ، يحيى بن شرف النووي ، الكتاب ضمن : الموسوعة في آداب الفتوى ، تحقيق : د.أحمد بدر الدين حسون، الطبعة الأولى، 1420هـ / 1999م .
12.	أدب المفتي والمستفتي ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوي (ابن الصلاح) مكتبة العلوم والحكم ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1407هـ، تحقيق : د. موفق عبد الله عبد القادر.
13.	إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ) ، المحقق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق ، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م.
14.	إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ، محمد بن إسماعيل الصنعاني (1182هـ)، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد ، الدار السلفية، 1405هـ، الكويت.
15.	إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة : الثانية - 1405هـ - 1985م.
16.	أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، دار صادر، بيروت.
17.	الإستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (463هـ) ، تحقيق: سالم محمد عطا-محمد علي معوض، الناشر دار الكتب العلمية، 2000م ، بيروت.
18.	الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت ، دار الشروق، القاهرة - بيروت ، الطبعة السابعة عشر ، 1417هـ/1997م.
19.	أسنى المطالب في شرح روض الطالب، أحمد بن زكريا الانصاري (926 هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1422 هـ - 2000م، الطبعة الأولى ، تحقيق : د . محمد محمد تامر.

20.	الأشباه والنظائر ، زين العابدين ابن إبراهيم ابن نجيم ( 970هـ ) ، دار الكتب العلمية،بيروت، 1400هـ / 1980م .
21.	الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
22.	الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(852 هـ )، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ، 1412هـ ، تحقيق : علي محمد الجاوي .
23.	الأصل(المبسوط)، محمد بن الحسن الشيباني (سنة الوفاة 189هـ)، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي.
24.	أصول السرخسي، محمد بن احمد بن أبي سهل السرخسي (490 هـ) حقق أصوله أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ.- 1993 م .
25.	أصول الفقه الإسلامي ، د.وهبة الزحيلي ، دار الفكر / المعاصر ، بيروت /دمشق ، الطبعة الثانية ، 1418هـ/1998م .
26.	أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد الشنقيطي ، دار الفكر ، بيروت، 1415هـ = 1995م.
27.	الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي(790هـ)، تحقيق: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ / 1988م.
28.	إعلام الموقعين عن رب العالمين ، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (751هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة. 1388هـ / 1968م.
29.	إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية(751هـ)، ترتيب : محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1417هـ/1996م .
30.	الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (المتوفى : 1396هـ)، دار العلم للملايين،بيروت-لبنان الطبعة : الخامسة عشر - 2002 م.

31.	الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، تحقيق: د. محمد عمارة، دار الشروق، بيروت - القاهرة، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.
32.	الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد بن أحمد الشريبي(ت: 977 هـ) ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر، 1415هـ، بيروت .
33.	الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى، علي بن هبة الله بن ماکولا (475 هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ، 1411هـ .
34.	الإمام بأحاديث الأحكام ، محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ( ابن دقيق العيد ) (702هـ) حقه : حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج - دار ابن حزم الرياض / بيروت، الطبعة الثانية ، 1423هـ -2002م .
35.	الأم، محمد بن إدريس الشافعي ( 204هـ) مع مختصر المزني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية: 1403 هـ / 1983 م.
36.	الإمام ابن حزم حياته وعصره آراؤه وفقهه ، محمد احمد أبو زهرة (1394 هـ ) ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1425 هـ/2004م .
37.	ابن حنبل حياته وعصره وآراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة
38.	إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( 852هـ ) ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة : الثانية ، 1406 هـ - 1986م ، تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان.
39.	الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، علي بن سليمان المرادوي ، (ت: 885هـ)، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
40.	أنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي(684هـ)، تحقيق : خليل المنصور، دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م .
41.	إيقاظ همم أولي الأبصار للإقتداء بسيد المهاجرين والأنصار ، صالح بن محمد الفلاني (1218 هـ)، دار

	المعرفة ، بيروت، 1398هـ.
42.	البحر الرائق شرح كتر الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي (970هـ)، دار المعرفة ، بيروت .
43.	بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، علي بن أبي بكر المرغيناني (593هـ)، مكتبة محمد علي صبح، القاهرة .
44.	بداية المجتهد و نهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (الحفيد) (595هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة: الرابعة، 1395هـ/1975م.
45.	البداية والنهاية ،إسماعيل بن كثير الدمشقي ( 774 هـ)، تحقيق: علي شيري ، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1408هـ / 1988 م.
46.	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت:587هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ، 1406هـ - 1986م.
47.	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاشاني، دار الكتاب العربي، 1982م، بيروت.
48.	البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير ، عمر بن علي بن أحمد (804هـ) ، المحقق : مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال ، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية ، الطبعة : الأولى ، 1425هـ-2004م .
49.	البرهان في أصول الفقه ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، الوفاء - المنصورة - مصر ، الطبعة الرابعة ، 1418 ، تحقيق : د. عبد العظيم محمود الديب.
50.	بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية ، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني(728هـ)، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ، 1408هـ، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش.
51.	بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي ( 1241 هـ ) ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1995م ، بيروت .
52.	البهجة في شرح التحفة، علي بن عبد السلام التسولي(1258 هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت - 1418 هـ / 1998م ، الطبعة : الأولى، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين .

53.	بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، مطبعة الحكومة - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، 1392، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن بن قاسم .
54.	البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، محمد بن احمد بن رشد (450هـ)، تحقيق: د.محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ/1988م.
55.	تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الرزاق الزبيدي (1205هـ)، دار الهداية.
56.	تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ) ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الرابعة - 1990 م .
57.	تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن احمد بن عثمان الذهبي (748هـ) ، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م.
58.	التاريخ الصغير ، محمد بن إسماعيل البخاري(256هـ) ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، 1986 م .
59.	التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري( المتوفى : 256 هـ - 869 م)، نسخة (كويريلي) ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد.
60.	تاريخ علماء الأندلس ،عبد الرحمن بن يوسف الفرضي ، دار الكتب العلمية ، سنة النشر : 1997م.
61.	تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها ، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (571 هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1419 - هـ - 1998 م ، دراسة وتحقيق علي شيري.
62.	التبصرة في أصول الفقه ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى ، 1403 هـ، تحقيق : د. محمد حسن هيتو .
63.	تبين الحقائق شرح كتر الدقائق وحاشية الشُّلبيّ، عثمان بن علي الزيلعي (743هـ) الحاشية: أحمد الشُّلبيّ (1021 هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1313 هـ .
64.	التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور(1393 هـ) ، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس -

	1997 م .
65.	تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا ( 1353 هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت .
66.	تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد السمرقندي (539 هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، لبنان الطبعة الثانية 1414 هـ - 1994 م.
67.	تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي(974 هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله محمود عمر محمد ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .
68.	تذكرة الحفاظ ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(748 هـ) ، دار إحياء التراث العربي .
69.	تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر ، عبد الفتاح ابو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة الأولى ، 1417هـ/1997م .
70.	ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، المؤلف : عياض بن موسى اليحصبي ( 544 هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - 1418 هـ - 1998 م ، الطبعة : الأولى، تحقيق : محمد سالم هاشم.
71.	ترتيب المدارك وتقريب المسالك، عياض بن موسى السبتي (544هـ) ، تحقيق : د.أحمد بكير محمود ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1387هـ/1967م .
72.	التشريع الجنائي في الإسلام ، عبد القادر عودة ، دار التراث ، القاهرة.
73.	التعديل والتنجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح ، سليمان بن خلف الباجي (474 هـ) دراسة وتحقيق: أحمد البزار.
74.	التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (816 هـ)، دار الكتاب العربي ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1405هـ ، تحقيق: إبراهيم الأبياري .
75.	تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، المحقق : سعيد عبد الرحمن موسى ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ .

76.	تفسير ابن عرفة المالكي، محمد بن محمد بن عرفة الورغمي ( 803 هـ)، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس - 1986 م ، الطبعة : الأولى ، تحقيق : د. حسن المناعي .
77.	تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن حيّان (745هـ)، دار الفكر ، بيروت .
78.	تفسير البيضاوي ، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (691هـ)، دار الفكر ، بيروت .
79.	تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير ( 774 هـ )، المحقق : سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م .
80.	تفسير القرآن، عبد العزيز بن عبد السلام السلمي ( 660هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، الناشر: دار ابن حزم، 1416هـ/1996م، بيروت.
81.	تفسير المنار، محمد رشيد رضا (1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م.
82.	تفسير النسفي ، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي(710هـ)، دار النشر : دار النفائس — بيروت 2005، تحقيق الشيخ : مروان محمد الشعار .
83.	تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( 852 هـ )، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار المكتبة العلمية بيروت - لبنان، لبنان الطبعة الثانية 1415 هـ - 1995 م.
84.	التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ، علي بن أحمد بن حزم ، تحقيق : إحسان عباس ، الطبعة : 1، 1900 م، دار مكتبة الحياة، بيروت.
85.	التقرير والتحبير ، محمد بن محمد ابن أمير الحاج (879 هـ) ، دراسة وتحقيق: عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى: 1419هـ/1999م .
86.	التقليد الشرعي في الأمور الفقهية ، وأهميته في الإسلام ، عبد الرحيم اللاحفوري ، تقديم : أبي الحسن علي الحسيني الندوي ، بعناية وتحقيق : عبد الحفيظ المكي ، مكتبة الحرمين ، دبي ، الطبعة الأولى ، 1424هـ/2004م .
87.	تكملة حاشية رد المحتار، علاء الدين بن محمد أمين بن عابدين، دار الفكر بيروت - لبنان، 1415هـ/1995 م .

88.	تليس إبليس، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ / 2001م .
89.	التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ / 1989م.
90.	التلقين في الفقه المالكي، عبد الوهاب بن علي بن نصر (ت: 362)، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 1415هـ.
91.	التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (762هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ، تحقيق: د. محمد حسن هيتو .
92.	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (463هـ) المحقق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبه.
93.	تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي (742هـ)، وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1406هـ - 1985م .
94.	تهذيب مسائل المدونة، خلف بن أبي القاسم القيرواني، تحقيق: أبو الحسن أحمد فريد المزيدي.
95.	التوثيق بالكتابة والعقود، أ.د حسين مطاوع الترتوري، دار ابن الجوزي - القاهرة، مكتبة دنديس - فلسطين، الطبعة الأولى، 1426هـ / 2005م.
96.	تيسير التحرير، محمد أمين ( أمير بادشاه : 972هـ)، دار الفكر.
97.	جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1420هـ / 2000م .
98.	الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (256هـ)، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ - 1987م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، تعليق د. مصطفى ديب البغا.

99.	الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري(261هـ) ، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة — بيروت.
100.	الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (279هـ)، دار إحياء التراث العربي — بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
101.	جامع بيان العلم وفضله ، يوسف بن عبد البر النمري (463هـ)، الطبعة الثانية، 1402هـ/ 1982م، المطبعة الفنية، القاهرة.
102.	الجامع لأحكام القرآن ( تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية — القاهرة، الطبعة الثانية ، 1384هـ - 1964 م .
103.	حذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس ، محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي (488هـ)، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1425هـ/2004م ، بعناية د.صلاح الدين الهواري) .
104.	جمع الجوامع في أصول الفقه، عبد الوهاب بن علي السبكي(771هـ) ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1424هـ/2003م .
105.	جمع الجوامع في أصول الفقه، عبد الوهاب بن علي السبكي(771هـ) ، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1424هـ/2003م.
106.	جمهرة اللغة ، محمد بن الحسن الأزدي ابن دريد، (321هـ) ، دار صادر ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، 1345هـ .
107.	جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، المحقق: إحسان عباس الناشر: دار المعارف — مصر ، الطبعة الأولى ، 1900 م.
108.	جواهر العقود و معين القضاة و الموقعين و الشهود، محمد بن أحمد المنهاجي الأسبوطي (880هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1996 م.
109.	حاشية إعانة الطالبين ، أبو بكر ابن محمد شطا الدمياطي ، الطبعة الأولى 1418 هـ / 1997 م .

110.	حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفه الدسوقي (1230 هـ) ، تحقيق :محمد عlish ، دار الفكر ، بيروت . بلغة السالك ، الصاوي .
111.	حاشية رد المختار على الدر المختار ، محمد أمين الشهير (ابن عابدين - 1306هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 1415 هـ / 1995 م .
112.	حاشية قليوبي: على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ، أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (1069هـ) ، دار الفكر، 1419هـ - 1998م، لبنان / بيروت .
113.	الحاوي الكبير ، علي بن محمد بن محمد الماوردي (450هـ) ، دار الفكر، بيروت .
114.	الحجة على أهل المدينة ، محمد بن الحسن الشيباني ( 189 هـ ) ، تحقيق مهدي حسن الكيلاني ، عالم الكتب ، 1403 هـ، بيروت .
115.	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف : أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة ، 1405هـ.
116.	الخرشي على مختصر سيدي خليل، محمد بن عبد الله الخرشي (1101هـ) ، دار الفكر للطباعة، بيروت .
117.	خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ابن الملتن : 804هـ) ، المحقق : حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ، 1410هـ.
118.	الدراري المضية شرح الدرر البهية، محمد بن علي الشوكاني ( 1250هـ) ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م .
119.	درر الحكام شرح مجلة الأحكام ، علي حيدر ( 1353هـ) ، تعريب فهمي الحسيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
120.	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (852هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، 1392هـ / 1972م ، حيدر آباد/ الهند.
121.	دليل الطالب لنيل المطالب، مرعي بن يوسف الكرمي ( 1033هـ) ، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار

	طبية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ / 2004م .
122.	الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن نور الدين (ابن فرحون-799هـ)، تحقيق مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1996م .
123.	الذخيرة، أحمد بن إدريس القرافي(684هـ)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، 1994م، بيروت .
124.	الذخيرة، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (684هـ)، تحقيق محمد حجي، الناشر دار الغرب، سنة النشر 1994م، بيروت.
125.	الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، علي بن بسام الشنتري (542هـ)، دار الثقافة، 1417هـ/1997م، بيروت، تحقيق: د.إحسان عباس.
126.	ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، محمد بن أحمد بن علي الفاسي (832هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م.
127.	ذيل تذكرة الحفاظ ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني (765هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري - 1347هـ.
128.	رجال الفكر والدعوة في الإسلام، علي الحسيني الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1423هـ.
129.	رسالة ابن أبي زيد القيرواني، عبد الله بن أبي زيد القيرواني (386هـ)، دار الفكر، بيروت
130.	رسائل ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت:رسالة مداواة النفوس، الطبعة: 2، 1987م .
131.	رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، عبد الوهاب بن علي السبكي (771هـ)، عالم الكتب، لبنان / بيروت، 1999م - 1419هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود .
132.	الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبد المنعم الحميري، المحقق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج الطبعة: 2 - 1980م .

133.	روضة الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي ( 676هـ)، المحقق : عادل أحمد عبد الموجود - على محمد معوض، دار الكتب العلمية.
134.	روضة المحبين ونزهة المشتاقين ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ( 751هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، - 1412هـ/1992م.
135.	روضة الناظر ، عبد الله بن أحمد بن قدامة ( 620هـ) ، مؤسسة الريان للطباعة ، الطبعة الثانية 1423هـ-2002م .
136.	سيل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الصنعاني(1182هـ)، دار الفكر، بيروت.
137.	السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ( 703 هـ ) ، المحقق : إحسان عباس ، الطبعة : الأولى ، 1965م ، دار الثقافة ، بيروت - لبنان.
138.	السلسلة الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الألباني (1332هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة، 1408هـ/ 1988م.
139.	سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني(273هـ) ، دار الفكر - بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مع الكتاب : تعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني عليها .
140.	سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني(275هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت.
141.	سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي(458هـ) ، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، 1414 - 1994 ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا .
142.	سنن الدارقطني ، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، دار المعرفة - بيروت ، 1386 - 1966 ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم .
143.	سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ( 748هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة التاسعة ، 1413هـ/1993م، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط .

144.	السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ)، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى .
145.	الشبهات المسقطه للحدود، عقيلة حسين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ، 1424هـ - 2003م .
146.	شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (المتوفى : 793هـ)، المحقق : زكريا عميرات، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة : الطبعة الأولى 1416 هـ - 1996 م.
147.	شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (1122هـ) ، دار الكتب العلمية ، 1411هـ ، بيروت.
148.	شرح الزركشي على مختصر الخرقى، محمد بن عبد الله الزركشي(772هـ) .
149.	شرح القواعد الفقهية ، أحمد محمد الزرقا ( 1357 هـ ) ، دار القلم .
150.	الشرح الكبير، : أحمد بن محمد بن أحمد العدوي (1201هـ) ، تحقيق: محمد عlish.
151.	شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد الفتوحى (ابن النجار:972 هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1418هـ/1997م .
152.	الشرح الممتع على زاد المستقنع، المؤلف : محمد بن صالح بن محمد العثيمين (1421هـ) دار النشر : دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1428 هـ.
153.	شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد البيجوري ( 1277هـ )، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1416هـ/1995م ، (150-152).
154.	شرح صحيح البخارى ، علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال( 449هـ ) ، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - 1423هـ - 2003م، الطبعة الثانية، تحقيق : ياسر بن إبراهيم .
155.	شرح فتح القدير ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي(681هـ) ، دار الفكر ، بيروت .

156.	شرح لعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، 1413هـ .
157.	شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي (716هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1407 هـ / 1987 م.
158.	شرح ميارة الفاسي، محمد بن أحمد بن محمد المالكي (1072هـ)، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م، مكان النشر لبنان .
159.	صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البستي (354هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1414 هـ - 1993م، حققه: شعيب الأرنؤوط .
160.	صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة (311هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، 1390هـ - 1970م، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الأحاديث مذيبة بأحكام الأعظمي والألباني عليها .
161.	صحيح مسلم بشرح النووي، يحيى بن شرف النووي (676 هـ)، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/ 1995 م .
162.	صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان الحراني (695 هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1397هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني .
163.	الصلة في تاريخ علماء الأندلس، خلف بن عبد الملك بن بشكوال (578هـ)، بعناية: د.صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ/2003م .
164.	ضعيف سنن الترمذي، ضعف أحاديثه محمد ناصر الألباني، أشرف على استخراج وطباعته والتعليق عليه وفهرسته زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1991 م، بيروت .
165.	طبقات الحفاظ، عبد الرحمن السيوطي (911هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1393هـ/1973م.
166.	طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1393هـ/1973م، تحقيق: علي محمد عمر.

167.	طبقات الشافعية ، أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة ( 851هـ ) ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة : الأولى - 1407 هـ ، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم .
168.	طبقات الفقهاء ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (476 هـ) ، هذبة: ابن منظور ، المحقق : إحسان عباس الطبعة : الأولى: 1970 م ، الناشر : دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان .
169.	طبقات الفقهاء الشافعية ، أبو بكر بن احمد (ابن قاضي شهبة-851هـ) ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة.
170.	الطبقات، خليفة بن خياط الليثي(240هـ) ، دار طيبة - الرياض، الطبعة الثانية ، 1402هـ - 1982م ، تحقيق : د. أكرم ضياء العمري.
171.	طرح التثريب في شرح التفرير، عبد الرحيم بن الحسين العراقي ( 806هـ ) ، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، 2000م ، بيروت .
172.	الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، محمد بن أبي بكر ( ابن قيم الجوزية : 751هـ ) تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ / 1995م .
173.	طلبة الطلبة ، عمر بن محمد النسفي ( 537 هـ ) ، دار القلم بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى 1406هـ.
174.	طوق الحمامة في الألفة والألاف ، علي بن احمد بن حزم ، تحقيق : محمد عبد الرحيم ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، 1420 هـ / 2000م.
175.	العبر في خبر من غير، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ( ت 748هـ ) ، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، 1984م، الكويت .
176.	عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد ، أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي ( 1180هـ ) ، المطبعة السلفية - القاهرة ، 1385 هـ ، تحقيق : محب الدين الخطيب.
177.	العلل المنتهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : 597هـ)، تحقيق : إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان ، الطبعة : الثانية، 1401هـ/1981م .

178.	علم أصول الفقه : عبد الوهاب خلاف (المتوفى : 1375هـ)، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر (عن الطبعة الثامنة لدار القلم) ، الطبعة : عن الطبعة الثامنة لدار القلم.
179.	عون المعبود، محمد شمس الحق العظيم آبادي(1329هـ)، مع شرح ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1388هـ/1968م. تفسير المنار .
180.	غاية الوصول في شرح لب الأصول، زين الدين أبو يحيى السنيني (926هـ)،مكتبة المسجد النبوي الشريف <a href="http://www.mktaba.org">http://www.mktaba.org</a> .
181.	غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (المتوفى: 224 هـ )، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند، 1384 هـ / 1964 م.
182.	فتاوى السبكي ، علي بن عبد الكافي السبكي ( 756هـ ) ، دار المعرفة - بيروت.
183.	الفتاوى الكبرى ، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (728هـ) ، المحقق : محمد عبد القادر عطا - مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م .
184.	الفتاوى الكبرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي، أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (974هـ)، جمعها ودونها: عبد القادر بن أحمد المكي، ضبطه وصححه: عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ .
185.	الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، دار الفكر، سنة النشر 1411هـ - 1991م.
186.	فتاوى علي الطنطاوي، جمعها ورتبها: مجاهد ديرانية، دار المنارة ،جده ، الطبعة الخامسة ، 1422هـ/2001م.
187.	فتح الباري — لابن رجب، عبد الرحمن ابن شهاب الدين ( ابن رجب - 795هـ)، دار ابن الجوزي - السعودية ، 1422هـ ، الطبعة الثانية ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد.
188.	فتح الباري، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ) ، المحقق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، و محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.

189.	فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ)، دار الفكر - بيروت.
190.	فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين ، زين الدين بن عبد العزيز المليباري (987هـ) ، الطبعة الأولى: 1418 هـ / 1997 م ، بيروت .
191.	فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ( 936 هـ) ومعه الرسائل الذهبية في المسائل الدقيقة المنهجية، مصطفى بن حنفي الذهبي الشافعي ( 1280 هـ) الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
192.	الفتوى والمفتي والمستفتي ، أحمد بن حمدان النمري الحراي أبو عبد الله (695 هـ ) ، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة ، 1397، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .
193.	الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (أبو منصور 429هـ)، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثانية ، 1977م .
194.	الفروع وتصحيح الفروع، محمد بن مفلح المقدسي (ت: 762) ، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، 1418هـ، بيروت .
195.	الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري ، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، الطبعة الأولى ، 1412 هـ .
196.	الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (456هـ)، مكتبة الخانجي - القاهرة.
197.	الفصول في الأصول ، أحمد بن علي الرازي الجصاص (370هـ)، المحقق: د.عجيل النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة الكويت، الطبعة الثانية، 1414هـ/1994م.
198.	فضائح الباطنية ، محمد بن محمد بن محمد الغزالي(505هـ) ، مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت، تحقيق : عبد الرحمن بدوي.
199.	الفقيه والمتفقه ، أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي(463هـ) )، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي ، دار ابن الجوزي، السعودية، 1417هـ.

200.	الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، محمد بن الحسن الحجوي الفاسي(1376هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد العزيز القاريء ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى : 1396هـ.
201.	فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري الهندي ( 1225 هـ ) ، المطبعة الأميرية ، مصر ، 1325هـ .
202.	الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غنيم النفراوي ( 1125هـ)، دار الفكر، 1415هـ، بيروت.
203.	في أصول النظام الجنائي الإسلامي، د.محمد سليم العوا ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006م.
204.	فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، محمد عبد الرؤوف المناوي (1031هـ)، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1994 م .
205.	القاموس الفقهي، د. سعدي أبو حبيب ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية 1408 هـ / 1988 م .
206.	قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن ، مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي ( 1033 هـ ) ، دار القرآن الكريم - الكويت ، 1400 هـ، تحقيق : سامي عطا حسن .
207.	قواطع الأدلة في الأصول ، منصور بن محمد السمعاني التميمي (الحنفي ثم الشافعي) (المتوفى : 489هـ) ، المحقق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، 1418هـ/1999م .
208.	قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (المتوفى : 660هـ) تحقيق : محمود بن التلاميذ الشنقيطي، الناشر : دار المعارف بيروت - لبنان.
209.	القواعد والفوائد الأصولية ، علي بن محمد اللحام ( 803هـ) ، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ، 1375 - 1956 ، تحقيق : محمد حامد الفقي .
210.	القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، محمد بن عبد العظيم المكي، (1061هـ) ، تحقيق

	جاسم مهلهل الياسين ، عدنان سالم الرومي ، دار الدعوة ، 1988م، الكويت .
211.	القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ، محمد بن علي الشوكاني(1250هـ)، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1396 ، تحقيق : عبد الرحمن عبد الخالق .
212.	الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن الذهبي ( 748 هـ ) ، تحقيق : محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن جدة ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ=1992م .
213.	الكافي في فقه الإمام المبحل أحمد بن حنبل ، عبد الله بن قدامة المقدسي (620هـ) ، المكتب الاسلامي ، بيروت، ( 4 / 519).
214.	الكافي في فقه أهل المدينة، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ( ت: 463هـ)، دار الكتب العلمية، 1407هـ، بيروت .
215.	الكمال في التاريخ ، محمد بن محمد الشيباني(ابن الأثير الجزري-630هـ)، دار الفكر ، بيروت ، 1398هـ/1978م.
216.	كتاب التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ( 256 هـ ) ، نسخة (كويريلي).
217.	كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ( 175 هـ )، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، إيران، 1409 هـ .
218.	كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ( 1051هـ )، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، الناشر دار الفكر، سنة النشر 1402هـ، بيروت.
219.	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (538هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي.
220.	كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري (730هـ)، المحقق : عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.
221.	كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، إسماعيل بن محمد العجلوني )

	1162 هـ ) ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1988 م - 1408 هـ .
.222	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة- 1067هـ)، دار الفكر، 1402هـ/1076م.
.223	كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، أبو بكر بن محمد الحسيني (ابن قاضي عجلون (928هـ)، تحقيق: علي بلطجي، و محمد وهي سليمان، دار الخير ، 1994م، دمشق.
.224	كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، علي بن محمد بن محمد بن خلف(ت: 939هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.
.225	كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي المتقى بن حسام الدين الهندي البرهان فوري ( 975هـ) ، تحقيق: بكري حياي ، الشيخ صفوت السفا، مؤسسة الرسالة ، 1409 هـ - 1989 م ، بيروت.
.226	كيف نتعامل مع التراث والمذاهب والاختلاف ، د.يوسف القرضاوي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1422هـ/2001م
.227	اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية، د.محمد سعيد رمضان البوطي ، مكتبة الفاري ، دمشق ، طبعة جديدة 1425هـ/2005م
.228	لزوم اتباع المذاهب الأربعة حسماً للفوضى الدينية ، محمد الحامد ، دار الأنصار ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1398هـ.
.229	لسان الحكام في معرفة الأحكام، إبراهيم بن محمد المعروف : بابن الشحنة ( 882 هـ )، البابي الحلبي، سنة النشر 1393هـ - 1973م، مكان النشر القاهرة .
.230	لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور (711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.
.231	لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.
.232	لسان الميزان ، أحمد بن علي ابن حجر ( 852هـ) ، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م.

233.	اللمع ، إبراهيم بن علي الشيرازي ( 476 هـ). دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405هـ ، 1985م.
234.	لمعة الاعتقاد، ابن قدامة المقدسي (682هـ)، الطبعة : الثانية، الناشر : وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ، 1420هـ - 2000م .
235.	لوامع الأنوار البهية ، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي ( 1188هـ) ، مؤسسة الخافقين ومكبتها - دمشق ، الطبعة : الثانية - 1402 هـ - 1982 م .
236.	المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن مفلح الحنبلي ( 884هـ)، المكتب الإسلامي، 1400 هـ، بيروت.
237.	المبسوط ، محمد بن أبي سهل السرخسي(483هـ) ، تحقيق: خليل محي الدين الميس ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ 2000م .
238.	المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية ، 1406 هـ - 1986م، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة، مع أحكام الألباني .
239.	مجلة البحوث الإسلامية ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ، 1935 هـ، الاعتداد بخلاف الظاهرية في الفروع الفقهية، د. عبد السلام بن محمد الشويعر .
240.	مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكلبي ( 1078هـ)، دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م، بيروت .
241.	المجموع شرح المذهب، يحيى بن شرف النووي (676هـ)، مع تكملة المطيعي ، دار الفكر، بيروت.
242.	الحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين ( 652هـ)، الناشر : مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الثانية
243.	الحصول في أصول الفقه ، القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي (543هـ)، دار البيارق - الأردن ، الطبعة الأولى ، 1420هـ-1999م ، تحقيق : حسين علي اليدري .
244.	الحصول في علم أصول الفقه ، محمد بن عمر بن الحسين الرازي ( 606 هـ ) دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1412 هـ / 1992 م .

245.	الحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده (458هـ) ، تحقيق عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، 2000م ، بيروت .
246.	المحلى بالآثار، علي بن احمد بن سعيد بن حزم (456 هـ)، دار الفكر ، د.ت ، د.ط .
247.	مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي(666 هـ)، الناشر : مكتبة لبنان ناشرون - بيروت ، 1415هـ - 1995م،تحقيق : محمود خاطر .
248.	مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية ، محمد بن علي الحنبلي البعلبي ( 777هـ ) ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار ابن القيم ، 1406 هـ- 1986م ، الدمام - السعودية .
249.	مختصر المزني ، إسماعيل بن يحيى المزني (المتوفى : 264هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت .
250.	المدخل إلى مذهب الإمام أحمد - المؤلف : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (1346هـ) ، تحقيق : محمد أمين ضناوي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1417هـ / 1996م .
251.	المدونة الكبرى، رواية عبد السلام بن سعيد التنوخي(بسحنون)(ت:240 هـ) عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بن أنس الأصبحي (المتوفى : 179هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
252.	المرأة بين الفقه والقانون ، د. مصطفى السباعي(1384هـ)، دار الوراق، الرياض - المكتب الإسلامي، بيروت ، الطبعة السابعة، 1420 هـ / 1999م.
253.	المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق-بيروت ، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م .
254.	مسائل الإمام أحمد بن حنبل وابن راهويه، إسحاق بن منصور المروزي ( 251هـ) ، تحقيق: خالد بن محمود الرباط- وثام الحوشي - د. جمعة فتحي، دار الهجرة، 1425 هـ - 2004م ، الرياض .
255.	مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية ، أبو المعالي محمود شكري الألوسي (1342 هـ)، تقديم وتعليق علي بن مصطفى خلوف، الطبعة الأولى ، 1422هـ.

256.	المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (405هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
257.	المستصفي في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1413، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.
258.	المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، أحمد بن أيك بن الدماطي (749 هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997 م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
259.	مسند ابن الجعد (230 هـ)، علي بن الجعد بن عبيد، مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة الأولى، 1410 - 1990، تحقيق: عامر أحمد حيدر.
260.	مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (241هـ)، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها .
261.	مسند الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي (204هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
262.	المسودة - آل تيمية [ بدأ بتصنيفها الجدّ : مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت : 652هـ) ، وأضاف إليها الأب : عبد الحلیم بن تيمية (682هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد : أحمد بن تيمية (728هـ) ] المدني - القاهرة ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
263.	مشاهير علماء الأمصار أعلام فقهاء الأقطار، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991 م ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة .
264.	المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (نحو 770 هـ) ، المكتبة العلمية.
265.	مصطفى السباعي بأقلام محبيه وعارفيه، محمد مصطفى السباعي، دار الوراق، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
266.	المصنف، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان (بن أبي شيبة) (235هـ)، ضبطه وعلق عليه الاستاذ سعيد اللحام، دار الفكر .

267.	مصنف عبد الرزاق ، عبد الرزاق بن همام الصنعاني ( 211هـ ) ، الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ، 1403هـ ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .
268.	مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، مصطفى السيوطي الرحباني ( 1243هـ ) ، الناشر المكتب الإسلامي ، 1961م ، دمشق .
269.	معالم التتزيل ، الحسين بن مسعود البغوي (ت: 516 هـ) ، تحقيق : محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة : الرابعة ، 1417 هـ - 1997 م .
270.	معالم السنن ، أحمد بن محمد الخطابي البستي ( 288 هـ ) ، المطبعة العلمية - حلب ، الطبعة الأولى ، 1351 هـ / 1932 م .
271.	المعتمد في أصول الفقه ، محمد بن علي بن الطيب ، دار الكتب العلمية / بيروت ، الطبعة الأولى ، 1403 ، تحقيق : خليل الميس .
272.	معجم الأدباء ، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1411هـ/1991م .
273.	المعجم الأوسط ، سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ) ، دار الحرمين - القاهرة ، 1415هـ ، تحقيق : طارق محمد ، عبد المحسن الحسيني .
274.	معجم البلدان ، ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار صادر ، بيروت .
275.	معجم المطبوعات العربية والمعربة ، جمعه ورتبه يوسف إيلان سركيس ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي .
276.	معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى/دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
277.	معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ( 261 هـ ) ، مع زيادات ابن حجر العسقلاني ( 852 هـ ) ، تحقيق : عبد العليم البستوي ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ - 1985 م ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة .

278.	معرفة السنن والآثار للبيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة دمشق، دار الوعي حلب، دار الوفاء- القاهرة، الطبعة الأولى، القاهرة.
279.	معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ابن الصلاح : 643هـ)، المحقق : نور الدين عتر، الناشر : دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر : 1406هـ - 1986م.
280.	المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (620هـ) ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405هـ .
281.	المفصل في أحكام المرأة، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ، الطبعة الثالثة، 1420هـ/2000م.
282.	المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم ، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ( 656هـ ) ، دار ابن كثير - دار الكلم الطيب ، بيروت ، تحقيق : محي الدين ديب مستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال ، الطبعة الأولى 1417هـ / 1996م .
283.	مقاييس اللغة أحمد بن فارس بن زكرياء الفزوي الرازي (ت : 395هـ) ، المحقق : عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، الطبعة : 1423 هـ = 2002م.
284.	مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (808 هـ)، دار الجيل، بيروت.
285.	مكانة المرأة في القرآن والسنة، د.محمد البلتاجي، دار السلام ، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م، ( 434).
286.	الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ( 548 هـ )، دار المعرفة - بيروت ، 1404هـ، تحقيق : محمد سيد كيلاي.
287.	من أصول الفقه على منهج أهل الحديث ، زكريا بن غلام قادر الباكستاني ، دار الخراز ، الطبعة الأولى 1423هـ-2002م ، مكتبة المدينة الرقمية: <a href="http://www.raqamiya.org">www.raqamiya.org</a> .
288.	منار السبيل، منار السبيل في شرح الدليل، إبراهيم بن محمد بن سالم (1353هـ)، المحقق : زهير

	الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة 1409 هـ - 1989 م .
.289	مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباحي ، د.عبد المجيد تركي ، ترجمة وتحقيق وتعليق : د.عبد الصبور شاهين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1414 هـ / 1994 م.
.290	المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، محمد بن جرير الطبري (310 هـ)، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت .
.291	المنثور في القواعد، محمد بن بهادر الزركشي (794 هـ) وزارة الأوقاف - الكويت ، الطبعة الثانية ، 1405 هـ ، تحقيق : د. تيسير فائق أحمد محمود .
.292	منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، محمد عlish (ت: 1299 هـ)، دار الفكر، 1409 هـ / 1989 م .
.293	المنحول من تعليقات الأصول ، محمد بن محمد الغزالي (سنة 505 هـ) ، حققه وخرج نصه وعلق عليه الدكتور محمد حسن هيتو ، الطبعة الثالثة 1419 هـ / 1998 م دار الفكر ، بيروت.
.294	منهاج السنة النبوية ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728 هـ) ، تحقيق : د. محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى .
.295	منهاج الطالبين وعمدة المتقين، يحيى بن شرف النووي (676 هـ)، دار المعرفة، بيروت - (1 / 68).
.296	المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي، طه بن علي بو سريح ، 144 ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422 هـ / 2001 م.
.297	المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (476 هـ)، دار الفكر، بيروت.
.298	الموافقات ، إبراهيم بن موسى الشاطبي (790 هـ) ، دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، الناشر: دار ابن عفان ، الطبعة الأولى 1417 هـ / 1997 م .
.299	مواهب الجليل ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الخطاب الرعيبي : سنة 954 هـ) ، دار الفكر ، بيروت، 1398 هـ .

300.	مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الخطاب:954هـ) ، المحقق : زكريا عميرات، دار عالم الكتب، طبعة خاصة 1423هـ - 2003م .
301.	المؤتلف والمختلف للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني البغدادي (385هـ)،المحقق : د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة : دار الغرب الإسلامي.
302.	ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، محمد بن أحمد بن عثمان (748هـ) ، تحقيق علي محمد البحوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان.
303.	الناسخ والمنسوخ ، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس ، مكتبة الفلاح - الكويت ، الطبعة الأولى ، 1408 ، تحقيق : د. محمد عبد السلام محمد .
304.	الناسخ والمنسوخ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (456هـ) تحقيق : الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى، 1406 هـ / 1986 م .
305.	الناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ (410هـ) ، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ، 1404 هـ ، تحقيق : زهير الشاويش ، محمد كنعان.
306.	النتف في الفتاوى، علي بن الحسين بن محمد السعدي (ت461هـ)، تحقيق د. صلاح الدين الناهي، دار الفرقان / مؤسسة الرسالة ، 1404 هـ - 1984م ، عمان / بيروت.
307.	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردى ( 874هـ )، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة.
308.	نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزييلي ، عبد الله بن يوسف بن محمد الزييلي (المتوفى : 762هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر : مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة، جدة ، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.
309.	نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي، د. أحمد فتحي مهنسي، دار الشروق، القاهرة - بيروت، الطبعة الخامسة، 1409هـ - 1989م.
310.	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن المقرئ التلمساني ، تحقيق : إحسان عباس ، دار

	صادر- بيروت - لبنان ، الطبعة : 1 ، 1997 م .
311.	النكت على ابن الصلاح، أحمد علي ابن حجر العسقلاني ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، 1400هـ.
312.	النكت والعيون، علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان .
313.	النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية، إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت: 884هـ)، مكتبة المعارف، 1404هـ، الرياض .
314.	نهاية الزين ، محمد بن عمر بن علي الجاوي (1315هـ) ، دار الفكر، بيروت.
315.	نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، محمد بن أبي العباس ابن شهاب الدين الرملي ( الشافعي الصغير ) (1004هـ) ، دار الفكر ، 1984م ، بيروت.
316.	النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية - بيروت ، 1399هـ - 1979م، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
317.	نواسخ القرآن ، عبد الرحمن ابن الجوزي ( 597 هـ ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
318.	الهداية شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر المرغيناني (593هـ)، المكتبة الإسلامية .
319.	هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي ، دار الفكر ، بيروت ، 1410هـ/1990م.
320.	الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (764 هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، 1420هـ- 2000م، بيروت .
321.	وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية ، د. محمد الزحيلي ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الثانية ، 1414هـ/1994م .
322.	الوسيط في المذهب، محمد بن محمد الغزالي ( ت: 505هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم ، محمد محمد تامر، دار السلام، 1417هـ ، القاهرة .

323.	وصف المخلّی ، الشریف أبو محمد بن علی الکتانی الأثری ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ - 1997 م.
324.	وفیات الأعیان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدین أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلکان ، تحقیق: إحسان عباس، دار صادر، بیروت، الطبعة الأولى، 1994م.

## المواقع الإلكترونية

الألباني : <http://www.alalbany.net/misc/misc016.php>

<http://saaid.net/book/open.php?cat=88&book=2185>

[http://www.alwaraq.net/Core/waraq/bibliography\\_search](http://www.alwaraq.net/Core/waraq/bibliography_search)

[/http://www.fiqhacademy.org.sa](http://www.fiqhacademy.org.sa)

الموسوعة العربية العالمية <http://www.mawsoah.net>

فتاوى الأزهر : موقع وزارة الأوقاف المصرية: [www.islamic-council.com](http://www.islamic-council.com)

فتاوى يسألونك ، د.حسام الدين بن موسى عفانة ، المصدر : موقع الشيخ على الإنترنت :

[www.yasaloona.net](http://www.yasaloona.net)

موسوعة الأعلام: موقع وزارة الأوقاف المصرية <http://www.islamic-council.com>

فهرس الموضوعات	
1	المقدمة :
11	التمهيد:
12	المبحث الأول : اسمه ، ونسبه.
15	المبحث الثاني : مولد ابن حزم، ووفاته.
16	المبحث الثالث: حياة ابن حزم ، وعصره .
25	المبحث الرابع : مشايخ ابن حزم، وتلاميذه .
33	المبحث الخامس: رحلات ابن حزم العلمية .
37	المبحث السادس: منهج ابن حزم ومذهبه.
46	المبحث السابع : آثار ابن حزم العلمية.
51	الفصل الأول : التقليد ورأي ابن حزم فيه ، ورأي العلماء في تقليد ابن حزم.
52	المبحث الأول : التقليد لغة واصطلاحا .
64	المبحث الثاني : أقسام التقليد .
66	المبحث الثالث: مشروعية التقليد.
94	المبحث الرابع : دعوى عدم تقليد ابن حزم الظاهري .
96	المطلب الأول : القائلون بالمنع من تقليد ابن حزم ووجهة نظرهم.
105	المطلب الثاني : القائلون بتقليد ابن حزم ووجهة نظرهم.
111	المطلب الثالث : مناقشة وترجيح.
114	الفصل الثاني: المسائل التي خالف فيها ابن حزم الأئمة الأربعة في وسائل الإثبات.
115	المبحث الأول: الإشهاد بين الوجوب والاستحباب.
143	المبحث الثاني: شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده ، بين الرد والقبول .

177	المبحث الثالث: الشهادة لمن بينهم عداوة وخصومة .
196	المبحث الرابع : الشهادة للغريم، أو للشريك المفلس، أو شهادة الوكيل فيما هو وكيل فيه.
207	المبحث الخامس: شهادة النساء في الحدود، والقصاص.
236	المبحث السادس : الحكم بالشاهد واليمين في الأموال:
248	المبحث السابع : الإقرار المركب، بين جواز التجزئة ، على المقر ، وعدمها .
263	المبحث الثامن : تغليظ اليمين بين الجواز وعدمه .
278	المبحث التاسع : سماع الدعوى بعد اليمين.
304	الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج.
	الفهارس:
308	فهرس الآيات.
319	فهرس الأحاديث.
325	فهرس الأخبار والآثار.
330	فهرس الأعلام.
334	فهرس المصادر والمراجع.
363	فهرس المواقع الالكترونية